

نوار جلاّح

إضاءات سينمائية

نوّار جلاّح

# إضاءات سينمائية

تصميم الغلاف والإخراج الفنّي: فرح أبو عسلي  
صورة الغلاف: نوّار جلاّح

إهداء

إلى الصديق المخرج رياض شيا

## الفهرس

### حول السينما في سوريا

- 7- ورقة العمل حول واقع ومستقبل السينما في سوريا.
- 27- مهرجاننا السينمائي وإشكالية الهوية - جريدة «النور» السورية 2003.
- 33- قبل أن ينقرض السينمائيون - جريدة «النور» السورية 2003.
- 39- كي يبقى الحوار مستمراً.
- 56- سري يعمل جايياً للضرائب عند الدولة - جريدة «النور» السورية 2004.
- 61- صالات السينما في سورية بين الضرائب والقوانين - جريدة «الحياة» اللندنية 2004.

### في السينما السوفيتية - الروسية

- 69- سيرجي بوندراتشوك: الذي رسم الأدب بالضوء - مجلة «الفن السابع» المصرية 2000.
- 88- الكسندر دوفجينكو: مزيج من الشعر والفكاهة والولاء للثورة - مجلة «الفن السابع» المصرية 2000.
- 104- تداعيات التباين في سينما نيكيتا ميخالكوف - مجلة «الفن السابع» المصرية 2001.
- 121- يوري أوزيروف مخرج الروائع في سينما الحرب.
- 125- السينما الروسية المعاصرة أمام تحدياتها - جريدة «الحياة» اللندنية 2004.

## نقد أفلام

- 134- اللجاة - 1993.
- 142- إيجاد فورستر - 2000.
- 146- تهريب - 2000.
- 151- أطفال شاتيلا - مجلة "الفن السابع" المصرية 2001.
- 161- لما حكيت مريم - جريدة "النور" السورية 2003.
- 164- زفاف رنا - جريدة "النور" السورية 2003.
- 168- جواز بقرار جمهوري - جريدة "النور" السورية 2003.
- 174- سهر الليالي - جريدة "النور" السورية 2003.
- 181- إزاي البنات تحبك - جريدة "النور" السورية 2003.
- 184- صاحب صاحبه - جريدة "النور" السورية 2003.
- 187- ألأم المسيح - موقع «سينمائيون» 2004.
- 193- ما يطلبه المستمعون - مجلة "الوردة" السورية 2004.
- 199- أوعى وشك - مجلة "الوردة" السورية 2004.
- 204- باركوا المرأة - مجلة "الوردة" السورية 2005.
- 212- تحت السقف - مجلة "الوردة" السورية 2006.
- 218- علاقات عامة - مجلة "الوردة" السورية 2006.

# حول السينما في سوريا

## ورقة العمل

### حول واقع ومستقبل السينما في سورية

«إنه واقع يشرح نفسه منذ عشرات الأعوام، فيلم واحد في العام، قطيعة بين السينما والحياة الاجتماعية، وغربة بين الجمهور وطقس الحضور، وخراب صالات العرض، وعدم توفر الأفلام التي يمكن أن تشاهد». بهذه الكلمات تبدأ مقدمة ورقة العمل حول واقع ومستقبل السينما في سورية التي وقعها 42 سينمائياً و6 من أصحاب دور العرض. مما لا شك فيه أن هذه الورقة تأخرت كثيراً (إذا اخترنا التعبير الأكثر دبلوماسية)، وربما لو أجمع السينمائيون منذ زمن بعيد لصياغة هكذا ورقة لما وصلت السينما في سوريا إلى هذا الواقع المزري على جميع المستويات.

لكن المهم الآن أنهم اجتمعوا - وإن يكن كرد فعل على محاولات من قبل «لجنة عليا» تسعى بصورة تعسفية إلى حل الأزمة بعيداً عنهم - وقرروا أن يبادروا بصياغة ورقة عمل تحاول توصيف الواقع السينمائي الراهن من كافة جوانبه، وطرح سبل الخروج من الأزمة الخانقة التي يعانيتها. ولأهمية هذه المبادرة نرى من الضروري إضاءة بعض نواحيها، وإبداء عدد من الملاحظات حول بعضها الآخر، كمساهمة في صياغة الخطوط الأساسية التي تطرحها ورقة العمل، والتي بناء عليها ستتلور في

مؤتمر السينمائيين القادم ملامح الواقع السينمائي الجديد في سورية.

تؤكد الورقة في مقدمتها على «أن الدور الجوهرى للقطاع العام فى ميدان الثقافة الوطنية ضرورى وغير قابل للنقاش، ولكن تجسد هذا الدور فى مجال السينما يعنى بالضرورة حماية الدولة ودعمها لهذه الصناعة الاستراتيجية»، وبناء على ذلك تدعو «بأن يكون للإنتاج السينمائى حصته الكافية فى توزيع الدخل الوطنى، وأن يصبح بنداً فى دراسة وإقرار ميزانية الدولة»، ويشير السينمائيون هنا إلى أنهم لا يطمعون «بالتأكيد بمليارين ونصف، ولكن مليونين ونصف المليون دولار.. على الأقل، إن جاء معها الانفتاح على الإنتاج المشترك السورى والعربى والعالمى وترافقت مع الخطوات الأخرى التى ذكرت ستكون كفيلة بتجاوز الواقع، وصولاً إلى الهدف الأساسى وهو: نشوء صناعة سينمائية سورية» ويؤكدون «إن نشوء هذه الصناعة يتطلب قطاعاً عاماً قوياً وحاضراً ومنفتحاً على تعدد الجهات المنتجة. ذلك أن الجميع يجب أن يكون مدعواً للمساهمة فى هذه المهمة الوطنية».

ورد المخرج هيثم حقى على هذا التوجه متسائلاً: «فى أى مكان من العالم تنتج الدولة أفلاماً؟ هل تنتج أفلاماً فى السويد أو النرويج أو الدانمارك؟ فى أى مكان من العالم: وفرنسا وألمانيا وبريطانيا؟ أم فى اليابان أم فى الهند أم فى إيران؟ فى هذه الدول كلها تدعم الدولة إنتاج الأفلام، الدولة لم تعد تنتج أفلاماً إلا فى الدول الاشتراكية». وما يقوله المخرج حقى صحيح، فدعم الدولة للسينما كجزء من سياسة ثقافية



متكاملة - فيما لو وجدت سياسية ثقافية لديها أصلاً - هو نهج متبع في العديد من دول العالم، لكنني أعتقد بأن هذا النهج يتخذ أهمية خاصة في الدول المتخلفة التي تفتقد إلى بنى ثقافية قوية وصناعة سينمائية راسخة أنتجت تقاليداً وارتباطاتها عبر السنين، حيث طبيعة الدعم لا يمكن أن تكون مماثلة لتلك السائدة في الدول المتقدمة سينمائياً، وبالتالي لا ضير في أن يتمثل الدعم فيها بإنتاج أفلام، ولا ننسى وجود عدد كبير من الدول في العالم التي ليس لديها أي إنتاج سينمائي على الإطلاق. وفي الواقع أن المخرج حقي مدرك تماماً لهذه النقطة إذ يقترح: «إحداث مديرية إنتاج لدى المؤسسة العامة للسينما تحصل على تمويل من الدولة بمبلغ 50 مليون ليرة سورية من أجل إنتاج الفيلم الأول والثاني للسينمائي». إذاً الخلاف ليس حول دعم الدولة بحد ذاته وإنما حول حجمه وكيفية تقديمه ودور القطاع العام المتمثل في المؤسسة العامة للسينما بصورة عامة.

ورغم أهمية الاقتراح الذي يقدمه حقي، ودوره في إخراج السينمائيين الشبان من دائرة البطالة، والانتظار عقد من الزمن في طابور المؤسسة قبل الشروع بإخراج الفيلم الأول، ولكنني أرى أنه من المبكر بعد السير وفق هذه الآلية، إذ أعتقد أنه من المجحف في حق السينمائيين «القدامى» نزع الإمكانية الوحيدة المتوفرة لديهم اليوم للإنتاج - أي المؤسسة - في الوقت الذي لم يتبلور فيه واقع جديد يفرز إمكانيات بديلة لهم، فهؤلاء في النهاية كانوا ضحايا واقع وآليات عمل وقوانين فرضت عليهم،

ولا يجوز بين ليلة وضحاها أن يحملوا وزرها وحدهم.

في هذا الأمر يبدو طرح الورقة في مكانه تماماً، غير أن الطرح يتجاوز ذلك في تركيزه على دور الدولة في إنشاء «صناعة سينمائية سورية». وهذا أمر غير ممكن في الواقع، فالدولة يمكن لها أن تدعم الصناعة السينمائية، لكن قبل ذلك على هذه الصناعة أن تظهر إلى الوجود، فحتى صناعة السينما في الاتحاد السوفيتي السابق والتي أنتجت من قبل الدولة بصورة كاملة، كان لها وجود من قبل الثورة، ووصل عدد الأفلام المنتجة حتى عام 1917 إلى حوالي 2000 فيلم.

في الواقع إذا ما عدنا للبدايات نجد أن إنشاء المؤسسة لم يكن حصيلة إرهابات سينمائية من أي نوع في البلاد، بمعنى أنه لم يكن غايتها تنظيم حالة سينمائية قائمة أو دعمها أو تنشيطها، بل إن عدد السينمائيين لم يكن في ذلك الوقت يتجاوز أصابع اليد لدرجة أن تم استقدام مصور يوغوسلافي لتصوير أول أفلام المخرج صلاح دهني التسجيلية، وحتى القطاع الخاص لم يكن قد انطلق بعد. لذلك لا يمكننا ربط السياق التاريخي الذي ولدت المؤسسة في إطاره سوى بالتغيرات السياسية التي جاء بها عام 1963 والتي لم يفتها المكانة الكبيرة التي حظيت السينما بها في شتى النظم السياسية شرقاً وغرباً كأداة فعالة في دعم وترويج أيديولوجياتها وسياساتها والدور الفاعل الذي لعبته في هذا الاتجاه، وهو ما انعكس بصورة واضحة في الأفلام التي أنتجتها المؤسسة في بداية السبعينات، حيث تمحورت معظم موضوعاتها حول الصراع الطبقي

في الماضي والقضية الفلسطينية مع تغييب شبه كامل لعدد كبير من الموضوعات المرتبطة بالداخل والمعاصر. وعندما أخذت أجهزة التلفزيون تنتشر بصورة واسعة بين المواطنين تراجعت أهمية السينما لصالح الأداة الجديدة التي بدت أكثر فاعلية وأقل مجازفة، فرفعت الدولة يدها عن المؤسسة بتطبيق المرسوم 18 عليها، ليتراجع إنتاجها بعد أن وصل إلى خمسة أفلام عام 1974 إلى فيلم واحد وسطياً كل عام، بدا كافيّاً كمادة دعائية لاستهلاك الإعلام والمهرجانات ودون أن يحظى الجمهور السوري في كثير من الأحيان بمشاهدته في مواقيت مناسبة ولفترة ملائمة. هذا بالإضافة إلى وجود أكثر من جهة حكومية أخرى لديها إمكانية الإنتاج السينمائي ولم تقم طيلة تاريخها بإنتاج أكثر من فيلم واحد أو فيلمين مثل دائرة الإنتاج السينمائي في التلفزيون وقسم السينما في الإدارة السياسية للجيش. فهل كانت الدولة معنية حقاً بتطور السينما في البلاد؟

إن نشوء هذه الصناعة في سوريا مرتبط بصورة مباشرة وحتمية بالقطاع الخاص وتطوره، بل وتطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. من هنا نجد بأن الطرح لا يفصل تماماً بين السينما كإنتاج ثقافي أو تجريبي لا يخضع لقوانين السوق والربح والخسارة، وهي السينما التي على الدولة أن تقوم بتمويلها وتحريرها من أي عبء تجاري في إطار المؤسسة العامة للسينما، وحيث يكون الدعم منسجماً مع هذه الوظيفة لا أكثر، وبين السينما ك«سلعة» صناعية - تجارية على الدولة أن تزيح كخطوة

أولى وأساسية جميع العوائق التشريعية أمام ظهورها على أرض الواقع، وتقديم جميع التسهيلات الممكنة لها.

تتطرق ورقة العمل بداية إلى واقع المؤسسة العامة للسينما، حيث ترى «أن الفهم القائم لـ «مؤسسة اقتصادية ذات طابع ثقافي» يتجاهل الخصوصية الثقافية لإنتاج المؤسسة ويساوي الثقافة والسينما بالخضار معتبراً كليهما «سلعة» جعل «من الطابع الاقتصادي عبئاً ثقيلاً يكبل المؤسسة ويتركها عالقة في دوامات إدارية ومالية بعيداً عن جوهرها الثقافي».

رغم اتفاقنا مع هذه الرؤية من حيث المبدأ، غير أنه لا بد من الإشارة إلى نقطتين: أولاً: أن التناقض «التاريخي» بين الجانب الثقافي للمؤسسة من جهة والاقتصادي من جهة أخرى، والذي تفاقم بصورة مأساوية بعد حصر استيراد الأفلام السينمائية وتوزيعها بالمؤسسة لم يكبل عملها وحدها، وإنما كان أحد الأسباب الأساسية في انهيار القطاع الخاص، الذي لم يستطع الصمود في وجه المنافسة القادمة من الخارج، والمتمثلة في استيراد المؤسسة منذ منتصف السبعينات لأعداد كبيرة من الأفلام التجارية الأكثر تطوراً من الناحية التقنية والفنية والدرامية مقارنة بالإنتاج المحلي، والمشابه له من حيث السوية الفكرية، مليية بذلك حاجة السوق التي كان يفتت عليها القطاع الخاص. ومن ثم مع ابتعاد الجمهور تدريجياً عن هذه الأفلام، انقطعت تقاليد الفرجة، وتحولت صالات العرض إلى مرتع للأطفال المشردين والعاطلين عن العمل

وعابري السبيل، مما لم يشجع أصحابها على إصلاحها وتحديثها مع الزمن، لتؤول إلى الحالة المزرية الراهنة. أي أن هذا التناقض أدى في نهاية الأمر إلى تدهور الواقع السينمائي في سورية بأكمله.

ثانياً: إن غرق المؤسسة في الدوامات المالية والإدارية «بعيداً عن جوهرها الثقافي» لا يمكن ربطه فقط بهذا التناقض، بل إن ذلك يعود وبدرجة أكبر إلى الآليات البيروقراطية والتعسفية التي تحكم عمل القطاع العام في سوريا بصورة عامة والمؤسسة بصورة خاصة، والتي سمحت لعدد كبير من الموظفين ذوي الكفاءات الإدارية السيئة وأحياناً الفاسدة، والذين يفتقدون إلى روح المبادرة بنظرتهم الضيقة والمحدودة بتبوء العديد من المناصب الإدارية الفعالة. وأعتقد بأنه كان على الورقة التطرق إلى هذه الجوانب الهامة، إذ من دون رؤية شمولية لإشكاليات الماضي، من الصعب التكهن بعدم تكرار ذات الأخطاء في المستقبل. وتشير الورقة إلى «أن إعادة الحياة إلى المؤسسة تتطلب تحريرها من هذا العبء بإصدار التشريعات الداعمة لمهمتها الثقافية. وفق منطق شامل ومدرّوس يحيط بالواقع من كل النواحي ويفتح أمام المؤسسة أبواب التقدم المغلقة». وبغية ذلك تقدم الورقة مجموعة من الاقتراحات الهامة على الصعيد المالي والإداري للمؤسسة. نلخصها فيما يلي:

1 - «أن تحتمل الدولة (وزارة الثقافة - وزارة المالية) كتلة الرواتب والأجور في المؤسسة، مما يحقق الفصل بين النفقات الإدارية ونفقات الإنتاج».

- 2 - إيجاد حل للتضخم في عدد الموظفين داخل المؤسسة.
- 3 - «دعم وحماية وتحديث إنتاج المؤسسة الثقافي...» وذلك بأن «تتلقى المؤسسة مساعدات مالية سنوية كافية من الدولة».
- 4 - تطوير آليات التوزيع والتسويق الخارجي لإنتاج المؤسسة سواء في مجال العرض السينمائي أو الفضائي.
- 5 - الانفتاح على الإنتاج المشترك مع القطاع الخاص (في حال ظهوره) والجهات العربية والعالمية المختلفة، لما يضمنه ذلك من دعم في التقنية والتوزيع والعرض، وذلك دون الإخلال باستقلالية الهوية الثقافية.
- 6 - استثمار القاعدة التقنية الهامة التي تمتلكها المؤسسة، والتي «يمكنها أن تشكل الأرضية للصناعة السينمائية السورية»، وخاصة إذا ما تم إنجاز المدينة السينمائية وأنطلق القطاع الخاص، حيث «سيعود عليها ذلك بدخل جيد يدعم قدرتها الإنتاجية الذاتية ويخفض من كلفة الإنتاج المحلي الخاص، كما سيستقطب الإنتاج العربي أيضاً».
- 7 - تحديث صالات العرض التي تمتلكها المؤسسة أو تمتلك نسباً فيهاً.
- 8 - إعادة النظر في الآلية الإدارية لعمل المؤسسة، وقوانينها الداخلية.
- 9 - «إعادة تشكيل اللجان المفصلية في المؤسسة (مجلس الإدارة، إدارة شؤون الإنتاج، الاستيراد، التخطيط، اللجنة الفكرية) بحيث يكون عدد السينمائيين فيها مساوياً لعدد الإداريين حتى لو كان الإداري سينمائياً».

وهكذا تحيط ورقة العمل بجميع القضايا التي من شأنها بعث الروح في المؤسسة العامة للسينما، بمقترحات عملية واضحة، وليست مستحيلة التحقيق فيما لو وجدت الرغبة والإرادة عند «أولياء الأمور»، وهنا بيت القصيد، فمعظم هذه القضايا وإن يكن بأشكال ومستويات مختلفة - طرح مئات المرات في الصحف السورية والعربية طيلة عقدين ونيف من الزمن - والنتيجة لا شيء. حتى مشروع الصندوق الوطني للسينما الذي يرى فيه البعض جهة إنتاجية بديلة للمؤسسة، طرح منذ عام 1977 ولم يجد كذلك تجاوباً لدى الجهات المعنية. إذن المسألة لا تكمن فقط في وجود المؤسسة أو الصيغة المناسبة لوجودها أو إلغائها، ولا في إحداث المجلس الوطني للسينما وإشرافه على الصندوق الوطني للسينما أو عدم إحداثه. وإنما في قدرة السينمائيين على فرض تصوراتهم وآرائهم، وفي أن يكونوا جزءاً فاعلاً من القرار السينمائي في البلاد.

بعد ذلك تنتقل الورقة إلى القطاع الخاص وتشير إلى أن «لدى القطاع الخاص الذي كان يعمل في بلادنا، والذي يمكن أن يعود للعمل، اهتمام عملي بتحويل السينما إلى صناعة رابحة، إن تزوجاً بين هذه الروح وبين الروح الإبداعية الثقافية للعمل السينمائي سيعطي دفعاً باتجاه تأسيس الصناعة السينمائية الوطنية الحية، والتنسيق بين القطاعين بوجود قوي للمؤسسة سيضمن ألا تسيطر على الإنتاج الوطني نماذج السعي إلى الربح وحده».

يبدو واضحاً من هذا الطرح أنه حتى الآن لم تستوعب لدينا تجربة القطاع الخاص

في الستينات والسبعينات في سياقها التاريخي، بل ومفهوم الصناعة السينمائية عموماً. فمنذ السبعينات وحتى هذه اللحظة لم يزل هذا القطاع موضع اتهام في أنه لم يقدم شيئاً قيماً سواء على المستوى الفكري أو الفني. وكم من الصرخات أطلقت للقضاء عليه في حينه، وكم من الآراء ترى عدم جدواه الآن. لن نجادل بالتأكيد في صحة الاتهام الموجه لتجربة القطاع الخاص. ولكن السؤال الذي يجب طرحه هل كان لهذه التجربة أن تأخذ منحى آخر. أعتقد بأن ذلك لم يكن ممكناً على الإطلاق، ولو حدث ذلك لكان ظاهرة فريدة من نوعها تستدعي التوقف والإمعان طويلاً في ماهيتها اللامنتظية. إذ من المعروف أنه قبل هذه المرحلة لم يكن في سوريا أي وجود لإنتاج سينمائي متواتر، أي أنها كانت المرة الأولى التي تشهد فيها البلاد ملامح صناعة سينمائية في أطوارها البدائية الأولى. ومن المعروف أيضاً أنه في جميع دول العالم التي استطاعت في وقت لاحق التأسيس لصناعة سينمائية يعتد بها، كانت بداياتها تحاكي أسوء النماذج الفنية والفكرية، بما فيها تلك الدول التي دخلت عالم السينما وهي تحمل موروثاً أدبياً ومسرحياً وتشكيلياً عظيماً من القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى ذلك علينا أن نعترف بأن الكم الأكبر والطاغي من الإنتاج السينمائي في العالم أجمع ينتمي إلى السينما السائدة التي تسعى وراء الربح التجاري لا غير. فكيف كان لتجربة القطاع الخاص الناشئة أن تكون على غير ذلك في سورية. وكيف يمكن الاستنتاج على أساس طابعها التجاري المبتذل أنه يجب إلغاؤها. إن مثل هذا الاستنتاج يعبر عن



عجز كامل في النظر إلى هذه التجربة كظاهرة طبيعية في سياقها التاريخي والحضاري، وإلى كونها قابلة للتطور مع الزمن. والحقيقة أن بعض إنتاجات القطاع الخاص في الثمانينات أكدت بالفعل وجود هذه القابلية.

من جهة أخرى أعتقد أن من الهام جداً تجاوز النظرة النقدية الضيقة إلى سوية سينما القطاع الخاص، ومحاولة التوقف عندها وتقييمها كظاهرة أكثر من كونها مجرد أفلام، عندها بالتأكيد سنجد أكثر من نقطة إيجابية تحسب لها. منها ما حملته في وقتها من قيم تحررية منفتحة - وإن يكن على المستوى الشكلي - تركت تأثيرها حتى على أفلام المؤسسة في بداية السبعينات، لكنها ما فتأت لاحقاً أن انحسرت بصورة مريعة لدرجة أننا لم نعد نذكر المرة الأخيرة التي شاهدنا فيها قبله في فيلم سوري، حتى وإن قام بأكمله على قصة حب. كما أكدت هذه الظاهرة ولأول مرة في بلادنا قدرة السينما على اجتذاب الرأسمال الخاص للمساهمة في عملية إنتاجها فيما لو توفر له الظروف الملائم، ومن المعروف أن الظرف حينذاك لم يكن نتاجاً محلياً صرفاً، بل محصلة لجملة من العوامل التي أحاطت بالسينما المصرية واللبنانية ودفعت بالعديد من مخرجيها للعمل في سورية، وللأسف لم تلتفت الدولة إلى أهمية هذا الاستقطاب للسينمائيين العرب، وبدلاً من أن تعمل على حمايته وتشجيعه خرجت عام 1975 بالمرسوم رقم 264 الذي ينص على تطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم 18 على المؤسسة العامة للسينما، لتصبح بذلك مؤسسة إنتاجية اقتصادية عليها

أن تغطي نفقاتها بنفسها، ليضعها أمام تناقض مأساوي بين غايتها الثقافية المعلنة ووسيلتها اللاتقافية الممارسة في تغطية نفقاتها الإنتاجية من خلال استيرادها لأفلام أقل ما يقال عنها أنها لا تتفق و«تنمية الشعور وتوجيهه ورفع المستوى الفني والثقافي والاجتماعي لدى الجماهير» كما عللت أسباب حصر استيراد الأفلام وتوزيعها بالمؤسسة في قانون عام 1969، وهو ما وضع المؤسسة والقطاع الخاص في مواجهة مفتوحة لم يستطع الأخير الصمود فيها أمام منافسة الأفلام المستوردة الأكثر تطوراً من الناحية التقنية والحرفية والدرامية مقارنة بأعماله، والمشابهة له من حيث سويتها الفنية ومضامينها الفكرية، ملبية بذلك حاجة السوق التي كان يقات عليها القطاع الخاص، ومع ارتفاع تكاليف أفلامه وتشدد الرقابة تجاهها والتدهور الفظيع الذي أصاب صالات العرض، السوق الطبيعي له، زال هذا القطاع تماماً. والغريب أن الدولة ممثلة في المؤسسة لم تكتف بالوقوف متفرجة على ذلك فحسب، بل أنها لم تستطع أو لم ترد مواكبة التغييرات في أمزجة وأذواق ومتطلبات الجمهور والارتقاء بأفلامها التجارية المستوردة بما يتلاءم مع هذه التغييرات مما كان سيحافظ على الصالات مزدهرة بل وسيدر على المؤسسة المزيد من الأرباح.

من كل ذلك نريد القول أنه يجب أن لا تكون لدى السينمائيين اليوم أوهاماً بصد طبيعة القطاع الخاص الذي قد يكون في طريقه - كما نأمل - إلى الانطلاق في مرحلة تأسيسية جديدة، وعليهم أن يتقبلوا - في الوقت الراهن على الأقل - حقيقة عدم

إمكانية أي تزواج بين الاهتمام العملي «بتحويل السينما إلى صناعة رابحة» لدى القطاع الخاص وبين «الروح الإبداعية الثقافية للعمل السينمائي» لديهم. كما عليهم أن يتقبلوا وبصدر رحب إمكانية أن «تسيطر على الإنتاج الوطني نماذج السعي إلى الربح وحده» كما في كل مكان من العالم، فمن غير الوارد أن تستطيع مؤسسة ذات طابع ثقافي مجارة قطاع يسعى وراء شبك التذاكر بالدرجة الأولى، ولا يوجد طريق آخر نحو نشوء صناعة سينمائية سورية، ستفرز بالتأكيد في المستقبل نماذجها الإيجابية. فالتراكم الكمي للإنتاج الخاص، والمتابعة النقدية الموضوعية له، ونشر الثقافة السينمائية، كل ذلك من شأنه أن يساهم مع الزمن (الطويل جداً) في تطوير المستوى الفكري والفني لهذا القطاع.

وقد يبدو للكثيرين أن هذا الكلام برمته عن انطلاق الإنتاج المحلي الخاص ضرباً من الأحلام الرومانسية، وهم بذلك لا يتعدون كثيراً عن الحقيقة. فاليوم حتى أكثر الدول تقدماً وإنتاجاً للأفلام تعاني من المنافسة الشديدة للسينما الأمريكية، فهل سيستطيع الفيلم المحلي بإمكانياته المادية والتقنية والفنية المحدودة الصمود في وجهها، وألن يبدو الاستثمار في مجال بناء الصالات السينمائية وتحديثها واستيراد الأفلام وتوزيعها أكثر ربحاً وضمانة من الخوض في تجربة الإنتاج بالنسبة للقطاع الخاص؟ ربما ولكن ذلك لا يعفي الدولة من واجبها في إيجاد صيغة ما لحماية الفيلم المحلي، كفرض «نسبة من العرض المحلي تشجيعاً للإنتاج المحلي» كما اقترحت

الورقة. تناقش الورقة بعد ذلك سبل تشجيع القطاع الخاص فتؤكد على النقاط التالية:

1 - ضرورة دعم الاستثمار في المجال السينمائي، وتقديم له التسهيلات الممكنة بما فيها الإقراض والضرائب والمساعدة التقنية، و«أن تتناسب التسهيلات طرداً مع ازدياد العامل الثقافي».

2 - «إعادة النظر في نظام حصر الاستيراد على أساس الانفتاح والتشجيع مع رقابة الدولة «المرنة والمتطورة» بحيث يعطى القطاع الخاص تسهيلات إدارية وجمركية وتكون عائدات الضرائب على الاستيراد لصالح المؤسسة العامة للسينما. ويرفق فتح هذا الباب بفرض نسبة من العرض المحلي تشجيعاً للإنتاج المحلي، مفترضين زيادة هذا الإنتاج».

3 - «تقديم تسهيلات للقطاع الخاص من أجل تحسين صالاته وتطويرها وحتى هدمها لإنشاء صالات جديدة... وعليه يمكن السماح برفع أسعار البطاقات مقابل رسوم معقولة على الأرباح وهذا يقتضي تسهيلات في مجال الترخيص والعمران والقروض والاستثمار والضرائب والرسوم».

4 - أن تقوم المؤسسة بتقديم الخدمات التقنية للقطاع الخاص «بتخفيضات عالية تتناسب مع سوية العمل. مما سيخفض من كلفة إنتاج الفيلم المحلي الخاص، وسيعود على المؤسسة بأرباح ترفد ميزانية إنتاجها».

على الرغم من أن هذه المطالب تحيط بجميع الجوانب المتعلقة بالقطاع الخاص، غير أنه لابد من التوقف عند بعض النقاط بشيء من التفصيل. فلو توقفنا عند النقطة الأولى التي تطرحها الورقة والخاصة بالإنتاج سوف نتساءل أي صيغة تشريعية تلك التي ستتمكن من الإحاطة بمطلب كهذا، فهذا يعني وببساطة غياب نص تشريعي واضح يحدد قيمة القروض والضرائب على الأفلام، طالما أن قيمتها يجب أن تتناسب «طرداً مع ازدياد العامل الثقافي». وهكذا يمكننا تصور اللوحة التالية: كي يحصل فيلم ما على قرض مناسب سيكون عليه تقديم السيناريو إلى لجنة خاصة تقرر بعد قراءته نسبة «العامل الثقافي» فيه، وعلى أساسها تحدد قيمة القرض. وكي يعفى الفيلم المنتج من أكبر قدر من الضرائب عليه أن يخضع للجنة أخرى تحدد نسبة هذا «العامل الثقافي» داخله، وعلى أساسه كذلك يحدد حجم الضرائب عليه. وبالتالي إن ما ينتظر أي فيلم تجاري لا هم ثقافي له على الإطلاق، أدنى حد من القروض، وأعلى نسبة من الضرائب، وأعلى تكلفة مقابل المساعدة التقنية المقدمة. فهل تبدو مثل هذه المقدمات مشجعة لإنعاش الإنتاج السينمائي الخاص؟ حتماً لا، ففي الوقت الراهن لا نعتقد أنه من المفيد وضع أي عراقيل «ثقافية» أمام نهضة هذا القطاع، بل يجب تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم والمساعدات له بتشريعات واضحة لا لبس فيها وبغض النظر عن «العامل الثقافي». ونقترح إعفاء شركات الإنتاج والاستثمار في مختلف القطاعات السينمائية من الضرائب لفترة خمس سنوات، وخاصة أن الإنتاج الخاص

يدخل منذ البداية مجازفة كبيرة. إذ أن استيراد وتوزيع الأفلام العربية والأجنبية من قبل القطاع الخاص سوف يشكل منافسة غير متكافئة بالنسبة للفيلم المحلي، وما تقترحه الورقة من فرض «نسبة من العرض المحلي تشجيعاً للإنتاج المحلي»، هو شيء جيد ومتبع في العديد من دول العالم، لكن في جميع الأحوال نحن لا نزال نتكلم عن افتراضات مجردة، فلا أحد يستطيع أن يجزم بأن الإنتاج المحلي سوف ينطلق غداً، والخطوة الأولى التي سيقوم بها القطاع الخاص لابد أن تتركز على تحديث وبناء صالات العرض التي يجب تتناسب أسعار بطاقتها مع درجاتها واستثمارها على أساس إلغاء قانون حصر الاستيراد - مستفيداً في هذا المجال من تجربة مصر ولبنان في السنوات الأخيرة - وعلى الدولة بدورها تقديم كل المساعدات والتسهيلات الممكنة له. وأعتقد بأنه سيتحتم علينا الانتظار بضعة سنوات قبل أن يبدأ القطاع الخاص بالإنتاج المحلي المتواتر. مما يعني أن القيام الآن بإصدار تشريع يفرض نسبة من العرض المحلي على دور العرض في الوقت الذي لم ينطلق فيه الإنتاج المحلي بعد، وفي ظل المنافسة الخارجية القوية لن يساهم في تطوير هذا الإنتاج على الإطلاق، وسيغلفه لفترة طويلة بطابع شكلي، حيث سيقوم القطاع الخاص في هذه الحالة مضطراً إلى إنتاج أعمال هزيلة التكلفة سريعة الطبخ، لا تشكل الخسارة من جراء عرضها عبئاً كبيراً عليه. لذلك أعتقد أنه يجب البحث عن صيغ أخرى تحمي الإنتاج المحلي في حال انطلاقه دون الدفع به إلى الإنتاج الميكانيكي والشكلي.

بعد ذلك تتطرق الورقة لمجموعة من المسائل شديدة الارتباط بتطور الواقع السينمائي وهي:

1- المجلس الوطني للسينما. حيث تؤكد على ضرورة «إحداثه كجهة تنسيق وربط وتخطيط تجمع الأطراف الثلاثة (السينمائيين، المؤسسة، ممثلين عن القطاع الخاص) وترسم الآفاق المشتركة للإنتاج السينمائي في سوريا... وصولاً إلى إنشاء الصندوق الوطني لدعم السينما».

2 - المعهد العالي للسينما. وتدعو إلى «وضع مشروعه بالاعتماد على الكوادر السينمائية السورية وعلى القاعدة التقنية للمؤسسة... إذ صار ضرورة ملحة لاحتياج السينما السورية إلى كوادر شابة...».

3 - مهرجان دمشق السينمائي. وتقترح بغية إنعاشه منحه «هامشاً أعرض من الحرية الإدارية والتنفيذية وبفصل إدارته عن إدارة المؤسسة».

4 - العمل على نشر الثقافة السينمائية. وذلك «بتشجيع النوادي السينمائية وتنشيطها ودعمها... وتشجيع سينما الهواة والتظاهرات الخاصة والعروض في الصالات غير المخصصة... الخ».

5 - إعادة النظر بقوانين الرقابة وآليات عملها. فتطلب من الرقابة «أن تعبر عن ذائقة الجمهور وأن تحترمه لا أن تكون وصية عليه فيصبح تحديد الفئات العمرية أساس آلية عملها».

على الرغم من أن الورقة تؤكد على ضرورة إنشاء الصندوق الوطني لدعم السينما، غير أنها تغفل الجانب الأهم من الموضوع، والمتعلق بمصادر تمويل هذا الصندوق. فمن خلال كل ما جاء في الورقة لا نجد أي إشارة إلى هذه المصادر، وأعتقد هنا بأن عائدات الضرائب على الاستيراد يجب أن تكون من نصيب هذا الصندوق وليس لصالح مؤسسة السينما، بالإضافة إلى الواردات التي يمكن أن يحصل عليها عن طريق اقتطاع جزء من أسعار البطاقات، بل ويمكن إصدار تشريعات تعفي أي مؤسسة تجارية خاصة من نسبة معينة من الضرائب بمختلف أنواعها، تتناسب طردياً مع حجم مساهمتها في دعم هذا الصندوق. من جهة أخرى سيكون من الأجدى أن يتمتع هذا المجلس باستقلالية كاملة عن المؤسسة وأن يتشكل مجلس إدارته من السينمائيين وممثلين عن غرفة صناعة السينما، إذ على عاتقه بالذات تقع مهمة دعم الإنتاج المحلي بجميع اتجاهاته، والتأسيس لصناعة سينمائية سورية، وكذلك تبني تمويل الأفلام ذات الطابع التجريبي، ودعم النوادي والكتب والدوريات السينمائية، والتأسيس لأرشيف سينمائي في سوريا. أما المؤسسة فيجب أن تقنع بوجودها كجهة سينمائية - ثقافية رافده لهذه الصناعة، وليست مركزاً لها. كما أن مثل هذه الاستقلالية كفيلة بخلق منافسة إيجابية بين المؤسسة والمجلس الوطني، تؤدي حتماً إلى تطوير أداء كل منهما. وهنا يطرح سؤال علينا نفسه: عن أي جهة سوف ينتخب السينمائيون إلى المجلس الوطني؟ إذ من المعروف أن السينمائيين في سورية يندرجون



في نقابة الفنانين جنباً إلى جنب مع الممثلين والمغنين والراقصات... الخ، وليس هناك نقابة (أو اتحاد) خاصة بهم، تسمح لهم بالتداول في شؤون السينما وقضاياها بصورة دائمة، وتدافع عن مصالحهم ومطالبهم. لذلك أعتقد أنه حان الوقت - وخاصة أن النشاط السينمائي لن يعود محصوراً في إطار المؤسسة - لتأسيس اتحاد للسينمائيين في سورية، ينتخب منه كل بضعة أعوام ممثلين إلى المجلس الوطني.

أما المطالب المتبقية فإنها تعيد للذهن من جديد المرات الكثيرة التي طرحت فيها، وتجعلنا نتساءل إلى متى سيبقى السينمائيون والمثقفون عموماً على هامش القرار والفعل، دون أن يشكلوا أداة ضغط حقيقية وراء مطالبهم، وإلى متى ستبقى المبادرة المستقلة عن الدولة غائبة لديهم، فإن لم تشرع الدولة بتأسيس المعهد العالي للسينما، ألا يستطيع السينمائيون إحداث معاهد صغيرة خاصة تؤهل حد أدنى من المساعدين الفنيين لدخول المجال السينمائي، وألا يشكل واقع النادي السينمائي بدمشق الذي عاد إلى نشاطه منذ أكثر من عام دون أن يستطيع خلاله تقديم أكثر من أربعة عروض دليلاً على بعد السينمائيين وعدم التفاهم ودعمهم له.

وأخيراً نتساءل ماذا سيكون مصير جميع هذه الحوارات والنقاشات والاقتراحات والمشاريع والمطالب التي تطرح اليوم والحال كذلك. أعتقد أنه إذا لم تدرك الدولة المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها اليوم، والتي تكمن في إقرار ووضع الصيغ التشريعية لما سيجتمع السينمائيون عليه من توصيات في مؤتمرهم القادم، وليس

بفرض تشريعاتها الخاصة عليهم بصورة تعسفية. وإذا لم يدرك السينمائيون بأن عليهم ليس فقط الخروج بتوصيات، بل والعمل الحثيث على أن تخرج هذه التوصيات إلى الحياة بصورة فعلية، والضغط في هذا الاتجاه. أعتقد أنه إذا لم ندرك كل هذا اليوم سنعود بعد عشرة أعوام ونكرر كل ما قيل قبل عشرين عاماً.

## مهرجاننا السينمائي وإشكالية الهوية

في ظل الواقع المأساوي الذي لم تزل السينما السورية تعايشه عاماً بعد عام على كافة المستويات من حجم الإنتاج السنوي المتواضع، إلى حالة صالات العرض المتردية وعددها القليل وغياب الأفلام الجديدة والجيدة عن شاشاتها وابتعاد الجمهور نتيجة ذلك عنها، إلى قلة التظاهرات السينمائية وعشوائية تنظيمها، وعزلة وركود النوادي السينمائية وتعثرها المستمر، يبدو مهرجان دمشق حالة استثنائية من حيث الزخم والثراء والتنوع. إذ نجد عشاق السينما والذين يشكل الجمهور الشاب قسمهم الأعظم يلهثون بين الصالات محاولين التوفيق بين كلاسيكيات السينما وآخر الأفلام الكبيرة في الوطن العربي والعالم وعروض المسابقة الرسمية، محطمين الأرقام القياسية في المشاهدة التي وصلت في المهرجان الماضي إلى خمسة أو ستة أفلام في اليوم. مما جعل الكثيرون يتساءلون من الإعياء وللمرة الألف إلى متى يستمر واقع السينما المتردي في سورية على ما هو عليه؟ وألا يبدو المهرجان بتكاليفه المادية العالية والممول من قبل الدولة وسط هذا الواقع ظاهرة دعائية إعلامية أكثر مما هو غاية ثقافية فنية؟! التساؤل أصبح أكثر إلحاحاً قبل عامين عندما تقرر إلغاء طابعه القديم من مهرجان للقارات الثلاث إلى مهرجان منفتح على العالم بأجمعه، سعياً إلى تحويله فيما لو

استوفى شروط الاتحاد الدولي للمنتجين FIAPF إلى «مهرجان دولي». أما عن جدوى مثل هذه التحول أو عدم جدواه - السؤال الذي كان يفترض أن يطرح لنقاش واسع في وسائل الإعلام، يشارك فيه السينمائيون والصحفيون والنقاد، قبل أن تجزم وتبت به الجهات المعنية متفردة كالعادة - نجد أنه لا بد من الوقوف على مضمونه وإمكانية تحقيقه، بغية الوصول إلى إجابة أو تصور أكثر موضوعية، كمقدمة لحوار نرجو أن يساهم فيه جميع المعنيين، ونحن على عشية الدورة الثالثة عشرة للمهرجان.

لا شك أن هذا الانفتاح انعكس إيجابياً على سوية الأعمال التي شاركت في مسابقة الأفلام الطويلة في الدورة السابقة. لكن ذلك لم يكن صدفة، فمعظمها شارك في مهرجانات أخرى وبعضها حصداً غير قليل من الجوائز. والنتيجة أن جميع الأفلام التي نالت جوائز هذه المسابقة: «أبردين»، «الكل مشهور»، «خبز وزنبق» كانت من إنتاج أوربي وحطت في دمشق بعد أن دارت مهرجانات العالم ورشحت أو نالت الكثير من جوائزها. أما حصة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فقد تمثلت في جائزة واحدة ولفيلم سوري، لتبدو جوائز الأفلام القصيرة والتسجيلية وكأنها نوع من الترضية للقارات الثلاثة. دون أن ننسى ابتكار المهرجان لجائزة أفضل فيلم عربي، وكأنه يفترض مسبقاً عدم أهلية السينمات العربية للمنافسة على جوائزه الأساسية. مما يجعلنا نتساءل عن المعنى في تكريم أفلام سبق أن كرمت في العديد من المهرجانات الأخرى، ودعمها مادياً في الوقت الذي يتخبط المخرجون العرب فيه

داخل دائرة العجز المستمر والبحث عن فرصة لتمويل أعمالهم.

قد تكون الإجابة أنه دون هذا التحول والانفتاح والتغيير في هوية المهرجان، لن يستطيع أن ينال اعتراف الاتحاد الدولي للمنتجين. إن هذه النقطة التي بدت وكأنها بديهية في العديد من التصريحات والمقالات، هي أبعد ما تكون عن الحقيقة.

إذ يعترف الاتحاد الدولي للمنتجين بأربعة أقسام من المهرجانات. القسم الأول منها مهرجانات تضم مسابقة دولية وعددها 12، ويشار إليها غالباً بالفئة A وهي: برلين، مار ديل بلاتا، كان، شنغهاي، موسكو، كارلوفي فاري، لوكارنو، مونتريال، فينيسيا، سان سيباستيان، القاهرة، طوكيو. الثاني يضم مهرجانات متخصصة مع مسابقة، ومنها مهرجان كارتاغينا لأفلام أمريكا اللاتينية، ومهرجان بروكسل للفيلم الأوربي، ومهرجان نامور للأفلام الناطقة بالفرنسية ومهرجان نيدلهي للأفلام الآسيوية. أما القسم الثالث فيضم مهرجانات من غير مسابقة مثل مهرجان هونغ كونغ و سيدني و تورنتو و لندن. والرابع خاص بالأفلام الروائية القصيرة أو التسجيلية مثل مهرجان أبرهاوزن وكاركو وتامبير. ومجموع هذه المهرجانات المعترف بها من قبل الاتحاد حوالي 56 مهرجاناً مقابل أكثر من ثلاثة آلاف تقام في أنحاء العالم.

إذن من حيث المبدأ يمكن لمهرجان دمشق حتى في صيغته القديمة أن يحصل على اعتراف الاتحاد، لينضم إلى قسم المهرجانات المتخصصة مع مسابقة. أما بصيغته الجديدة فهو يسعى للانضمام إلى القسم الأول منها، أي إلى المهرجانات الأكثر شهرة في

العالم!! وهنا تطرح مجموعة من الأسئلة نفسها: هل نستطيع حقاً أن ننضم إلى هذه

الفئة من المهرجانات؟ وهل ثمة جدوى من الانضمام إليها أصلاً؟

نلاحظ أنه ضمن مهرجانات هذه الفئة لا يوجد أي مهرجان أمريكي، أي أن الدولة

التي تمتلك أكبر صناعة سينمائية في العالم، ليس عندها مهرجان دولي مع مسابقة

معترف به من قبل الاتحاد، علماً أنه يقام في الولايات المتحدة أكثر من 120

مهرجاناً. بل إن دولاً كثيرة متقدمة سينمائياً وبمراحل طويلة على سوريا لا تملك هكذا

مهرجانات. الأمر الذي يفترض أن يدفعنا إلى التوقف والإمعان طويلاً في هذه الظاهرة،

والتساؤل بقوة عن السبب وراء عدم سعي هذه الدول للحصول على اعتراف الاتحاد

بمهرجاناتها الكثيرة.

ربما يكمن السبب في الشروط التي يضعها الاتحاد للاعتراف بهذا النوع من

المهرجانات. إذ يجب أن تنظم سنوياً وبمواعيد محددة، كما أنها لا تستطيع قبول أي

فيلم في مسابقتها فيما لو شارك في مسابقة مهرجان آخر. ويحدد الاتحاد شروط اختيار

ونقل وحفظ وعرض الأفلام فيها، ويراقب مستوى التغطية الإعلامية والتنظيم وقوة

تواجد أرباب صناعة السينما خلال سيرها. فاعتراف الاتحاد بمهرجانات هذه الفئة،

هو في واقع الأمر اعتراف بأهليتها كسوق سينمائي عالمي، قادر بالفعل على ربط

شبكات المنتجين والموزعين والعارضين بعضهم ببعض. وهذا بالضبط ما تؤكده فيليس

موليت مديرة المهرجانات والأعلام في الاتحاد، إذ تشير إلى أن أهدافه هي الدفاع عن

مصالح المنتجين والترويج لأفلامهم وتوزيعها، ومن هنا يأتي اهتمامهم بسمعة وهيبة ومستوى المهرجان الذي يذهبون بأفلامهم إليه، ومن هنا نستطيع أن نفهم السبب في تباين أهمية مهرجانات هذه الفئة نفسها بالنسبة للمنتجين والموزعين السينمائيين في العالم.

من كل ذلك نستنتج أن سوريا الفقيرة سينمائياً بإنتاجها وسوقها وعدد صالاتها وإعلامها تفتقد تماماً إلى البنية التحتية التي تخول الاتحاد الاعتراف بمهرجانها. والحقيقة أنه إذا ما تم تجاوز هذا الواقع السينمائي المريع في سوريا ولو من أجل خاطر عيون الاتحاد الدولي للمنتجين، فلا شك أن ذلك أمر يستحق كل تقدير. لكن دعونا نفكر ما الذي سنجنه من اعتراف الاتحاد بمهرجاننا على مستوى عروضه؟ أليس من الوهم الاعتقاد أن فيلماً كبيراً ما سترك كان وفينيسيا وبرلين ومونتريال ويأتي إلى دمشق. جميعنا نعلم أنه حتى الأفلام الكبيرة التي تنتج في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تفضل المشاركة في المهرجانات الدولية ذات السمعة المرموقة، والتي تحقق لها أفضل مستوى من الانتشار والتوزيع، وستبقى بعيدة عن مهرجان دمشق حتى فيما لو حصل على اعتراف الاتحاد الدولي للمنتجين به.

إذن لماذا نقيّد أنفسنا من غير هدف واضح. أليس جديراً بنا أن نعتزف بأنفسنا أولاً بما لدينا، وبما ينقصنا، وبما نصبو إليه قبل أن نبحت عن اعتراف الآخرين. أليس من الأجدى وضع سياسة ثقافية سينمائية متكاملة تنهض بالواقع السينمائي في البلاد ضمن

الإمكانيات المتاحة التي لا يجب التفريط بها لغايات دعائية بأي شكل من الأشكال، وذلك عبر حوار هادئ وصريح يشارك فيه كل من يرى في السينما همماً شخصياً، وشأناً وطنياً آن له أن ينهض بعد طول سبات.

جريدة «النور» السورية 2003.



## قبل أن ينقرض السينمائيون

منذ فترة غير بعيدة اجتمع رئيس الجمهورية مع عدد من الفنانين، حيث جرت مناقشة العديد من القضايا والمسائل والقوانين، فأقترح الممثل جمال سليمان «التوقف لفترة عن قبول دفعات جديدة في قسم النقد» كما جاء على لسانه في اللقاء الذي أجرته «الكفاح العربي» معه في 2003/06/24، ليقتراح «بدلاً عنها دفعات من الشباب الراغب في دراسة المهن التقنية والفنية» مبرراً وجهة نظره هذه بأن «القسم خرج منذ إنشائه حوالي 200 خريج ولأسباب لا بد من تفحصها لا يعمل في مجال النقد إلا أقل من خمسة بالمائة» إذ تحاول البقية العمل في مجالات فنية أخرى، بالمقابل يرى أننا «في المسرح والتلفزيون والسينما نفتقر إلى تقنيين لخدمة العمل الفني». على الجهة الأخرى أصدر مجموعة من طلاب وخريجي المعهد وعدد من المثقفين والفنانين بياناً يندد بالاقتراح، ويشير إلى «حملة شعواء» يقودها الممثل سليمان على قسم النقد «مطالباً بإغلاقه واستبداله بقسم للتقنيات المسرحية»، ووصول الأمر به إلى «استعداد أعلى سلطة في البلد على هذا القسم ووجوده»، ليناشد البيان «الجهات الثقافية أن تتضامن معهم كي لا تنجح هذه الحملة التي تعود لأسباب محض شخصية، كونها تحمل في جوهرها ضيقاً بالنقد والنقاد»...

قبل التوقف عند جوهر المسألة المرتبط أساساً ليس فقط بقسم النقد وإنما بواقع تدريس الفنون السمعية - البصرية عموماً، لا بد من التطرق إلى دلالة هذه الواقعة لصلتها الوثيقة بالطريقة التي قد يتم تناول المسألة بها مستقبلاً، أو ربما تجاهلها تماماً. فما حدث لا يمثل ظاهرة ديمقراطية في الواقع بقدر ما يعكس حالة مرضية ناجمة عن غياب آليات حقيقية وفعالة للحوار، والأخطر انتفاء آليات متممة لترجمة هذا حوار إلى واقع جديد يتجاوز القديم.

وإلا لماذا لا تطرح مسألة إيقاف «قسم النقد» مع كل مبرراتها في أروقة المعهد العالي للفنون المسرحية، أو في وسائل الإعلام المحلية لمداولتها وإشباعها جديلاً ومن ثم الخروج برؤية مشتركة حولها، وإنما على مستوى لقاء مع رئيس الجمهورية؟ ولماذا يأتي الرد في صيغة بيان عنيف ومقتضب يتجاهل جميع الإشكاليات والتساؤلات المتعلقة بهذا القسم، ودون أن يحمل أي رؤى أو إجابات أو اقتراحات بشأنها، بل يختزلها بصورة كاريكاتورية إلى «أسباب محض شخصية»؟

إن الأمر برمته يعكس خللاً كبيراً في شبكة العلاقات القائمة بين الدولة والمؤسسات والأعلام والمثقفين. فالأعلام لدينا يبدو حتى الآن مغيباً عندما يتعلق الأمر بالمسائل ذات الحساسية، التي جرى التقليد على تجاهلها تخوفاً من أعباء أي مسألة قد تمس الطموح الجامح للبعض في المحافظة على مناصبه أو التدرج بها إلى الأعلى، أو إقصائها من قبل الرقيب الذي يفضل المنع على المجازفة، وكأن هذه المسائل من اختصاص

الصحافة اللبنانية وحدها. أما المؤسسات فقد أفقدتها اتكاليتهها وعدم استقلاليتها بصورة فعلية واعتيادها على انتظار الأوامر من فوق وتخوفها من المسؤولية جزءاً هاماً من حيويتها وفعاليتها وقدرتها على التصرف بشؤونها بما ترتبه لارتقائها وتطورها. فافتقد نتيجة ذلك المثقفون من باحثين وتكنوقراطيين ومبدعين القاعدة المؤسساتية - الإدارية للحراك الداخلي الفعال ضمن وظائفهم، وضجروا الاقتراب من الأعلام المحلي بعد أن كف عن كونه سلطة رابعة تقوم عبر ممارستها لصلاحياتها في النقد والرقابة بدور المحرض الخارجي لهذه المؤسسات باتجاه تصويب أعمالها، مما أوقعهم في حالة عجز، ودفعهم للبحث عن أشكال ومنافذ أخرى للتعبير.

كل ذلك أوجد قناعة راسخة في المجتمع أن التغيير منوط بصورة أساسية بمراكز صناعة القرار، والتي في الواقع لا تصنعه بقدر ما تعطي التوجيهات للمؤسسة المعنية به من أجل إعداده بعد دراسة كافة الجوانب ذات العلاقة، لكن الطامة الكبرى أن الكثير من هذه المؤسسات لم تعتد التعامل مع صيغ ديمقراطية يسهم من خلالها أكبر عدد من المختصين والباحثين في الوصول للصيغة الأمثل لهذا القرار، ومن هنا يمكننا فهم دلالة البيان كرد فعل وقائي تجاه ذلك السلوك التعسفي الذي كثيراً ما تمارسه مؤسسات الدولة بإصدارها قوانين ومراسيم وتعليمات تنفيذية بعيداً عن رؤى أصحاب المصلحة المباشرة فيها والمعنيين عضواً بها، كما حدث قبل بضع سنوات عندما حاولت وزارة الثقافة تمرير قانون يتعلق بمستقبل المؤسسة العامة للسينما

متجاهلة موقف السينمائيين منه، الذي جاء فيما بعد ضمن ورقة عمل وقعها أكثر من أربعين شخصاً!!

على كل حال وطالما طرحت مسألة قسم النقد، دعونا نتطرق إلى ما هو أبعد من ذلك، وأكثر مأساوية من إغلاقه، إلا وهو عدم وجود حتى اللحظة في سوريا أي معهد للدراسات السينمائية، على الرغم من توفر كادر كبير من المخرجين وأقل من مديري التصوير والمونتيريين ومهندسي الصوت ومصممي الديكور... الخ، من ذوي التأهيل الأكاديمي العالي والخبرة الجيدة. وخاصة أن إيفاد الطلاب إلى الخارج لدراسة هذه الفنون قد تراجع بصورة كبيرة في العقد الأخير، إن لم يتوقف تماماً. الأمر الذي يهدد في المستقبل بموت السينما السورية، ليس بسبب ضعف التمويل والتوزيع، ولا بسبب غياب الصالات والمشاهدين، بل وببساطة شديدة بسبب انقراض السينمائيين السوريين.

إن وجود مثل هذا المعهد من شأنه أن يحل تلقائياً إحدى الإشكاليات المتعلقة بقسم النقد المسرحي، وأقصد تحديداً توجه جزء كبير من خريجه للعمل في مجالات إبداعية أخرى كالسيناريو أو الإخراج أو الديكور أو غير ذلك. فهذا الأمر يحدث من وجهة نظري لكون هذا القسم يمثل الملجأ الوحيد لجميع أصحاب الميول الفنية السمعبصرية، والذي يمكن الانطلاق منه فيما بعد نحو العمل المرغوب أساساً من قبل الخريج. مما يعني أن هذا الحالة سوف تتغير حتماً فيما لو وجدت أقسام

أخرى في المعهد، أو تم تأسيس معهد للدراسات السينمائية، أو معهد أوسع للفنون السمعية - البصرية، وهو الأفضل، حيث يمكن ربط تدريس العديد من الاختصاصات بعلاقتها مع السينما والمسرح والتلفزيون معاً، إذ على الرغم من تمايز الاختصاصات السمعية في كل من هذه المجالات أو بعضها، لكن ثمة أيضاً الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها، وطالما أثبت الواقع العملي أن أصحاب المهن الفنية يتنقلون بين جميع هذه الفنون، سوف يشكل مثل هذا المعهد القاعدة العلمية المعرفية لرفدها بصورة مستمرة بالكوادر المؤهلة والخبرات اللازمة لها.

لكن هل يجري طرح هذه المسألة للمرة الأولى؟ بالتأكيد لا. وربما سوف يطرح مجدداً بعد عشرة أو عشرين عاماً، ولنتذكر في هذا السياق وكمثال فاقح كم من السنين تطلب إلغاء قانون حصر الاستيراد للأفلام السينمائية، ولنعود إلى ورقة العمل التي قدمها السينمائيون قبل سنوات ونتساءل إلى ماذا انتهت؟ صحيح أن الخلل القائم في شبكة العلاقات التي أشرنا إليها آنفاً أدى إلى إقصاء المثقف بدرجة كبيرة عن الواقع وتقليص دوره وتأثيره فيه، لكن من جهة أخرى سوف تصبح جميع الطروحات والمشاريع الثقافية ضرباً من العبث في حال ركون المثقف لهذا الواقع، واكتفائه بالانتظار في كل مرة إلى أن تستجيب مؤسسات الدولة تلقائياً لما يطرحه، متجاهلاً الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات الضغط والمتابعة لتحقيق الاستجابة المطلوبة. وما كانت ورقة عمل السينمائيين في اعتقادي - وقبلها الكثير من الآراء

والمشاريع - لتلقى هذا المصير من الإهمال لو كان ثمة اتحاد مستقل للسينمائيين السوريين، يشكل الحامل الشرعي والديمقراطي لطموحاتهم وتوجهاتهم ومشاريعهم وحلولهم لقضاياهم، ومن ثم عامل ضغط لتحقيق التشريعات التي تصب في مصلحة السينما والسينمائيين.

جريدة «النور» السورية 2003.

## كي يبقى الحوار مستمراً (ملاحظات على مداخلة الأحمد)

الغاية من أي ملف صحفي تسليط وتكثيف الأضواء بصورة منهجية على القضية موضوع الملف، دون أن يعني ذلك استنفاد الآراء واقتصارها على ما جاء فيه. لذلك إذا ما عدنا إلى ملف السينما السورية الذي طرحته صحيفة «النور» منذ فترة سنفاجئ بغياب أي منهجية واضحة في طرح وتوصيف ومناقشة واقع السينما في سوريا بشتى جوانبه، فاختلفت تقريباً الدراسات الخاصة التي تعالج قضية بعينها تحت عناوين عريضة محددة وما أكثرها: المؤسسة العامة للسينما، الإنتاج السينمائي، مهرجان دمشق السينمائي، دور العرض، النوادي السينمائية، التشريعات السينمائية، الرقابة... الخ، مما جعل مواد الملف تتأرجح ما بين الذكريات والانطباعات والشهادات والتأريخ والإحصاء والردود، بل ولم يجد أحدهم أي غضاضة في المشاركة بمقالة نشرها من قبل في صحيفة أخرى. وهو ما أدى على الرغم من الإضاءات والآراء والانتقادات الكثيرة والهامة التي قدمها الملف على مدى 11 حلقة ومساهمة 18 شخصاً إلى خلوه من دراسات تتطرق إلى قضايا هامة كالإنتاج السينمائي للقطاع الخاص وواقع النوادي السينمائية في البلاد. وفي الواقع يكفي أن نعود إلى الخاتمة التي أنهى المخرج ريمون

بطرس فيها الملف كي ندرك الكم الهائل من المسائل التي لم يتطرق إليها والمشكلات التي لم يكشف عنها وذلك في إطار المؤسسة العامة للسينما فحسب.

مع انتهاء الملف قررت الصحيفة للأسف إغلاق الحوار حول كل ما طرح فيه من آراء ووجهات نظر، لكن طالما أن جميع القضايا الإشكالية المتعلقة بواقعا السينمائي لا تزال قائمة، يجب أن يبقى الحوار حولها مستمراً ولا يحق لأحد إغلاقه، وانطلاقاً من هذه القناعة ندفع بهذه المقالة إلى النشر عن طريق الإنترنت.

تكتسب المداخلة التي قدمها الأستاذ محمد الأحمد ضمن الملف أهميتها ليس فقط من كونها تمس الكثير من القضايا الأساسية العالقة والإشكالية في سينمانا، بل ومن كونها تصدر عنه بالذات بصفته مديراً للمؤسسة العامة للسينما التي لا تزال العصب الأساسي للواقع السينمائي في البلاد، ولهذا الأمر دلالاته الكبيرة، إذ يعبر عن العقلية التي تتحكم في هذا العصب وتحدد استراتيجيات عمله وأطر حراكه المستقبلية، لذلك وجدنا لزاماً علينا مناقشة بعض القضايا المطروحة في المداخلة، والتي نختلف في تصوراتنا ورؤيتنا لها.

### مذكرة... وصلات

لا شك أنه لأمر مفرح ويدعو لكثير من التفاؤل أن تتشكل لجنة تضم ممثلين عن شتى الفعاليات السينمائية بالإضافة إلى أعضاء من مجلس الشعب، وتصدر بعد



اجتماعات عديدة مذكورة إلى رئيس الجمهورية تتطرق «إلى جميع نواحي العملية السينمائية، وتتضمن توصيات عدة تتعلق بالمؤسسة والمهرجان ودعم القطاع الخاص». لكن ما لا يبدو مفهوماً على الإطلاق لماذا هذا التعظيم والتستر على مذكرة بهذا القدر من الأهمية، أليس من حق الجميع معرفة أسماء أعضاء اللجنة التي صاغتها، والأهم حقنا في معرفة ماهية التوصيات التي جاءت فيها. ولولا تطرق الأستاذ أحمد لموضوع الصالات لما علمنا شيئاً عما تقترحه من حلول بشأنها. بل أن من حق جميع الفعاليات السينمائية من خارج هذه اللجنة المساهمة في النقاش حولها، وكل ما كان يتطلبه الأمر نشر مشروع هذه المذكرة في وسائل الإعلام، ومن ثم قيام اللجنة بدراسة المساهمات والأبحاث والمقالات المقدمة بشأنها أو على الأقل الاستئناس بها قبل وضع صيغتها النهائية لها ورفعها للتوقيع. بدلاً من أن تضطر الفعاليات السينمائية للقيام بذلك بعد تشريع القوانين والتوقيع عليها، أي عندما لا يعود لذلك أي فائدة كما تعلمنا التجربة، وفي أفضل الأحوال قد تجري بعض التعديلات عليها بعد مضي سنوات. ولنا في القانون رقم 4 الخاص بتحديث الصالات خير مثال على ذلك، إذ لم تخل مادة منه من الثغرات، فقد حدد فترة الإعفاء من الرسوم الجمركية على التجهيزات بفترات قصيرة مفترضاً سلفاً وجود السيولة المالية المناسبة لدى أصحاب الصالات، وربط إعفاءها من ضريبة الدخل ورسوم الإدارة المحلية والملاهي (ولم يعفها من الضرائب والرسوم الأخرى والكثيرة) بإجراء

عملية التحديث أولاً، بدلاً من إعفاءها مباشرة كي يسمح للصالات بتحقيق أرباح تساعد على التحديث لاحقاً، وهدد أصحاب الصالات لأسباب عصية على الفهم بدفع كامل الرسوم الجمركية وغرامة تعادل خمسة أضعافها فيما لو لم تستخدم التجهيزات المستورة خلال سنة ونصف! ولم ينس تخصيص مبلغ يقتطع من كل فيلم مستورد لصالح المؤسسة. هذا دون أن يقوم القانون بإلغاء أو تعديل مراسيم وقوانين سابقة وذات صلة بموضوع الصالات. ونلاحظ أن توصيات المذكرة المشار إليها تستدرك جميع هذه الثغرات، لكن لماذا الآن وليس قبل ثلاث سنوات عندما سن القانون رقم 4؟ أعتقد أن السبب يعود إلى آليات العمل القائمة على إقصاء الفعاليات السينمائية عن المساهمة الفعلية في صياغة التشريعات المنظمة لمجالهم، وهو ما جعل القانون المذكور يخرج بهذه الصورة عديمة الفاعلية، وتطلب الآن تشريع قانون آخر يبدو من خلال المقتطفات التي قدمها لنا الأستاذ الأحمد في مداخلته أكثر اتزاناً بعد أن توسعت مساهمة ممثلي هذه الفعاليات في صياغته، ومن الممكن استدراك ما قد يشوبه من ثغرات بنشر المذكرة بصفتها مشروع أولي له - وفتح الحوار حولها.

### الطابع الاقتصادي للمؤسسة

يقول الأستاذ الأحمد «أجل المؤسسة هيئة اقتصادية، وهي تعمل وفق قوانين الاقتصاد وبوسائله، وينبغي عليها أن تمول مشاريعها من وارداتها الذاتية. ولكن هذا

لا يتم ولا يجوز أن يتم بأي ثمن. فللمؤسسة دور تثقيفي وتنويري لا يقدر على القيام به أي منتج خاص، ولهذا ثمنه وضريبته»، وهذا الكلام الذي نتفق معه (مع تحفظنا لما يمكن للقطاع الخاص القيام به فيما لو أتيحت له الظروف الملائمة) يعني أن المؤسسة تعمل وفق قوانين غير مجدية طالما أن «هذا لا يتم»، وطالما أنه «لا يجوز أن يتم بأي ثمن» فذلك يعني منطقياً ضرورة تغيير هذه القوانين. لكن ورغم إقرار الأستاذ أحمد بالإضافة إلى ذلك أن إزالة الطابع الاقتصادي للمؤسسة كفيل بطوي العديد من الهموم والإشكاليات، نجده بات الآن متأكداً «من ضرورة أن تبقى المؤسسة على طابعها الاقتصادي رغم كل شيء!» ويبرر هذا التبدل في الموقف بقوله أن «السينما اقتصاد قبل أن تكون فناً. هذا هو قدرها، وهو أحد أسرار عظمتها وازدهارها وهو في الوقت نفسه نقطة ضعفها». ونسارع ونقول إن ذلك أيضاً صحيح، لكن الأستاذ أحمد يقفز هنا من تشخيص حالة محددة خاصة بواقع المؤسسة الراهن مؤكداً ما تتضمنه من تناقض صارخ إلى الدفاع عن حالة عمومية لا علاقة لنا بها. نعم المقولة آنفة الذكر صحيحة لكن ليس في المطلق وإنما ضمن سياقات محددة تصبح خارجها مجرد شعارات لا معنى لها. السينما اقتصاد حيث توجد اقتصاديات للسينما، أي حيث توجد منظومة ضخمة ومتكاملة من شركات الإنتاج وشركات التوزيع وصلات العرض التي تتداول الأفلام المتنافسة وتغري بإعلاناتها جمهوراً ضخماً ليرتادها ويرفع من حجم إيراداتها، أما بغياب كل ذلك كما هو

الحال عندنا فعن أي اقتصاد يمكن أن نتكلم. وحتى بوجود هذه الاقتصاديات يبقى للدولة دوراً أساسياً في دعم السينما للحفاظ على جانب هام من عظمتها وازدهارها يمكن أن يضمحل ويذوب من دونها. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن الكثير من النقاشات تجري اليوم في أوروبا حول طبيعة دور الدولة في هذا الاتجاه، وذلك بين تيارين أحدهما ينطلق من مفهوم اقتصادي بحت يرى أن على الدولة دعم الأعمال القادرة على تحقيق الأرباح ومنافسة نظيرتها الأمريكية في السوق المحلية، وأخر يقف مع دعم الأفلام التي لا تستطيع مجاراة قوانين السوق الصارمة على رغم ما قد تحمله من قيم فنية وثقافية. ولا يزال الواقع يفرض دعم النوعية الثانية رغم انخفاض هذا الدعم في بعض البلدان مؤخراً، فالأفلام المجدية اقتصادياً يتكفل السوق نفسه بدعمها سواء من ناحية الإيرادات أو استقطاب شركات الإنتاج لصناعتها. دون أن يعني ذلك عدم حصول هذه النوعية على أشكال معينة من الدعم. لذلك لا يبدو مفهوماً على الإطلاق معنى الاقتصاد الذي يطرحه الأستاذ الأحمد، فالإشكالية آنفة الذكر ليس لها وجود أصلاً في سوريا، وحتى إذا ما ظهرت يوماً ما (بعد عمر طويل) في ظل ازدهار الواقع السينمائي بكافة معطياته يبقى من واجب الدولة دعم السينما الضعيفة التي لا تستطيع الاستمرار من دونها كما هو الأمر في العالم أجمع، أي أن «إعادة تنظيم السوق الداخلية وصالاتها» لن يغير شيئاً في الموضوع. ثم ألا تكفي تجربة ربع قرن من هيمنة الطابع الاقتصادي للمؤسسة كي تقنعنا حصيلتها

الإنتاجية «الباهرة» وإيراداتها «الخيالية» من الأفلام بعدم جدواه؟ ألا يكفي هذا الثمن الباهظ الذي دفعته السينما السورية؟ وما الذي تغير اليوم كي يؤمن الأستاذ أحمد «بقدرتنا كسينمائيين وإدارة على تحويل نقطة ضعف المؤسسة - الاقتصاد - إلى نقطة قوة» والأهم كيف!؟

أما القول أن «الموافقة على تحويل المؤسسة إلى هيئة إدارية تعني الموافقة على استسلامها للترهل والغرق في المزيد من البيروقراطية والروتين» فأعتقد أنه يحتاج إلى الكثير من التدقيق. فالمؤسسة لم تسلم طيلة ربع قرن من هيمنة الطابع الاقتصادي عليها لا من الترهل ولا البيروقراطية ولا الروتين، وبالتأكيد لن تسلم بمجرد تغيير طابعها، لأن هذه الآفات لا علاقة لها بطابع المؤسسة، وسنجدها في أي مؤسسة قطاع عام لدينا لارتباطها بمجمل تركيبة الدولة وما أفرزته من عقليات وسلوكيات وآليات عمل تتسم بالانتهازية والوصولية واللامبالاة، تكرست وتفاقت في ظل هشاشة الأداء الإعلامي والجهاز القضائي، وتهميش مؤسسات المجتمع المدني وتقليص دورها إلى الدرجة التي غابت معها مفاهيم كالنقد والمكاشفة والمراقبة والمحاسبة والشفافية بمعناها الحقيقي والفعلي الذي يشمل كل القضايا ويمتد ليطول الجميع دون استثناء، وكذلك في ظل الهيكلية الإدارية الداخلية للمؤسسات، القائمة على المركزية الشديدة التي تخول المدير العام الإمساك بجميع الخيوط الرئيسية فيها والتحكم بها دون رقيب أو حسيب، مما يجعل منه إلهاً مطلق السلطة داخلها والجميع من حوله

مجرد أشباح تسعى لرضاه ومباركته، ولا تخرج المؤسسة العامة للسينما عن هذا الإطار فنجد أن المدير العام فيها هو رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير مجلة الحياة السينمائية ورئيس اللجنة الفكرية ومدير مهرجان دمشق السينمائي على الرغم من اختلاف وتباين مهام كل منها. وتحت أغراء السلطة التي تمنحها هكذا هيكلية يصبح من الصعب على أي كان الانفصال عن آليات عمل المؤسسة بكل ما تحمله من ترهل وبيروقراطية وروتين... هذا كحد أدنى...، والخطوة الأولى للتخلص من هذه السلبيات تكون بتقديم المزيد من الاستقلالية لجميع هذه اللجان والهيئات بما يكفل لها فاعلية أكبر وأداء أفضل.

### أزمة إنتاج أم ربة الهام

أكثر ما يلفت النظر في مداخلة الأستاذ أحمد تفيده لما سماه «أكذوبة» مفادها «أن قلة الفرص في المؤسسة هي التي تجعل بعض المخرجين ينتظرون عشر سنوات أو أكثر كي يحققوا فيلمهم التالي» وذلك بدليل أن ليس لديهم نصوص متراكمة! هل يمكننا أن نستنتج من هذا الكلام أن الفرص في المؤسسة أكثر من سانحة وهي قادرة على إنتاج عشرة أفلام سنوياً فيما لو تقدم المخرجون بنصوص أكثر لها. إن كان الأمر كذلك فهذا يعني وببساطة شديدة فشل مؤسسة السينما في أداء أحد أهم مهامها: أي الإنتاج - ولأضعف حجة يمكن أن تتذرع بها مؤسسة إنتاجية، فمشكلة كم النصوص

هي آخر ما يمكن أن يواجهه أي مؤسسة للإنتاج السينمائي في العالم، على العكس المشكلة تكمن وكقاعدة عامة في اختيار الأفضل - بغض النظر عن معيار هذا الأفضل - من بين كم هائل من السيناريوهات. على سبيل المثال يقدم إلى شركات الإنتاج في الولايات المتحدة حوالي 30 ألف سيناريو سنوياً ينتج منها حوالي 600 فيلم. حتى إذا افترضنا أن جميع المخرجين السوريين لم يقدموا من السيناريوهات إلا تلك التي أخرجوها لاحقاً - رغم صعوبة تصديق أن جميع هؤلاء المخرجين لم يقدموا نصوصهم الأولى إلا بعد مضي زمن يعادل الزمن الذي قضوه على مقاعد المعاهد السينمائية حيث درسوا وأحياناً كثيرة يتجاوزه بسنوات بمحض إرادتهم - فهل كانت المؤسسة عاجزة طيلة هذه العقود على أن تجد الآليات المناسبة التي تسمح لها باقتناء السيناريوهات وإنتاجها بوجود كل هذا العدد من الكتاب لدينا، وفي الوقت الذي يبحث فيه عشرات المخرجين المتميزين من شتى البلدان العربية عن جهات إنتاجية، وهي تجربة خاضتها المؤسسة في السبعينات مع توفيق صالح وبرهان علوية وقيس الزبيدي. الغريب أن ورقة العمل التي وقعها السينمائيون السوريون قبل بضعة أعوام طرحت وباستفاضة إشكالية التمويل في المؤسسة، فكيف يجعل منها الأستاذ أحمد الآن أكذوبة وقد ذيل بتوقيع الورقة ذاتها، ويختزل أسباب ضعف إنتاجية المخرجين السوريين في «أن ربة الإلهام تزور بعض السينمائيين أكثر من بعضهم الآخر»، بينما في الواقع أن ضعف إنتاجية المؤسسة التي حكمتها أسباب متعددة تصب جميعها في

النهاية في رؤية الدولة القاصرة لأهمية السينما وقيمتها ودورها وبالنتيجة تمويلها لها في الحدود الدنيا، هي التي قتلت على مر عقود ربة الإلهام لدى مخرجينا السوريين.

## في المهرجان

إن طابع أي مهرجان سينمائي مرتبط إلى حد بعيد بالغاية التي يقام من أجلها، فثمة مهرجانات تخصص بتيمة محددة، وأخرى بجنس فيلمي أو نوع بعينه وأخرى تقيد نفسها باللغة أو بالجغرافيا أو بالسن أو بالجنس... الخ، لكن جميع المهرجانات في العالم تحقق بسويات مختلفة ثلاث مهام: أولاً تعريف المشاهد على الإنتاجات السينمائية الحديثة وتلك التي لا يتسنى له عادة مشاهدتها، ثانياً إنشاء روابط بين أقطاب الصناعة السينمائية من مخرجين ومنتجين وموزعين وعارضين ونقاد وصحفيين، ثالثاً تشجيع ودعم وترويج الأفضل والأبرز من الأفلام وصناعاتها. وأعتقد أنه إذا ما أردنا أن نقيم مهرجاننا السينمائي بموضوعية لابد لنا من التساؤل عن غايته وإلى مدى استطاع الوصول إليها.

الصيغة القديمة للمهرجان حددت لنفسها إطاراً جغرافياً يشمل الدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهو أمر كان له ما يبرره لوجود سمات مشتركة بين العديد من بلدان هذه المجموعات سواء من ناحية تقارب فترات استقلال معظمها، أو من ناحية بناها الاقتصادية المتخلفة، وبالتالي وجود إشكاليات وعراقيل وظروف سينمائية



متشابهة إلى حد ما، تتطلب تبادل في الخبرات والمعارف بين سينمائي هذه البلدان للتصدي لها. وفي ظل هذا التوجه تطرق النظام الأساسي للمهرجان إلى جميع المهام الثلاثة المذكورة، فحدد أهدافه بـ :

«1- تطوير السينما الوطنية العربية والنهوض بها، ودعم اتجاه السينما الشابة الملتصقة بواقع الجماهير والمعبرة عن قضاياها وتطلعاتها الأساسية.

2- تدعيم الاتجاهات الجادة في السينما الآسيوية بشكل خاص وسينما العالم الثالث بشكل عام والتعريف بها.

3- خلق علاقة متجددة مشتركة بين السينما والسينمائيين من جهة والجمهور من جهة أخرى.

4- بناء جسور ثقافية وفكرية بين السينمائيين العرب من جهة، وبينهم وبين السينمائيين في بلدان العالم الثالث والعالم من جهة أخرى.

5- تنفيذ مهمات ثقافية وفنية وتربوية والإسهام في نشر الثقافة السينمائية».

وبغض النظر عن صيغة هذا النص ودقتها وواقعيتها، ما يهم هنا أن المهرجان سابقاً حدد غاية وأهدافاً له، أما إلى أي حد نجح بتحقيقها طيلة إحدى عشر دورة، وأين فشل ولماذا؟ فهذه أسئلة تحتاج إلى دراسة موسعة وعميقة، على أساسها كان يمكن تحديد ما يجب تعديله أو إلغائه من الشكل القديم له، وصياغة شكل معاصر يتجاوز عثرات الماضي. طبعاً هذا لم يحدث، وقرنا بصورة اعتباطية كالعادة الانتقال

إلى شكل جديد دون مسوغات وحجج وغايات مقنعة. لذلك لم يبق لنا إلا أن نقيم المهرجان الجديد على قاعدة ما أصاب من نجاح أو فشل على مستوى المهام المذكورة التي تناط بأي مهرجان.

لا شك أن المهرجان في دورتيه الأخيرتين حقق قفزة نوعية على مستوى العروض كماً ونوعاً، سواء تلك المدرجة في المسابقة الرسمية أو في التظاهرات الكثيرة المرافقة، والتي وصلت في الدورة الأخيرة إلى 18 تظاهرة، وهو عدد كبير حتى بمقاييس أبرز المهرجانات السينمائية في العالم وهو أمر يحسب لمنظّميه. لكن لا يفوتنا هنا الفارق الجوهرى في دلالة التظاهرات بين مهرجاننا ومهرجانات من نوع كان أو برلين، فهناك هي تحمل طابعاً احتفالياً بسينما ما أو مخرج ما، وإمكانية الاطلاع على الأفلام التي تتضمنها متوفرة دائماً لوجود أرشيف وطنى للسینما يسعى باستمرار لاقتناء الجديد، بل والكثير منها متوفر في سوق الفيديو ويمكن اليوم لأي كان حجز نسخته حتى عن طريق الأنترنت، أما لدينا فهي فرصة قد لا تتكرر إلا بمرور عقد أو أكثر من الزمن لمشاهدتها. ومثل هذا الأرشيف هو ما علينا أن نسعى إلى إنشائه، فمن دونه سوف نبقى منقطعين عن التراث السينمائي في العالم، وغير قادرين على التواصل مع المنجزات المعاصرة لهذا الفن العظيم. أما أن يصبح المهرجان تعويضاً عن الطقس السينمائي الغائب لدينا فهذه قمة العبثية، فإن كانت الدولة مهتمة حقاً بهذا الطقس وعودته، وهي من السخاء بحيث تقدم نصف مليون دولار لدعمه طيلة عشرة أيام،

فمن المنطقي إذن أن تمنح أصحاب الصالات أضعاف هذا المبلغ لتحديثها والمحافظة على هذا الطقس طيلة السنتين الفاصلتين بين دورات المهرجان. وطالما نتحدث عن العروض لابد من الإشارة إلى ناحية تنظيمية تتعلق بتوقيت بعضها، وخاصة الأفلام السورية والمصرية وبعض أفلام السوق الدولي، فالأولى جرى تقليد سيئ بأن يكون عرضها الأول في المهرجان (أما عروضها اللاحقة له فمؤجلة حتى إشعار آخر!) ولا أدري لماذا، ورغم أن الازدحام واللغط الذي ينشأ عن ذلك يتكرر في كل دورة ويحرم الكثير من الضيوف غير السوريين من مشاهدتها (إذا افترضنا أن الفرصة سوف تسنح لاحقاً لسيئي الحظ من السوريين بمشاهدتها) تصر إدارة المهرجان على عدم إلغاء هذا التقليد. أما بالنسبة للأفلام الأخرى المذكورة والتي دلت التجربة أن لها جمهوراً واسعاً فيمكن للمؤسسة أن تستوردها قبل المهرجان أو تنسق مع بعض الصالات للقيام بذلك.

نأتي إلى مسألة الصلات والروابط التي ينظمها المهرجان، وأقول ينظمها تجاوزاً لتلك التي تنشأ وتتطور بفعل الحدث بحد ذاته، وتتفاعل عن طريق العلاقات الشخصية والحيوية الذاتية للمعنيين فيه بشتى اختصاصاتهم، علماً أن هذا النوع من التفاعل يترتب عليه الكثير من الأعباء المادية مما يدفع الكثيرون للانكفاء عنه أو يخرجون من المهرجان وعلى أكتافهم ديون بالآلاف. فإذا ما توقفنا عند ما ينظمه المهرجان سنجد أنه يقتصر على ندوة أساسية، وندوات صباحية تناقش بعض الأفلام المعروضة

في اليوم السابق، وأحياناً بعض المؤتمرات الصحفية لنجوم السينما. وهذا لا يكفي على الإطلاق، إذ على عاتق إدارة المهرجان تقع مسؤولية إنشاء أكبر قدر من شبكات العلاقات الفاعلة بين أرباب صناعة السينما من خلال تنظيم ورشات عمل نوعية ومفتوحة تجمع الموزعين مع العارضين، المنتجين مع الموزعين، المخرجين مع المنتجين، النقاد مع المخرجين أو كل من هذه الفئات على حدة وذلك بحسب المحاور والقضايا المطروحة، مما يعزز من تواجد ضيوف المهرجان ويحقق مشاركة فعالة ومرموقة للسينمائيين السوريين الذين غالباً ما يبدون مغيبين عن فعالياته وأنشطته.

وأخيراً لنناقش جانب الدعم والتشجيع في المهرجان والذي ينعكس بصورة أساسية في المسابقة الرسمية له، وهي مسألة ذو أهمية جوهرية لارتباطها المباشر بطابعه، وتقييمنا ورؤيتنا لها لا بد أن تقوم على أساس إمكانياتنا وأولوياتنا في سياق الواقع السينمائي العام في البلد وفي العالم وبالتالي تحديد الاتجاه الذي يجب أن تنحوه. فهذا الواقع بالذات يفرض علينا التفكير والتساؤل من ولماذا علينا أن ندعم ونشجع. والتساؤل في الحقيقة ليس جديداً بل كان يطرح حتى ضمن الصيغة القديمة للمهرجان، ولم يكن مجدداً في نظر البعض التكرم بجوائزه لمخرجين من وراء البحار ليسوا في حاجة لها، وأعتقد أن لهذا الطرح ما يبرره في ظل الحالة الثقافية عموماً والسينمائية بصورة خاصة لدينا - والتي لا يخفى على أحد ما تعانيه من فاقة وعجز - ويمسي ذا صدقية أكبر ضمن الصيغة الجديدة للمهرجان. فمعظم السينمات الأوروبية تحظى بأشكال

مختلفة من دعم الدولة، والكثير من السينمات في آسيا وأمريكا اللاتينية حققت خطوات كبيرة للأمام في العقد الأخير، أما السينما الأمريكية فهي لا تكتفي بما تجنيه في السوق المحلية من إيرادات، بل غدت تسيطر حتى على الأسواق الأوروبية وبنسب تصل أحياناً إلى 75% من حجم العروض. أي أن معظم هذه السينمات ليست في حاجة عملياً إلى جوائز المهرجان لا من ناحية قيمتها المادية الرمزية أو حتى المعنوية، فهو بالنهاية مجرد مهرجان آخر منفتح على الجميع من بين مئات المهرجانات التي تقام في شتى بقاع العالم، لا يسعون هم إليه بمقدار ما يسعى هو وراءهم. ولنتأكد من ذلك يكفي أن نلقي نظرة على عدد المخرجين الذي يرافقون أفلامهم إليه، وتذكر حفل الختام في الدورة الأخيرة حيث طغى الظهور المتكرر لسفراء الدول على السينمائيين أثناء توزيع الجوائز.

ولئن كان المهرجان قد أسس خلال تاريخه لتقاليد بروتوكولية أكثر منها سينمائية في منح الجوائز تحول دون خروج المشاركة السورية بالدرجة الأولى والمصرية بالدرجة الثانية خالية الوفاض، وهو ما أضعف دوماً من مصداقيته، فإن استمرار هذه التقاليد بعد أن اتسعت المنافسة واشتدت داخل المسابقة الرسمية في الدورتين الأخيرتين جعلته أقل مصداقية حتى من السابق. ليعود فيلم بمستوى «وداعاً لينين» إلى بلاده كما جاء، من دون حتى مجرد إشادة صغيرة، وهو الذي نال ستة جوائز في مهرجان الفيلم الأوروبي وحده. ونرد سلفاً على من يقول أن هذا الأمر يحدث حتى في أكبر

المهرجانات والمسابقات، بأن حدوثه يترافق دوماً بموجة عارمة من الانتقادات كما جرى هذا العام في حفل الأوسكار عندما استبعد الفيلم المذكور نفسه من المنافسة على جائزة أفضل فيلم أجنبي.

وهذا التناقض لن يستطع المهرجان بصيغته الراهنة حله، فهو إما أن يسعى إلى توطيد مصداقية وسمعة مرموقة له بمنح جوائزه للأعمال الأجدر بها ولكن ليس بالضرورة التي تحتاجها وبالتالي يخسر جزءاً كبيراً من مشروعيته، أو يمنحها انطلاقاً من اعتبارات وطنية أو أخلاقية للأعمال التي يحتاج منتجوها ومخرجوها حقاً للدعم والتشجيع، ورغم أن هذه الأعمال قد تكون متميزة حقاً، لكن عندما يتم ذلك على حساب أعمال أكثر تميزاً يفقد المهرجان الكثير من مصداقيته. وللخروج من هذه الحالة لابد من تغيير جذري في الصيغة التي وضع المهرجان داخلها، وصولاً إلى صيغة جديدة تتبلور انطلاقاً من السؤال المطروح آنفاً: من يجب أن يدعم المهرجان ويشجع؟

إن نظرة متفحصة لواقع الإنتاج السينمائي في البلدان العربية تجعلنا نوقن وجود أزمة عميقة فيه، فمن بلدان لا تملك أي إنتاجات على الإطلاق إلى أخرى تكتفي ببضعة أفلام سنوياً انتهاءً بمصر الدولة الوحيدة التي تمتلك صناعة سينمائية وتعاني من تراجع هائل في الإنتاج كما ونوعاً على حد سواء، ولم يعد سراً أن نخبة مخرجي هذه البلدان يعانون الأمرين لإيجاد ممول لأعمالهم ومشاريعهم المؤجلة، ومن يجد

هذا الممول قد لا يجد من يوزع فيلمه المنجز ليبقى محتجباً لسنين طويلة عن جمهور يفترض أنه صنع لأجله، بل أن العديد من الأعمال أصبحنا نشاهدها حصراً عبر شاشة أرتي الفرنسية!

أمام هذه الصورة القائمة لواقع الإنتاج والتوزيع السينمائي يصبح من أولوية أي مهرجان سينمائي عربي المساهمة قدر الإمكان في الخروج من هذا الواقع، وذلك بدعم أضعف مكوناته أي المخرجين عبر مسابقتهم الرسمية وجوائزها المتعددة، بالإضافة لما يقدمه لهم من ترويج لأفلامهم وربطهم بشبكات من المنتجين والموزعين المهتمين بدعم السينما العربية وتطويرها، أي أن مهرجان للأفلام الناطقة بالعربية يمكن له أن يركز شتى الطاقات المطلوبة لدعم هذه السينمات والنهوض بها، وهذا بالتأكيد لا يتعارض مع عرض آخر إنتاجات السينما العالمية وأبرزها في التظاهرات المرافقة للمهرجان.

## سري يعمل جانياً للضرائب عند الدولة

مأمون سري رجل ولد في السينما وحتى اللحظة يعد نفسه هاويًا لها، امتنها باكرًا وهو في الثامنة عشرة من العمر ليعمل إلى جانب والده الذي بدأ باستثمار صالة «الدينا» منذ عام 1946، وعلى الرغم من نيله شهادة في الحقوق من جامعة دمشق عام 1963 لم يفارق السينما ولم ينخرط يوماً في أي نشاطات أخرى تبعد عنه عشقه الأوحده. بالإضافة لعمله في إدارة الصالة، كانت له مساهمات كبيرة في مجال توزيع الأفلام على كافة صالات القطر، وتمويل العديد من أفلام القطاع الخاص في الستينات لدريد لحام «مقلب في المكسيك» وزياد مولوي ومحمد الرواس وآخرين. عن هموم دور السينما وما كانت عليه وعن الأسباب التي جعلتها تؤول إلى ما هي عليه اليوم وسبل الخروج من هذا الواقع كان هذا الحوار معه

س - هل لك أستاذ مأمون أن تحدثنا عن واقع توزيع الأفلام ونوعية العروض داخل القطر قبل صدور قانون الحصر من خلال تجربتكم الشخصية؟

- كانت لدينا في ذلك الوقت علاقات مع كبرى الشركات الأمريكية مثل ميترو غولدين ماير وبارامونت ويونيفرسال، نقوم باستيراد الأفلام منهم وتوزيعها، ولم تكن هذه



الأفلام تقتصر على نوعية محددة، إذ كنا نحرص على تقديم كل إنتاجات هوليوود بعد فترة قصيرة من عرضها في الولايات المتحدة، وعن طريقنا تعرف الجمهور السوري على أفلام مثل «سبارتاكوس» «سيدتي الجميلة» وغيرها، وكذلك على أفلام نورمان ويزدوم التي تعاقدنا مع شركة رانك الإنكليزية لاستيرادها، هذا بالإضافة طبعاً إلى الإنتاج المصري والهندي، وقد وصل عدد الأفلام المستوردة في سوريا حينذاك إلى حوالي 250 فيلماً. كل ذلك جعل إقبال الجمهور على السينما كبيراً رغم أن سعر البطاقة كان نصف ليرة للصالة و75 ق س للبلكون، وكم كنت أشعر بالغبطة عند رؤية حشود المتفرجين أمام أبواب الصالة والذين كانوا حريصين على عدم تفويت حتى المناظر التي تقدم عادة قبل بداية العرض وتتضمن أفلاماً قصيرة متنوعة وإعلانات عن العروض القادمة، للأسف هذا التقليد غاب عن صالاتنا فيما بعد إذ لم تستطع المؤسسة بعد تأميم الاستيراد تغطية حاجة الصالات من هذه الأفلام.

س - كلامك هذا يحيلنا إلى السؤال الثاني حول الآثار التي تركها قانون حصر الاستيراد على الموزعين والعارضين وواقع الصالات؟

- أولاً ألقى هذا القانون وظيفة الموزعين، وفرض عليهم شراء الأفلام من المؤسسة عن طريق المزاد العلني، هل سمعت بأحد يشتري الأفلام بهذه الطريقة؟ كما قامت الشركات الأمريكية بمقاطعة السوق السورية، انطلاقاً من مبدأ رفض الاحتكار الذي

مارسته المؤسسة بعد تأميم الاستيراد. نتيجة ذلك لم يعد في سوريا اليوم أكثر من خمسة موزعين بعد أن وصل عددهم إلى حوالي 50 موزعاً قبل هذا القانون، وتراجع عدد الصالات من 115 صالة إلى 25 صالة لا أكثر.

س - منذ بضع سنوات ظهر قانون ألغى حصر الاستيراد، لماذا لم يستفد الموزعون منه ولم يقدموا على استيراد الأفلام؟

- عندما تم إلغاء الحصر قررت المؤسسة أن تقتطع لنفسها رسماً بمقدار خمسون ألف ل س عن كل فيلم مستورد. صحيح أننا كنا في الماضي ندفع مبالغ أكبر من هذه، لكن الآن الواقع تغير فمع ظهور الفيديو والفيديو CD وبصورة خاصة الانتشار الواسع للفضائيات التي تؤمن للمشاهد الكثير من العروض المتنوعة ابتعد الكثيرون عن صالات السينما.

س - وماذا عن القانون الخاص بتحديث الصالات، لماذا لم نتلمس أية آثار إيجابية له حتى اللحظة؟

- لا يوجد في السوق ما يشجع على التحديث. دعني أعدد لك الضرائب التي تدفعها الصالات حالياً:

1- ضريبة مؤسسة السينما وتعادل 10% من قيمة كل تذكرة.

- 2- ضريبة الملاهي وتعادل 5% من قيمة كل تذكرة - أي أن وزارة المالية تصنف دور السينما في حقل دور اللهو.
- 3- ضريبة الإدارة المحلية لصالح المالية وتعادل 2% من قيمة كل تذكرة.
- 4- ضريبة الإدارة المحلية لصالح المحافظة وتعادل 25 ق س من كل تذكرة.
- 5- ضريبة عمل شعبي مفروضة من قبل محافظة ريف دمشق وقدرها 5 ق س من كل تذكرة.
- 6- ضريبة الخدمات (القمامة) التي تفرضها المحافظة وتتراوح ما بين 15 إلى 25 ألف ل س سنوياً تختلف من صالة إلى أخرى بحسب عدد المقاعد.
- 7- ضريبة مؤسسة الإعلان التي تفرض رسماً شهرياً عن واجهات الصور الموجودة والثابتة أمام كل دار سينما يتراوح ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف (أي من 24 إلى 36 ألف ل س سنوياً).
- 8- وأخيراً وليس آخراً ضريبة دخل على أجور العاملين في الصالة.
- 9- وضريبة أرباح في نهاية كل عام - في وقت لا أرباح فيه داخل الصالات - تصل إلى حوالي 200 ألف ل س تختلف من صالة إلى أخرى وفقاً للتصنيف وعدد البطاقات المباعة.
- 10- رسم تأمين.

كما تفرض على الأفلام المستوردة:

1- ضريبة إجازة استيراد.

2- ضريبة جمرك.

3- ضريبة غير مقيمين - يدفعها المستورد المحلي عن المورد الأجنبي.

4- رسوم رقابة - تدفع لتغطية نفقات لجنة الرقابة في وزارة الثقافة.

5- بالإضافة إلى الرسم الذي تستوفيه المؤسسة عن كل فيلم ويبلغ 50 ألف ل س، أي

أنني أعمل جايياً للضرائب عند الدولة وبدون راتب. أقول لكم صراحة أنه دون

إعفاء الصالات والأفلام من جميع هذه الضرائب والرسوم لا يمكن لدور السينما

أن تنتعش وتحقق أرباحاً تساعد أصحابها على تحديثها، ودعني أنوه بهذه المناسبة

أن صالات فندق الشام لا تدفع أي من هذه الضرائب والرسوم سواء عن الصالة

أو الأفلام، وهو استثناء لا يمكن فهمه ولا يسمح بأي حال من الأحوال بالمنافسة

الشريفة والعادلة بين الصالات. كما أنه من الضروري إيقاف الانتشار العشوائي لأفلام

الفيديو وCD وDVD والحفاظ على حقوق الموزعين والعارضين. بالإضافة إلى ذلك

من الضروري إلغاء القرار رقم 1/2850 تاريخ 1982/5/20 الذي ينص على أنه «لا

يحق لأصحاب دور العرض إغلاقها وعندما تغلق لابد لوزارة الثقافة من أن تضع

اليد عليها»، إذ أنه لا يشجع على الإطلاق المستثمرين لإنشاء صالات جديدة، لأنهم

لا يستطيعون تغيير هذه المهنة فيما لو أرادوا ذلك.

جريدة «النور» السورية 2004

## صالات السينما في سوريا بين الضرائب والقوانين

بعد ثلاثين عاماً من احتكار الدولة لاستيراد الأفلام وتوزيعها في سوريا صدر منذ ثلاث سنوات قانون ألغى هذا الاحتكار الذي أوصل دور السينما إلى حالة يرثى لها سواء من ناحية آلياتها وتجهيزاتها وخدماتها التي لم تحدّث منذ خمسين عاماً أو من ناحية نوعية الأفلام المقدمة التي يطغى عليها الرديء والقديم والمكرر، وهو ما أفضى إلى تراجع كبير في أعداد روادها ونوعيتهم، وأدى بدوره إلى إغلاق الكم الأكبر من الصالات خلال هذه العقود.

وفي محاولة لإخراج الصالات من هذا الواقع المزري صدر قانون آخر في نفس الفترة «يشجعها» على تحديث خدماتها. ومن الواضح أنه لا يمكن تفعيل القانون الأول والاستفادة من نتائجه بصورة حقيقية قبل أن يعطي القانون الثاني ثماره التي ما زلنا ننتظرها وربما ننتظرها ثلاثين عاماً أخرى. فحتى اللحظة لم تستجب سوى صالة واحدة في حلب إلى هذا القانون، ولا يفتأ الكثيرون يتسألون بنوع من البراءة أو ربما السذاجة البلهاء لماذا لم يقيم أصحاب الصالات بتحديث صالاتهم؟ وهو ما سنحاول هنا الإجابة عليه.

دعونا ننظر أولاً إلى فحوى القانون المشجع رقم 4. لقد قام هذا القانون بإعفاء

صالات السينما التي ستعمل على تحديث خدماتها من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة على أن يتم إدخالها للبلاد خلال ثلاث سنوات، وكذلك من ضريبة الدخل ورسوم الإدارة المحلية والملاهي لمدة خمس سنوات (تم تمديد هذه الفترات لاحقاً)، كما هدد وتوعد في مادته الثانية باستيفاء «جميع الرسوم والضرائب المترتبة على التجهيزات المستوردة مع غرامة تعادل خمسة أمثال قيمتها» فيما إذا «لم يتم استخدام التجهيزات المعفاة من الرسوم خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ استلامها»، ولم ينس في مادته الثالثة تخصيص «مبلغ عن كل فيلم سينمائي يستورد ويجاز للعرض السينمائي» لصالح المؤسسة العامة للسينما.

هل يبدو هذا القانون مشجعاً فعلاً لصالات تعاني من خراب تام عمره عقود من الزمن اختفى خلالها مشاهدي السينما في البلاد. لاحظوا كيف تم ربط الإعفاء من الرسوم الجمركية بفترة زمنية محددة من ظهور القانون، وكأنه يفترض مسبقاً وجود سيولة مالية مناسبة وجاهزة لدى أصحاب الصالات تؤهلهم لتحديثها بعد الخسائر الهائلة التي تكبدوها طويلاً جراء قانون الحصر، ودون الإشارة حتى إلى إمكانية تقديم قروض طويلة الأمد وبفوائد مخفضة لهم بغية تحقيق هذا الهدف، وعندما شارفت السنوات الثلاثة على الانتهاء دون أن يحرك أحد ساكناً كل ما قامت به الدولة هو تمديد الفترة دون أن تجهد نفسها وتتساءل لماذا لم يتغير شيء. ثم ما معنى والغاية من المادة الثانية، ما الذي سيدفع أي مستثمر لعدم استخدام

تجهيزات استوردها ودفع ثمنها (وهو ثمن باهظ جداً) ما لم يكن لديه ما يوجب ذلك من الأسباب القاهرة كأن تصل التجهيزات وتتأخر جاهزية الصالة لأسباب تتعلق بالتمويل والقوانين والروتين والبيروقراطية، أو لأسباب تجارية بحته كأن يحصل المستثمر على صفقة جيدة قبل أن يياشر عمليات التحديث في الصالة التي قد تستمر أكثر من ثمانية عشر شهراً (ولنا في صالة الكندي خير مثال). أما المادة الثالثة فهي تتجاهل وبصورة سافرة مطالب السينمائيين - كما تجلت في ورقة العمل الشهيرة التي وقعها معظم السينمائيين السوريين قبل سنوات - بضرورة تأسيس صندوق لدعم السينما يمول من نسبة تقطع من بطاقات الدخول إلى الصالات، وفصل النفقات الإدارية داخل المؤسسة العامة للسينما عن نفقات الإنتاج وتغطية الأخيرة من قبل وزارة الثقافة. وهو ما يعني تهرب الدولة مجدداً من التمويل المباشر للمؤسسة «بأن يكون للإنتاج السينمائي حصته الكافية في توزيع الدخل الوطني، وأن يصبح بنداً في دراسة وإقرار ميزانية الدولة» كما جاء في ورقة العمل. بل ويعني العودة للعمل بنفس روح قانون الحصر، إذ أن مقدار المبالغ التي سوف تستوفىها المؤسسة عن كل فيلم سينمائي مستورد سيحدد قدرتها على تغطية أجور العاملين لديها ونفقاتها الإدارية والتقنية وإنتاجها من الأفلام، ومن جهة أخرى ستحدد هذه المبالغ قيمة الأرباح الصافية التي سيحققها الموزعون وأصحاب الصالات السينمائية من جراء استيرادهم للأفلام وعرضها، أي أن هذه المادة وضعت المؤسسة والقطاع الخاص مرة

أخرى في مجابهة عنيفة، وجعلت ازدهار أحدها متناسباً مع انحدار الآخر. وقد وصل هذه المبلغ بعيد ظهور القانون إلى حوالي 5 آلاف دولار خفض لا حقاً إلى ألف دولار، وإذا ما توقفنا عند العدد المتواضع من الأفلام التي تدخل إلى سوريا في الوقت الراهن، والتي لا يوجد أي مؤشر إلى تزايدها في الأفق المنظور، يمكننا أن ندرك أن هذه المبالغ المحصلة لن تلعب دوراً فاعلاً في إنتاجية المؤسسة، لكنها ذات تأثير كبير على الموزعين والعارضين بسبب التراجع المريع في أعداد المشاهدين.

في الواقع إن هذه النقطة هي الأكثر حساسية لدى أصحاب الصالات، وهو ما انعكس في شهادات بعضهم التي ظهرت مؤخراً في الملف الخاص بالسينما السورية على صفحات صحيفة «النور». فالضرائب والرسوم التي يدفعها هؤلاء عن الصالات والأفلام المستوردة تصل إلى أكثر من 15 نوعاً. بعضها يفتتح نسبة من سعر التذكرة، لتصل بمجموعها إلى 22% (رسوم ملاهي وإدارة محلية ودعم السينما)، وبعضها الآخر يستوفي مبالغ مقطوعة عن نشاط الصالة مثل ضريبة الدخل أو الخدمات أو الإعلان، ويصل مجموع الضرائب المذكورة إلى حوالي 5 آلاف دولار سنوياً يزيد أو ينقص وفقاً لتصنيف الصالة وعدد مقاعدها والتذاكر المباعة. أما النوع الثالث فيستوفي مبلغاً مقطوعاً من قيمة التذكرة، وهو ذو طابع بيروقراطي بحث لا ينفذ أولئك الذين يجبونه لصالحهم ويرهق الذين يدفعونه بحساباته، كالضريبة التي تقتطعها المحافظة بقيمة 25 قرش سوري عن كل تذكرة، فتحصل على دولار واحد من كل 200 تذكرة،



أو تلك التي تحصلها محافظة ريف دمشق والمسماة ضريبة عمل شعبي وهي لا تتجاوز 5 قروش من قيمة التذكرة، أي أنها تفوز بدولار واحد عن كل ألف تذكرة !! هذا فيما يخص الصالات، أما عن الأفلام فيدفع المستورد بالإضافة إلى الرسم الخاص بالموسسة (ألف دولار) عن كل فيلم ضريبة إجازة استيراد وجمرك وغير مقيم ورسوم رقابة. بالإضافة إلى المصاريف الإدارية التي قد تصل إلى حوالي 12 ألف دولار سنوياً. وهكذا نلاحظ أن القانون رقم 4 لم يعف الصالات سوى من جزء بسيط من جملة الضرائب والرسوم المترتبة عليها، بل واشترط تحديثها بداية، رغم أن المنطق يفترض إعفائها من جميع هذه الضرائب بوضعها الراهن، كي يتسنى لمالكها ومستثمريها تحقيق تراكم معقول من الأرباح يسمح لهم بتحديثها لاحقاً.

عدا ذلك كان يفترض أن يترافق هذا القانون مع إلغاء أو تعديل أو تشريع أو تطبيق العديد من القوانين والمراسيم ذات الصلة، كالقانون الخاص بتصنيف الصالات وذاك الخاص بتحديد أسعار البطاقات، وكذلك قانون الرقابة الذي يعود إلى عام 1960. ويشكل القرار رقم 1/2850 لعام 1982 العائق الأكبر أمام إنشاء صالات جديدة، إذ ينص على أنه «لا يحق لأصحاب دور العرض إغلاقها وعندما تغلق لابد لوزارة الثقافة من أن تضع اليد عليها»، فهل يمكن لأي مستثمر مجرد التفكير في الدخول إلى قطاع من الأعمال لا يسمح القانون له بالخروج منه إذا لم يوفق لسبب أو لآخر فيه، بالطبع لا.

لقد شكل سوق الفيديو (VHC,CD,DVD) في سوريا على مدى أعوام طويلة البديل الوحيد لمشاهدة الأفلام الحديثة الغائبة عن صالات السينما، ولئن كان الجميع لهذا السبب صامتاً حتى الآن عن تجاوزات وزارة الثقافة المتمثلة بترخيصها لأفلام مهربة غير مستوردة من مصادرها الأصلية، غير أنه حان الوقت لإدراك النتائج السلبية التي تخلفها هذه الممارسة على صالات السينما، فالأفلام الأمريكية يتم تداولها في سوقنا حتى قبل أن تنزل إلى سوق الفيديو في الولايات المتحدة، مما يخلق منافسة حقيقية للصالات ويحرمها من عدد كبير من المشاهدين، ويزيد من اتساع الفجوة الكبيرة أصلاً بين الاثنين. لذلك لابد من أن تعيد الوزارة النظر في آلية منح التراخيص للأفلام تشجيعاً وحماية لدور السينما، وخاصة بعد أن انضمت سوريا في بداية هذا العام إلى معاهدة برن لحماية الحقوق الأدبية والفنية.

وطالما نتحدث عن القوانين المنظمة أو المؤثرة على عمل صالات العرض وتحديثها وإنشاء الجديد منها، يجب التأكيد على ضرورة العمل وفق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون، وإلغاء أي نوع من أنواع التمييز بينها كما هو واقع الأمر الآن. فصالات فنادق الشام استثنيت من قانون حصر استيراد الأفلام في وقته، ولا تزال مستثناة من

دفع الرسوم والضرائب التي تجبى من بقية الصالات، أما لماذا فلا أحد يعلم!

وأخيراً إذا زدنا على ذلك كله واقع الاستثمار بصورة عامة في سوريا وما يواجهه من صعوبات وعقبات على مستوى القوانين والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، والمخلفات

السلبية التي تنعكس عليه جراء انعدام الثقة في القضاء واستقلاليتة والتخوف من تدخل الأجهزة المختلفة، وذكرنا بمستوى الدخل المتدني للفرد في سوريا الذي يدفعه للركض جل وقته وراء لقمة عيشه، ولا يسمح له بالاستمتاع في أي أنشطة ترفيهية أو ثقافية، ربما عندها لن نتساءل بكثير من العجب لماذا لم يتغير واقع الصالات لدينا.

جريدة "الحياة" اللندنية 2004.

# في السينما السوفيتية - الروسية

## سيرجي بوندراتشوك الذي رسم الأدب بالضوء

في الحياة لا يوجد فقط أشخاص محظوظون، بل لعله ثمة كذلك أجيال أكثر حظاً من أجيال أخرى، وهنا قد تبدأ المشكلة... فمن هو المحظوظ حقاً؟ وهل يمكننا أن نصنف المحظوظين واللامحظوظين بمقاربتهم من حجم المعاناة الحياتية التي عايشوها في حقبة محددة من الزمن؟ قد نسارع بالإجابة وبصورة قطعياً نعم يمكننا ذلك، ولكننا سنختلف حتماً في المعنى. فإذا كان البعض يرى في جيل المعاناة ضرب من الحشود التعيسة الحظ، فإن البعض الآخر يجد في معاشة هذه المعاناة بالذات كل الحظ، إذ من مخاضها سوف تتفجر طاقة إبداعية خلّاقة، تعطي لحياة جيل بأكمله أكبر وأعظم مغزى حياتي وتاريخي وإنساني. وهذا أقل ما يمكن لجيل المعاناة أن يعزّي نفسه به، وخاصة إن كانت بذلك الحجم الذي ولدته الحرب العالمية الثانية. وسيرجي بوندارتشوك المولود في عام 1920 هو واحد من أبناء هذا الجيل بالتأكيد. فإن كانت الحرب سبباً في تأخر دراسته التي بدأها في المعهد المسرحي في مدينة روستوف، ومن ثم أنهاها في معهد الدولة السينمائي (فغيك) في موسكو عام 1948، لكنها من جهة أخرى لم تمر في حياته دون أن تترك بصماتها العميقة، شأنه في ذلك

شأن مئات المبدعين من أبناء جيله، بل والأجيال التي تلتها.

كان الظهور الأول لبوندارتشوك على الشاشة مع معلمه المخرج المعروف سيرغي غيراسيموف في فيلمه «الحرس الفتى» عام 1948. أما نجاحه الكبير الأول كممثل فقد تحقق في أدائه الدور الرئيسي في «تاراس شفتشينكو» للمخرج إيغور سافتشينكو، حيث استطاع أن يعكس بصورة عميقة ومعبرة روح الشخصية الشعبية للشاعر والرسام الأوكراني الكبير شفتشينكو.

شارك بوندارتشوك في عدد لا بأس به من الأفلام خلال فترة امتدت لأكثر من عشر سنوات، قبل أن يخرج فيلمه الأول. وقد حملت هذه الأفلام تواقيع ونكهة مخرجين ينتمون إلى أجيال متباعدة تماماً، فعمل مع الكسندر دوفجينكو في «ميتشورين»، وفريدريخ إرمليخ في «قصة غير منتهية»، وميخائيل روم في «الأميرال أوشاكوف» و«السفن تهاجم الأبراج المحصنة»، ويولي رايزمن في «صديق النجمة الذهبية»، وتيموفي ليفتشوك في «ايفان فرانكو»، وليونيد لوكوف في «لا يجوز نسيان ذلك» وغيرهم.

إلا أن أبرز أدواره في هذه الفترة، كان أدائه لشخصية عطيل في فيلم بنفس العنوان من إخراج سيرغي يوتكيفيتش عام 1955 عن المسرحية المعروفة لشكسبير، حيث استطاع النفاذ إلى العالم الداخلي للشخصية، مبرزاً جوهرها البعيد عن الدهاء والمكر إلى الحد الذي لا تستطيع معه أن تحس بما يحاك لها من مؤامرات، وخصالها

الأصيلة كالطيبة والبساطة ونقاء الروح، التي تدفعها إلى الانتحار تكفيراً عن جريمتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدور الذي أداه العديد من الممثلين من قبل، وأهمهم أورسون ويلز في عام 1952، قد نال إعجاب لورانس أوليفيه الشديد، الذي قام بعد ذلك بعشرة سنوات بأداء الدور نفسه مع المخرج ستيوارت بورغ.

في أواسط الخمسينات وبداية الستينات جرت في الاتحاد السوفيتي مجموعة من التغييرات الكبيرة في المجتمع، نتيجة النقد الرسمي للسياسة الستالينية وممارساتها في مختلف المجالات، وبدأ المناخ الثقافي بالتححر نسبياً من القيود الرقابية المفروضة، والقوالب الجامدة والمتعسفة التي سادت في العلاقة بين الدولة والمؤسسات الثقافية والمثقفين عموماً.

وكان لذلك انعكاساته الإيجابية على المناخ السينمائي في البلاد، إذ بدأت في الظهور - كما في العشرينات - الاتجاهات الفنية المتنوعة، والفعاليات الإبداعية المتفردة في أساليبها، سواء في أواسط الجيل القديم من المخرجين كـ دونسكوي وزارخي وكالاتوزوف وبيريف وخيفيتس وروم ورايزمن وغيرهم، أو لدى أولئك المخرجين الذين أخذت تظهر أعمالهم الأولى في هذه الفترة كـ تاركوفسكي وأبولادزه وآلوف وناوموف ودانيليا وباراجانوف وكوليدجانوف وتالانكين وروسوتسكي وخوتسييف وتشوخراي وتشخيذزه وشفيتسر وبوندارتشوك وغيرهم.

كل ذلك أدى إلى توسع مجال الموضوعات السينمائية، والأجناس الفيلمية، والمخططات

السردية للحدث، والسعي لتقديم شخصيات أشد عمقاً وأكثر أصالة وارتباطاً بالواقع. ومن جديد ازدهرت الأبحاث الفنية حول الإمكانيات التعبيرية للفيلم، وإشكاليات تناول المادة الحياتية في سياق البحث عن الوسائل الفنية الملائمة لتجسيدها السينمائي، وذلك في صلة وثيقة مع ما تم معالجته سابقاً في العشرينات والثلاثينات.

إن هذه الرؤية الفنية الجديدة انعكست كذلك في الأفلام التي تطرقت لموضوعة الحرب في تلك الفترة، متجلية في غناها البصري - التعبيري، وبعدها الإنساني العميق، وظهور الإنسان البسيط - الجندي كمحور للحدث التاريخي - المصري فيها. من أهم هذه الأفلام يمكننا أن نذكر «الغرائق تطير»<sup>1</sup> لكالاتوزوف، و«البيت الذي أعيش فيه» لكوليدجانوف، و«أنشودة عن جندي»<sup>2</sup> لتشوخرائي، و«السلام على الآتي» لآلوف وناوموف، وعمل بوندارتشوك الأول «مصير إنسان» عن قصة بنفس العنوان للكاتب ميخائيل شولوخوف.

يقول بوندارتشوك: «منذ القراءة الأولى لـ «مصير إنسان» رأيت مباشرة بصورة سينمائية، وقررت أن أصنع فيلماً مهماً يكن، واتجهت إلى الإخراج لأنني وجدت وراء كل صفحة حياة مفعمة بالأجساد والحيوية والأحداث». قبل الشروع في إخراج العمل التقى بوندارتشوك الكاتب شولوخوف وعرض عليه السيناريو الأولي للفيلم، لكن بعد قراءته بقي الأخير صامتاً ولم يعلق بشيء، وكان يقول للآخرين أن العمل لم

---

1- يترجم في بعض المراجع تحت عنوان «عندما يطير البجع»

2- يترجم في بعض المراجع تحت عنوان «أنشودة الجندي»



ينجز بعد، وعندما ينتهي فحسب يمكن الحديث عنه، إذ لا يجوز إعاقة الإنسان وهو يعمل. وهذا كان يعني الثقة، لقد آمن الكاتب الكبير بالمخرج الشاب، وهذا كل ما كان بوندارتشوك بحاجة إليه في ذلك الوقت.

«مصير إنسان» فيلم المصير التراجمي الذي عايشه في فترة الحرب الملايين من الجنود السوفييت: المعارك الدموية القاسية على الجبهة، معسكرات الاعتقال النازية، والموت الذي كان يتربص بهم في كل لحظة ومن كل زاوية.

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد من المأساة، فالمأساة كانت أكبر من أن يحجمها الانتصار وانتهاء الحرب، فما أن يعود الجندي أندريه سوكولوف البطل الرئيسي في الفيلم - الذي أدى دوره بوندارتشوك نفسه - إلى دياره حتى يجد أن الحرب اختطفته منه أقرب الناس إليه زوجته وأطفاله، وهنا كان عليه أن يواجه صورة أخرى للموت: الألم والحزن والوحدة، كل ذلك كان كفيلاً بأن يدمر روحه ويقتله، لو لم تجمععه الصدفة مع فانيا الصبي المتشرد الصغير الذي يقاسمه المصير نفسه، فهو الآخر فقد والديه في الحرب ولم يعد لديه من يحتضنه سوى الشوارع، وعندما يعلم سوكولوف ذلك يقرر على الفور إخباره أنه والده، في مشهد مؤثر تسمو المشاعر الإنسانية المتأججة فيه إلى ذروة عنفوانها، وأداء تمثيلي صارم وصادق إلى أقصى الحدود. ولم يكن هذا المشهد استثنائياً على الإطلاق، فالفيلم يزخر بعشرات المشاهد المشابهة في قوتها ومصداقيتها. وبانتشال سوكولوف لفانيا من بؤسه، في ذات اللحظة ينتشل نفسه، فمع

هذا الصبي الذي فقد مثله كل ما لديه يستطيع سوكولوف من جديد الإحساس بطعم الحياة، رغم كل مرارة الحرب التي ستبقى في قلبه إلى الأبد.

ومما لا شك فيه أن الفضل في المستوى الفني العالي الذي حققه العمل يعود كذلك إلى الطاقم الفني الذي اختاره بوندارتشوك بعناية، كالفنان إبوليت نوفوديريوجكين الذي استطاع بواسطة ديكوراتيه ومعالجاته التشكيلية للمشاهد أن يعكس براءة الأجواء التي تجري في خضمها الأحداث. وكذلك مدير التصوير فلاديمير موناخوف، الذي يعد «مصير إنسان» أحد أهم أعماله، إذ تميزت الصورة في الفيلم بديناميكيتها، وواقعيتها القاسية، واكتمال تكوينها التشكيلي ومعالجتها الضوئية. إن بروز ظاهرة استخدام الكاميرا المحمولة في أفلام هذه الفترة، وجد انعكاسه هنا أيضاً في العديد من المشاهد، ولعل من أبرزها ذلك الذي يشير إليه الناقد بوغدانوف: «في مشهد هروب البطل من الأسر كانت الغابة تتحرك باندفاع وعشوائية نحو المشاهد، من حين لآخر كانت تلوح جذوع الأشجار، الأغصان صفعت الشاشة. لقد صور مدير التصوير موناخوف هذا الكادر جارياً ببساطة في الغابة وبيده الكاميرا. ولو تخيلنا للحظة أن هذه اللقطة لم تكن موجودة في المشهد، لما كان هناك ذلك الإحساس القوي بخفقان قلب البطل، قلقه العظيم وتوتر جميع قواه الداخلية». ورغم أن «مصير إنسان» كان العمل الأول لمخرجه إلا أنه لقي نجاحاً منقطع النظير في جميع أنحاء العالم، ونال عدداً كبيراً من الجوائز المحلية والعالمية، ويعد إلى اليوم من كلاسيكات السينما الروسية.

ابتداءً من عام 1962 يبدأ بوندارتشوك عمله في ملحمته السينمائية الضخمة، المأخوذة عن رائعة الكاتب الروسي الكبير ليف تولستوي «الحرب والسلام»، التي تعكس مرحلة الحرب الوطنية في روسيا ضد جيوش نابليون عام 1912.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تنقل بها ملحمة تولستوي إلى الشاشة، إذ قام المخرجان الروسيان غاردين وبروتوزانوف في عام 1915 بأفلمتها للمرة الأولى، أما أهم أفلمة سابقة لها فتعود للمخرج الأمريكي كينغ فيدور في عام 1956. التي شكلت أحد الدوافع وراء أفلمة الرواية في روسيا، فبعد عرض فيلم فيدور هناك، أخذت العديد من الأصوات تتساءل عن السبب وراء عدم وجود أفلمة وطنية لـ «الحرب والسلام».

بالإضافة إلى ذلك يشير كاتب السيناريو فاسيلي سولوفيوف وبوندارتشوك إلى العديد من الأسباب الأخرى التي دفعتهم لأفلمة جديدة لهذه الملحمة الأدبية، فيقول سولوفيوف: (عند كتابة السيناريو استرشدنا القانون الداخلي الذي حدده تولستوي نفسه لبنية الرواية بوصفه «قانون تشابك الشخصيات»... نحن نحترم عميق الاحترام ذلك الجهد الكبير الذي بذله السينمائيون الأجانب من أجل نقل «الحرب والسلام» إلى الشاشة. ولكن الأفلام التي أنتجوها لم ترضنا، لأن الأفضلية عادت هناك إلى خط الحب، إلى الثلاثي العاطفي. وفي مثل هذه البنية ضاع الرئيسي: الخط الشعبي في الرواية. وإذا سلكتنا طريقاً آخر وأخذنا فقط مشاهد المعارك والمشاهد التاريخية،

الأمر الذي حاولنا أن نفعله في إحدى صيغ السيناريو، شحبت كثرة من الطبائع الإنسانية. وفي الحالتين نفقد الأبطال، نفقد تولستوي). وقد أكد بوندارتشوك هذا التوجه بقوله: (إننا نسعى إلى أن نكون أقرب ما يمكن إلى الرواية... وهدف أبحاثنا الإبداعية أن نجسد على الشاشة بأكمل وأتم وجه رواية الحرب والسلام... وإنها لقريبة إلينا نزعة تولستوي الإنسانية الكبرى، وإيمانه بانتصار الحياة على الموت، بانتصار الخير على الشر، وأحلامه بوحدة الناس ذوي الإرادة الطيبة).

لقد وجد كاتب السيناريو أنه لا يجوز التعامل مع مؤلف لكاتب بحجم تولستوي بصورة انتقائية فجة، تخولهم التحوير أو الإضافة، كالقيام على سبيل المثال بانتقاء الأحداث والمشاهد والخطوط الدرامية التي تبدو أكثر عصرية، وإما الاحتفاظ بأقصى حد ممكن من بنية الرواية. ولا بد أن لهذا التطلع ما يبرره فعلاً، إذ لا تزال الأفكار الكبيرة التي تضمنتها هذه الملحمة الروائية، وجسدها الفيلم حيوية بالنسبة لزماننا المعاصر، ولعلها ستبقى كذلك إلى زمن بعيد، كالفكرة التي تقول بحتمية إفلاس تعسف الفرد في التاريخ، وحتمية سقوط الفرد المرفوع إلى مصافي الآلهة، أو تلك الفكرة التي تتردد في بداية الفيلم ونهايته: (إن جميع الأفكار التي تنجم عنها عواقب جسيمة - بسيطة دوماً. إن كل فكريتي تركز على أنه إذا كان الناس الفاسدون مترابطين فيما بينهم ويشكلون قوة، فإنه ينبغي على الناس الشرفاء أن يفعلوا الأمر نفسه، وكم ذلك بسيط).

إن سعي كاتب السيناريو نحو التجسيد الأكمل لروح الرواية وجد انعكاسه في الواقعية الصارمة التي صبغت الفيلم بأكمله، فالديكورات والملابس والإكسسوارات استطاعت أن تعبر بدقة عن العصر الذي تجري فيه الأحداث، ويمكننا أن نتصور أي جهد جبار تطلبه ذلك، خاصة عندما كان الأمر يتعلق بمشاهد المعارك الضخمة التي شارك فيها آلاف الأشخاص.

ويشكل المونولوج الداخلي (صوت من خارج الكادر) الذي تم استخدامه بكثرة في الفيلم معادلاً سينمائياً لنظيره في الرواية، كما أن استخدام أسلوب تقطيع الشاشة إلى قسمين أو ثلاثة للتعبير عن مجموعة أحداث تجري في وقت واحد كبديل عن المونتاج المتوازي يقدم مثلاً ساطعاً على التزام بوندارتشوك حتى بهذا الجانب منها، علماً أن الكثيرين من النقاد والمخرجين يرون في هذه الوسائل، عملية إقحام فجوة لوسيلة تعبيرية أدبية في الفن السينمائي الذي يمتلك وسائله الخاصة البعيدة عن جميع التأثيرات الأدبية أو المسرحية.

ورغم جميع مساعي بوندارتشوك، والجهد الجبار الذي كرسه لهذا العمل، رأى العديد من النقاد أن الفيلم لم يصل إلى مستوى الرواية في العديد من الجوانب، ولعل أهمها ذلك الذي يشير إليه الناقد رومانينكو: (لقد تمكن بوندارتشوك دون شك من نقل الحس الملحمي للرواية، لكن عند تولستوي الأسس الملحمية تقترن مع التغلغل العميق في العالم الداخلي للأبطال. وبحثهم عن الاحتياجات الروحية، لا يقل أهمية

عن لوحات الحياة الحربية. «المصير الشعبي» و «مصير الإنسان» يتلاحمان بصورة عضوية في وحدة متكاملة. للأسف هذا الاندماج العضوي غائب في الفيلم، ويبدو ذلك ملموساً في الجزء الرابع خاصة، حيث تم التركيز على الوقائع التاريخية، ومسرح الأحداث الحربية والجيش والقادة... الخ. ويظهر ببيير<sup>3</sup> هنا كشخص متنبه وملاحظ ذكي للأحداث التي تحيط به، وليس كإنسان يبحث عن الحقيقة، وعن مغزى الحياة بصورة مؤلمة كما في الرواية).

لقد شارك في هذه الملحمة السينمائية الضخمة التي وصلت مدتها إلى ثمان ساعات وخمس وأربعين دقيقة، وبلغت تكاليف إنتاجها حوالي 100.000.000 دولار، واستمر العمل عليها خمس سنوات، عدد كبير من فناني الديكور، وفي طليعتهم ميخائيل بوغدانوف وغينادي مياسنيكوف الذي عمل خاصة على اللوحات الملحمية الكبرى، التي تميزت بوضوح الغاية، والمعالجة اللونية والغرافيكية الغنية بالدلالات المجازية. مدير التصوير الأول في العمل كان أناتولي بيتريتسكي، الذي استطاع في اللقطات القريبة والمتوسطة النفاذ بعمق في عوالم الشخصيات التي لعب أدوارها نخبة من كبار الممثلين الروس كأناستاسيا فيرتينسكايا ونونا مورديوكوفا وأناتولي كتوروف وإيرينا سكوبتسيفا وفاسيلي لانوفوي وفيتشيسلاف تيخانوف وانتوينا شورانوفا وفلاديسلاف

---

3- بيير بيزوخوف إحدى الشخصيات الأساسية في الفيلم وقد أدى دوره بوندارتشوك نفسه

ستريجيلتشيك وغيرهم، ليعكس براءة سماتها الذاتية، ومشاعرها، وأفكارها. أما في مشاهد المعارك الضخمة التي وصل عدد الكومبارس أثناء تصوير بعضها - كمعركة بوريدينو - إلى حوالي 13000 شخص، فقد تميز إبداع بيتريتسكي بالتنوع والتواتر في أحجام اللقطات وخاصة بين العامة والمتوسطة، والاستفادة من عمق الحقل في تقديم الصور البانورامية، واستخدام الكاميرا المتحركة، وزوايا التصوير المتنوعة، كالتصوير من الحوامات، أو زرع الكاميرات في التربة لتصوير معارك الخيالة من نقط منخفضة. كل ذلك كي يستطيع الفيلم بعث الأجواء الحقيقية لهذه المعركة. ومن الجدير بالذكر أن بوندارتشوك استفاد مع مديري التصوير وفناني الديكور من تقاليد الفن التشكيلي الروسي في القرن التاسع عشر في إبداع هذه اللوحة المعبرة والمعقدة لدرجة كبيرة بتكوينها وبنائها التشكيلي وتدرجاتها اللونية الرائعة، حتى غدت هذه المعركة - المشهد بحد ذاته موضوعاً للعديد من الدراسات التحليلية النقدية. وليصبح «الحرب والسلام» أول فيلم سوفيتي يفوز بالأوسكار عن أفضل فيلم أجنبي في عام 1968.

في عام 1970 قام بوندارتشوك بإخراج ملحنة تاريخية جديدة بعنوان «واترلو» من إنتاج سوفيتي - إيطالي مشترك، عن المعركة الشهيرة التي هزم فيها نابليون بصورة نهائية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعامل فيها بوندارتشوك مع فنانيين من خارج الاتحاد السوفيتي، فقد شارك من قبل في فيلم روبرتو روسيليني «كان الوقت

ليلاً في روما» مؤدياً دور جندي روسي من الأنصار، وكذلك في فيلم المخرج اليوغوسلافي فيلكو بولايتش «معركة على نيريتفا» عن حرب الأنصار في يوغسلافيا ضد الفاشية. إن سعي بوندارتشوك لإخراج أعمال ذات طابع ملحمي، وإنتاج ضخم لم ترتبط يوماً بنزعة نحو الاستعراض البصري المجرد، فهو إذ استند في أفلامه على أعمال أدبية كبيرة لشولوخوف وتشيوخوف وتولستوي وبوشكين وريد، فقد كان ذلك لتقديره الكبير لها، وإحساسه بما تحتويه من تحليل عميق للتاريخ والشخصيات الفاعلة فيه، الكبيرة منها أو تلك التي لم يعد التاريخ نفسه يذكرها، وفي الواقع تلك هي إحدى أعظم وأسمى مآثر الفن، إذ يغدو الذاكرة الروحية للإنسانية، حيث تستحيل ملايين الأسماء المنسية التي يحيلها التاريخ إلى مجرد أرقام، إلى جملة من المشاعر والأفكار الحية، إلى شخصيات تحب وتكره وتتألم وتقلق وتتأمل، وتصنع التاريخ نفسه. لذلك كان بوندارتشوك يحرص على انتقاء طاقمه الفني بعناية كبيرة، سواء على مستوى مديري التصوير وفناني الديكور والملابس والملحنين، أو على مستوى الممثلين.

ولم يكن «واترلو» استثناء، فقد شارك في هذا الفيلم طاقم «عالمي» من الفنانين، فأدار التصوير الإيطالي أرماندو نانوزي، ووضع موسيقاه أحد أكبر الملحنين في السينما الإيطالية والعالمية نينو روتا، وشارك في التمثيل بالإضافة إلى الفنانين الروس فلاديمير دروجنيكوف وغينادي يودين وإيرينا سكوبتسييفا - زوجة المخرج التي شاركت في معظم أعماله - مجموعة من الممثلين البريطانيين كجاك هوكينز وفيرجينا ماكيننا،



والعديد من ممثلين الولايات المتحدة وعلى رأسهم رود ستيجر والغني عن التعريف أورسون ويلز.

في سينما السبعينات عادت موضوعة الحرب للظهور مجدداً، وذلك ضمن اتجاهين أساسيين. ارتكز الأول على الملحمية - الروائية الممتزجة بالدقة الوثائقية في تصوير المعارك الضخمة والشخصيات التاريخية الفاعلة في الحرب، ومختلف جوانب المأساة التي فرضتها الحرب على الناس. فأخرج أوزيروف سلسلته الطويلة «التحرير» المكونة من خمسة أفلام («القوس الناري»، «الاختراق»، «اتجاه الضربة الرئيسية»، «معركة برلين»، «الانقضاء الأخير»)، و«يرشوف» «الحصار»، و«ليفتشوك ثلاثيته» أفكار عن كوفباك». أما الاتجاه الثاني الذي ينتمي معظم مخرجه إلى جيل ما بعد الحرب، فقد وضع نصب عينيه تقديم رؤية جديدة أكثر معاصرة وعمقاً وموضوعية لهذا الحدث التاريخي، في محاولة لتلمس مختلف الإشكاليات الأخلاقية والأزمات الروحية والنفسية التي فجرتها هذه الحرب، سواء في إطارها الزمني - التاريخي أو عبر امتدادها واستمراريتها في الزمن المعاصر. وذلك من خلال موضوعات وأساليب فنية وأشكال سردية جداً متنوعة. من أهم أفلام هذا الاتجاه يمكننا أن نذكر «الفجر هادئ هنا» لروسوتسكي، و«الثلج الحار» ليغيازاروف، و«عشرون يوماً دون حرب» لغيرمن، و«الصعود» لشيبتيكو، و«الطيور الجريحة» لغوينكو، و«إلى المعركة يمضي (الشيوخ) فحسب» لبيكوف. ضمن هذا الاتجاه أخرج بوندارتشوك عام 1974 فيلمه

الرابع «قاتلوا في سبيل الوطن» المقتبس عن رواية بنفس العنوان للكاتب ميخائيل شولوخوف.

لقد أكتسب هذا الفيلم أهمية خاصة بين أفلام الحرب في السبعينات لعدة أسباب، لعل أهمها تقديمه الوجه البشع للحرب، وللموت الذي كانت تحمله معها في كل خطوة، والمعاناة الطويلة التي توجب على الملايين من أبناء الشعب أن يتذوقوا مرارتها، من وجهة نظر الجندي البسيط تحديداً، في خليط متشابك من التقاطعات العامة المشتركة بين جميع الجنود، والسّمات الخاصة التي عكست تفاصيل الطبائع المختلفة للشخصيات، وذلك المزيج من المشاعر والأفكار والذكريات والأحلام والسلوكيات التي كانت تسيطر عليها، والتي رغم كل ما قد تتصف به من الغرابة أو السطحية أو الاضطراب أو الفجاجة، كانت تبدو طبيعية في ظل الظروف القاسية التي فرضتها الحرب عليهم. وجاء الأسلوب السردي في الفيلم منسجماً تماماً مع هذه الغاية، إذ ليس هناك قصة بالمفهوم التقليدي، فالفيلم بأكمله يبدو كصورة مقتطعة من لوحة كبيرة، من هنا كانت جميع التفاصيل الصغيرة (التي شكلت جوهر الفيلم) على مستوى واحد من الأهمية، سواء تلك التي ظهرت في مشاهد المعارك الشرسة أو التي تخللت هذه المشاهد كالتحايل للحصول على وجبة طعام، والأحاديث المبتذلة بين الجنود، والمعاتبات المتبادلة، والسرققة السريعة لقبلة عابرة، وطبيعة العلاقة التي نشأت بين الجنود المنسحبين والسكان المدنيين... الخ.

لقد استطاع بوندارتشوك مع مدير التصوير الكبير فاديم يوسوف - الذي عمل في جميع أفلام تاركوفسكي الأولى - عكس طبيعة الأماكن والأجواء والشخصيات بصورة واقعية فذة لا تحتمل أي تزويق، ودون أن تخلو في نفس الوقت من التعابير الدلالية الجميلة. ومما لاشك فيه أن مشاركة مجموعة كبيرة من نجوم التمثيل في السينما الروسية كالكاتب والسيناريست والمخرج والممثل فاسيلي شوكشين<sup>4</sup> الذي أدى الدور الرئيسي في الفيلم وغيورغي بوركوف وإيفان لابيكونوف ويوري نيكولين وفيتشيسلاف تيجونوف وليديا فيدوسييفا ونونا مورديوكوفا، بالإضافة إلى المخرج نيقولاي غوبينكو، قد ساهم بصورة فعالة في نجاح هذا العمل الضخم.

لقد شكل الأدب الكلاسيكي والمعاصر منبعاً أصيلاً للسينما السوفيتية منذ بداياتها وفي كافة مراحل تطورها، وقد ترسخت مع السنين تقاليد صارمة في أفلمة الأعمال الأدبية، تعتمد خلق نظير بصري للمؤلف المقتبس، محاولة «ترجمته» إلى لغة السينما مع المحافظة على روحه ومضمونه، عن طريق تكثيفها للحدث واختزال الخطوط الثانوية فيه، والابتعاد عن الترجمة الحرفية للنص الأدبي. وقد أنتجت في جميع العقود أفلام مقتبسة على مستوى فني راق. وكذلك كان الأمر في السبعينات، فأخرج كوليديجانوف «الجريمة والعقاب» عن دوستوفسكي، وبانفيلوف «فاسا» وموتيل «الغجر يصعدون إلى السماء» عن غوركي، وألوف وناوموف «الهروب» عن بولغاكوف، وتالانكين «والد سيرغي» عن تولستوي.

4- كان هذا آخر دور يؤديه فاسيلي شوكشين في حياته، إذ توفي في نفس العام عن 45 عاماً.

أما عن تشيخوف فقد أخرج ميخالكوف «مقطوعة غير منتهية للبيانو الميكانيكي»، وأخرج بوندارتشوك الذي اعتمد في معظم أعماله على المصادر الأدبية فيلمه «السهب» عام 1977، علماً أنه قد بدأ العمل على خطوطه الأساسية منذ بداية الستينات. وكما في فيلمه السابق بالكاد نستطيع هنا أيضاً أن نتلمس شخصيات وأحداثاً ثانوية. لتتخذ جميع التفاصيل والمشاهد أهمية واحدة، ورغم البعد الزمني بين شخصيات «السهب» و«قاتلوا في سبيل الوطن»، إلا أنها تشترك مع بعضها في جوهر طبائعها، الذي يعكس في كلا الفيلمين الخلق الروسي في تجلياته المتنوعة، و«فلسفته» الخاصة إن جاز التعبير.

لقد لعبت الطبيعة دوراً هاماً في جميع أعمال بوندارتشوك، غير أنها لم تضلح يوماً بمثل هذه الأهمية الاستثنائية والدور المعقد كما في «السهب». فالسهب في الفيلم ليس مجرد مكان تدور الأحداث في محيطه، وإنما مجموعة من الصور الحية والمثيرة بمعالجاتها التشكيلية - التي أبدعها مدير التصوير ليونيد كالاشنيكوف - لـ«سلوكياته» و«انفعالاته»: السهب الحار المنغلق على نفسه، والسهب الجامح بأعمدة الغبار المتصاعدة، والسهب الساطع بألوانه في ساعة الغروب... الخ. كل ذلك أعطى السهب أبعاداً دلالية تعكس أفكار تشيخوف الخاصة بشخصيات القصة، والأرض التي يعيشون عليها.

غير أن العديد من النقاد يأخذون على الفيلم إيقاعه السردي المتمهل، وغياب الرؤية

الذاتية للصبي الصغير في الفيلم، وبالتالي النظرة المزدوجة إلى الأحداث، وابتعاد الكثير من المشاهد عن السخرية التشيخوفية الرقيقة.

إلى جانب تمثيل بوندارتشوك في أفلامه الخاصة، بقي يشارك من حين إلى آخر في أفلام مخرجين آخرين، فعمل مع ميتالنيكوف في «صمت الدكتور إيفانس»، ومع تالانكين في «اختيار الأهداف» و«والد سيرغي»، أما أهم أدواره في السبعينات، فقد تجلت في أدائه لشخصية الطبيب أستروف إلى جانب الممثل الكبير إينوكينتي سموكتونوفسكي في فيلم «الخال فانيا» للمخرج أندريه كونتشالوفسكي. إذ استطاع أن يعبر عن الفراغ الروحي والقلق والمعاناة الداخلية التي تتعايش معها الشخصية بنوع من الإذعان المسالم، بأسلوب أبعد ما يكون عن المبالغة الحركية أو الإيمائية، وإنما برتابة حديثه، وحركاته شبه الساكنة، ونظراته المذهولة حيناً، الضائعة حيناً آخر، والحزينة دوماً. في بداية الثمانينات عاد بوندارتشوك مجدداً إلى تجربة الإنتاج المشترك مع إيطاليا، التي انضمت إليها هذه المرة المكسيك في إخراجة لفيلم «الأجراس الحمراء». وهو ثنائية مأخوذة عن أعمال الكاتب الصحفي الأمريكي جون ريد، الذي لعب دوره في الفيلم الممثل الإيطالي المعروف فرانكو نيرو. وقد ظهر الجزء الأول منها بعنوان «المكسيك تحت النيران» الذي يصور فيه كما في كتاب ريد «المكسيك الثائرة» الأحداث الثورية التي اجتاحت المكسيك خلال الأعوام 1910 - 1917، وقد نال بوندارتشوك عن هذا الفيلم الجائزة الأولى في مهرجان كارلوفي فاري السينمائي لعام 1982.

أما الجزء الثاني فقد كان بعنوان «أنا رأيت ولادة العالم الجديد» عن كتابه الشهير «عشرة أيام هزت العالم»، الذي يقدم ريد فيه شهادته عن أحداث ثورة أكتوبر في روسيا عام 1917. ومن الجدير بالذكر أنه في ذات الفترة قام المخرج الأمريكي المعروف وورين بيتي بإخراج فيلم يستند إلى ذات المؤلف عن حياة جون ريد بعنوان «حمر»، ونال عنه جائزة الأوسكار لأفضل إخراج في عام 1981.

لقد بدأ بوندارتشوك العمل على سيناريو هذا الفيلم مع السيناريسست فالنتين يجوف قبل فترة تمتد إلى حوالي عشر سنوات، ويشير بوندارتشوك في إحدى حواراته الصحفية أن ما دفعه إلى أفلمة مؤلفات جون ريد، هي رغبته في متابعة «أكتوبر» أيزنشتين، بطريقته ورؤيته ووسائله الفنية الخاصة، والتعبير عما دعاه بـ (حركة الحشود الشعبية في الزمن)، الموضوع الذي يشكل حسب رأيه قاسماً مشتركاً في إبداع كل من ريد وأيزنشتين، وهذا ما شكل جوهر الفيلم في جزئيه بالنسبة له.

لقد كان بوندارتشوك ينتمي إلى ذلك النوع من المخرجين الذين لا يخوضون سينمائياً في موضوع ما، ما لم يلموا بعمق وبصورة شاملة بأدق تفاصيله وجزئياته، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد إخراجه لهذا العدد القليل من الأفلام خلال حياته الفنية التي امتدت إلى أكثر من أربعة عقود. لكن معظم هذه الأفلام تركت تأثيرها الكبير على مسيرة الفن السينمائي في روسيا، وأمست من كلاسيكيات السينما العالمية. وقد بقي الأدب الكبير هاجس بوندارتشوك حتى نهاية حياته فأخرج في عام 1986 تراجيديا

شاعر روسيا الكبير الكسندر بوشكين «بوريس غودونوف»، وخلال فترة تدريسه في معهد الـ (فغيك) التي بدأت منذ عام 1971، حاول دوماً دفع طلابه الشبان نحو هذا الأدب: (كثيراً ما أقول لطلابي أن الممثل يتعلم من أدواره، والمخرج؟ المخرج على الأغلب يعلمه الأدب، وخاصة إذا كان مؤلفوه شولوخوف أو تولستوي. سموا لي أي عمل لدوستويفسكي، تولستوي، تشيخوف، شولوخوف، في كل منها ثمة إجابة على السؤال: من أين؟ وإلى أين ولماذا؟).

ومما لا شك فيه أن أعمال سيرغي بوندارتشوك ستظل لفترة طويلة من الزمن تشكل مادة خصبة لكل باحث أو ناقد سينمائي يسعى للخوض في الإشكاليات الكثيرة والمتعددة الجوانب لعلاقة الأدب بالسينما، التي كانت ولا تزال إحدى القضايا الكبيرة في الفن السينمائي.

مجلة «الفن السابع» المصرية 2000.

## الكسندر دوفجينكو

### مزيج من الشعر والفكاهة والولاء للثورة

أعتقد بأنه ستبقى مرحلة العشرينات من القرن العشرين، ذات أهمية ونكهة خاصة في تاريخ السينما، إذ في هذه السنوات بالذات بدأت السينما تفرض نفسها كفن مستقل عن الفنون الأخرى، ليس عبر أفلام لا تزال خالدة حتى اليوم فحسب، بل وتراث نقدي وتنظري قيم، كان بمثابة الخطوات التأسيسية لما يعرف اليوم باللغة السينمائية. ولعلنا لا نبالغ إذ نقول أن المخرجين من الاتحاد السوفيتي قد ساهموا في هذه المرحلة الذهبية من تاريخ السينما بالقسط الأكبر من هذا التراث. إلى هذه الأسماء المبدعة الكبيرة من المخرجين والمعروفة في العالم أجمع مثل كوليشفوف، و فيرتوف، و أيزنشتين، و بودوفكين، ينتمي بجدارة المخرج الأوكراني الكسندر دوفجينكو.

في الواقع إن المسيرة السينمائية لهذا المخرج الفذ المولود عام 1894 في قرية سونسيتا الواقعة على ضفاف نهر الديسينا، قد تأخرت بداياتها قليلاً مقارنة بمعاصريه من المخرجين. وقد يعود ذلك لسببين أساسيين، الأول مرتبط بالواقع السينمائي المتخلف نسبياً في أوكرانيا، فبرغم من أن الإنتاج المتواتر للأفلام بدأ فيها منذ عام 1907، إلا أن



هذه الأفلام لم تشهد ذات التطور والتنوع والكم الذي حظيت به نظيراتها في روسيا، واقتصرت الإنتاج غالباً على الأفلام التسجيلية، وأفلمة العروض المسرحية. أما السبب الآخر فيعود إلى أن دوفجينكو نفسه كان بحاجة إلى هذا الزمن كي يصل أخيراً إلى الفن الأكثر قدرة على التعبير عن كل المشاعر والأفكار التي كانت تختلج وتنبو في عقله وروحه، والتي أخذت تزداد إلحاحاً لديه بعد الثورة بصورة خاصة.

إن قيام ثورة أكتوبر عام 1917 ومن ثم نشوب الحرب الأهلية كان لابد أن يفرض مجموعة كبيرة من المتغيرات على الحياة السينمائية. فتراجع الإنتاج السينمائي بصورة واضحة، وعانى السينمائيون من قلة المواد الخام، عدد كبير من المعدات السينمائية أخفيت، أو نقلت إلى المناطق المحتلة، وهاجر عدد كبير من العاملين المحترفين في القطاع السينمائي مع أصحاب الاستديوهات إلى خارج البلاد. أما التغيير الأكثر جوهرية فقط ارتبط بالنظرة الجديدة إلى السينما كأداة سياسية - ثقافية فاعلة في التحولات الثورية التي كانت تعيشها البلاد. وهكذا على ركام عشرات الأفلام الأخبارية - التسجيلية التي كانت تصور مختلف جوانب هذه التحولات، ونتيجة الحاجة إلى مستوى أرفع في التعبير، وأكثر قدرة على التأثير في وعي الجمهور ظهر لأول مرة في تاريخ السينما مصطلح «أغيت فيلم» (الفيلم التحريضي)، وقد أنتج حتى عام 1921 أكثر من خمسين فيلماً من هذا النوع (أفلام قصيرة غالباً). إن هذه النظرة الجديدة إلى السينما والتي عبرت عن التفاعلات العميقة التي ولدتها الثورة في وعي

الإنتليجنسيا عموماً والسينمائيين بصورة خاصة، كانت مجرد البداية نحو مجموعة كبيرة من الأبحاث والأطروحات والاكتشافات في مجال بنية الفيلم ومكوناته ووسائله التعبيرية وقيمه الجمالية، وشتى ارتباطاته بالواقع والفكر والإنسان، حتى ليبدو الفصل شديد الصعوبة في تلك التحف السينمائية التي أنتجت في العشرينات بين موضوعة الثورة التي شكلت نسيجها الأساسي، وبين الأشكال والأساليب «الثورية» الجديدة في تناول والمعالجة السينمائية.

وهكذا ظهر في السينما السوفيتية الوليدة جنس فيلمي جديد، أنه الملحمة التاريخية - الثورية، التي تطلبت مبادئ وأساليب مبتكرة في السرد، وفي تناول المادة التاريخية والزمن الفيلمي. كما أنها فرضت منظومات مجازية مختلفة، ونوعاً آخر من الشخصيات، حيث ظهر على الشاشة بطل «جماعي» جديد، هو الشعب بأكمله، وأخذت تعكس صراعات الشخصيات الرئيسية وطبائعها وتطلعاتها المنفردة محتوى المتغيرات الاجتماعية العامة. فأخرج سيرغي أيزنشتين «الإضراب» و«المدرعة بوتيومكين» و«أكتوبر»، وأخرج فيسفولد بودوفكين «الأم» و«نهاية سانت بطرسبورغ» و«سلف جنكيز خان»، وأخرج غريغوري كوزينتسوف مع ليونيد تراوبرغ «بابل الجديدة». إلى هذه النوعية من الأفلام تنتمي الأعمال القيمة الأولى لدوفجينكو: «زفينغورا» و«الترسانة».

في عام 1923 عاد دوفجينكو من ألمانيا بعد قضائه عامين هناك يعمل في السلك الدبلوماسي حيث درس في هذه الأثناء الفن التشكيلي في ميونخ، وعمل في صحيفة

«فيستي فوتسيك» كرسام كاريكاتير. أما نشاطه السينمائي فقد بدأ في عام 1926 عندما كتب سيناريو الفيلم الكوميدي «فاسيا المصلح» وعمل كمساعد مخرج فيه. وكتب وأخرج في نفس العام الفيلم الكوميدي القصير «ثمرات الحب». أما في عام 1927 فقد أخرج فيلم المغامرات «حقيبة المراسل الديبلوماسي» ومثل فيه. بالرغم من أن هذه الأفلام لم تكن ذات قيمة فنية عالية، إلا أنها بدت مشحونة بالقلق الإبداعي عند دوفجينكو حول ما تستطيع السينما كشفه من جوانب متعددة للواقع.

في عام 1928 أخرج دوفجينكو أول أفلامه الكبيرة «زفينيغورا»، الذي يتحدث فيه عن وقائع الحرب الأهلية بأسلوب مزج ما بين الملحمية والشاعرية والفكاهة. وقد تميز بالعمق والتنوع على مستوى الفكرة، مع بنية فنية معقدة وغير مألوفة مليئة بالاستعارات الجريئة على مستوى الشكل. وكان بداية تعاونه مع الممثل سيميون سافشينكو، الذي سيسند له لاحقاً بطولة فيلميه «الترسانة» و«الأرض».

ينوه سيرغي يوتكيفتش في كتابه «السينما هي حقيقة 24 كادر في الثانية» أن هذه الفيلم لم يأخذ حقه من التقييم، إذ يرى أنه «قبل وقت طويل من ظهور الابتكارات التي اشتهر بها فيليني وبيرغمان وآلان رينيه، أجرى دوفجينكو إحدى أكثر التجارب جرأة في التعامل مع المكان والزمان، وذلك ليس لرغبته في إبهار شخص ما بالابتكارات الشكلية، وإنما لإصغائه إلى صوت حدسه الشعري، الذي اعتمد دائماً على التقاليد الفلكلورية، التي شكلت له مصادر للخيال لا تنضب... زفينيغورا يبقى في

تاريخ السينما العالمية أحد أكثر النماذج سطوعاً لسينما المؤلف في أفضل تعريف لهذا المصطلح، الذي حصل حقه في الوجود فقط بعد ثلاثين عاماً. لقد استخدم دوفجينكو المكان والزمان فيه بتلك الحرية التي عدت حتى الآن من صلاحية الأدب فحسب». ويتابع دوفجينكو موضوعة الثورة في فيلمه الثاني «الترسانة» عام 1929، الذي يتحدث عن انتفاضة عمال مصنع الأسلحة في كييف عام 1918 ضد الحكومة البرجوازية، حيث تعمق من جهة أسلوبه الذي يجمع ما بين البنية الشعرية والتهكم الهزلي والتوجه السياسي - الاجتماعي، وأصبح من جهة أخرى أكثر وضوحاً. وقد سعت تيرات الفيلم إلى إعطاء المشاهد شحنة عاطفية أكثر مما كانت تبغي تقديم معلومات له، دون أن يقلل ذلك من أهميتها، فلهذا السبب بالذات لم يكن من الممكن دونها فهم الفيلم على الإطلاق.

يشير جورج سادول إلى ثلاثة مشاهد في الفيلم تدشن حسب رأيه أسلوباً سينمائياً جديداً وهي: كارثة القطار والإضراب وسحق العصيان. في الأول نشاهد قطاراً يحمل جنوداً مسرحين تملؤهم الغبطة، وفجأة تأخذ حركة القطار في التسارع نتيجة خطأ السائق، فيدب الرعب بينهم، ويقفزون من القطار متدحرجين ومبعثرين ومحطمين على الأرض. أما في مشهد الإضراب فيستخدم دوفجينكو «السكون» كوسيلة درامية شديدة التأثير، حيث يمتزج صمت الآلات التي أوقفها العمال في المصنع، مع توجس مواجهي الإضراب الجامدين في غرفهم، الذين يصيخون السمع إلى هذا الصمت

الرهيب. وتأتي نهاية الفيلم عبر مشهد آثار ولفترة طويلة الكثير من الجدل لتركيبته الرمزية. أمام نيران الغايداماك (العصابات المعادية للثورة في أوكرانيا) يتساقط عشرات الأشخاص، أما تيموش العامل الأوكراني فيبدو وكأن الطلقات ترفض أن تلامسه، يقف أمامهم كاشفاً صدره لهم، يرمونه بثلاث رشقات من النيران، وإذ يرون عدم جدوى طلقاتهم، يصرخون فيه: أسقط... أسقط. لكن تيموش يبقى منتصباً كتمثال حديدي.

وبالتأكيد لا نستطيع أن نخفل هنا الدور الذي لعبه في هذه المشاهد جميعاً، وفي الإبداعات الأولى لدوفجينكو عموماً، مدير التصوير دانييل ديموتسكي التي تميز باستخداماته المبتكرة لزوايا التصوير، وعنايته الخاصة بتباين الضوء والظل داخل الكادر.

إذا كانت في مسيرة كل مخرج علامة بارزة يصل فيها إلى قمة إبداعه، فيبدو أن دوفجينكو وصل هذه القمة مع فيلمه «الأرض» عام 1930. الذي دخل ضمن لائحة أفضل الأفلام في كافة الأزمنة، نتيجة استفتاء أجراه الأرشيف السينمائي البلجيكي في عام 1958.

تدور أحداث الفيلم حول صراع الفلاحين في أوكرانيا من أجل التعاونيات الزراعية. حيث قام دوفجينكو بمعالجة الحبكات التراجيدية على خلفية شاعرية غنية تتمثل في صور الطبيعة الخصبة.

في الواقع نستطيع أن نتلمس شاعرية دوفجينكو منذ السطور الأولى للسيناريو: «هل حدث ذلك حقاً، أم أنني حلمت به، أم أن الأحلام تداخلت مع الذكريات وذكريات الذكريات، لم أعد أذكر. أذكر فقط أن الجد كان طاعن في السن، كما أذكر أنه كان شبيه بصورة لإحدى الآلهة التي تحمي بيتنا الريفى وتزينه».

إن صورة الموت عند دوفجينكو كانت تتخذ دوماً أبعاداً فلسفية، من خلال العلاقة الوشيحة التي يربط فيها بين الإنسان والطبيعة. فالجد يموت وسط بستان التفاح في الفيلم، دون أن تبعث نهايته على أية تغيرات في الفضاء المحيط كما يسجل هو نفسه: «لم يدوي الرعد، ولم تمزق البروق المقدره السماء بوميض احتفالي، ولم تنتشل العواصف أشجار الدوب المعمرة والعظيمة من جذورها»، ورغم ذلك شيء ما غير مرئي تغير في ذلك المكان الحي الممتلئ بالجمال والانسجام: «اضطراب غامض سيطر على الأحفاد بصورة خفيفة، ودون أن يشعروا لأمسوا جميعهم لا حدودية الزمن واتساق قوانينه»، وهكذا تتحول الطبيعة إلى رمز للحياة، الموت والحياة يسيران جنباً إلى جنب، وليس ثمة ما هو مرعب في الموت عند دوفجينكو طالما إلى جانبه تنضج حياة جديدة: فإذا نشاهد الجد يحتضر تحت شجرة التفاح في المشهد الأول، نرى في نفس الوقت الأحفاد من حوله يلعبون، وعلى أساس هذا المشهد سوف تتطور المنظومة المجازية للفيلم بأكمله، حيث تبدو الأرض والغيوم والثمار والأطفال استعارات تشكيلية قريبة من الرموز، لتعبر طيلة الفيلم حسب سادول «عن حالات العشق التي يعيشها بسكون

شبان وشابات في كل مكان» وحيث يبدو «النفس هو الحركة الوحيدة عند هؤلاء الأزواج الجامدين جمود التماثيل في حالة وجد ذات الشهوانية العنيفة التي لم تسبق مطلقاً على الشاشة... وليس البطل إلا واحد من هؤلاء العاشقين». من جديد تتلاقى في المشاهد الأخيرة للفيلم خطوط الحب والموت والطبيعة. فبعد أن يفارق البطل فاسيل أحضان حبيبته، يعود في درب ريفي محاطاً بالسيارات، ويبدأ الرقص وروحة منتعشة بالنشوة والفرح، ويتسارع إيقاع الرقصة، لكن فجأة تخترق طلقة السكون، ويهوي فاسيل صريعاً. وعندما يحمل أهله وأصدقائه جثمانه بمحاذاة الحقول نشاهد كيف تلامس الأوراق والأغصان المثقلة بالثمار وجهه وكأما تقوم بطبع قبلاتها الأخيرة مودعة إياه، وتتلبد السماء بالغيوم ويهطل المطر ليمسح الأحزان ويبعث الأمل في النفوس.

إن الصور السامية لولادة وموت الإنسان، للحب والطبيعة تداخلت في «الأرض» عبر مزيج فلسفي - شاعري يقترب بروحة من التراث الشعبي الأوكراني.

لقد أدرك دوفجينكو مبكراً الأهمية الاستثنائية للصوت في أفلامه، ورغم أنه لم يكن في وسعه بعد بلوغ غايته، إلا أن سيناريو الفيلم كان مليء بهمسات الطبيعة وأصوات البشر والأغاني والموسيقا. فقد كتب في وصفه لمشهد الذروة الذي يسبق مقتل البطل الرئيسي فاسيل: «كل شيء كان ممتلئاً بأصوات ليلية خاصة بالكاد تتمايز عن بعضها، وعبر أغان الفتيات البعيدة التي كانت تصدح بهيابة من مكان ما، لعله كان يسمع

كذلك كيف تنمو الأعشاب، والخيار، وكيف تتحرك جذوع القرع الطويلة بصورة مريبة في العتمة الدافئة والرطبة...».

لقد قام ذات يوم الناقد الفرنسي مارسيل أومس بتجربة تحدد بصورة أكثر دقة جوهر إبداع دوفجينكو. معتمداً في دراسته على أسس غير سينمائية أو أدبية وإنما موسيقية: «لقد قمت بتجربة تعتمد تزامن «الأرض» مع السيمفونية التاسعة لبيتهوفن. النتيجة كانت مذهلة: L,allergro ma non troppo الجزء الأول التقى مع موت الجد تحت التفاحات، مع الخطوات الأولى للطفل، مع الحوار مع غريغوري، ومع بساتين الفواكه التي تتساقط منها الثمار، ومع الجودار المتأرجح مع الرياح. Molto vivace الجزء الثاني ترافق مع مشاهد الشبان الكومسمولين، والجرارات المتبخرة، والحركات السريعة للفلاحين المرحين، وينتهي المشهد بلقطات لاحتفالات الحصاد. L,adagio molto e cantabile الجزء الثالث منح مشهد اللقاء الليلي لفاسيل الرصانة، الهادئة في البداية، ومن ثم القلقة، وأخيراً الكئيبة».

مع ارتفاع عدد دور العرض وتزايد الإنتاج السينمائي في بداية الثلاثينات، بدت الحاجة ملحة لتواصل السينما مع ملايين المشاهدين ذوي المستويات والكفاءات الثقافية المختلفة في البلاد، مما جعل المخرجين يسعون نحو البساطة في التعبير والطرح بحيث تصل أفلامهم بسهولة ويسر إلى الجميع، ومما ساهم في تعميق هذا الاتجاه عدم تبلور بعد التوجه الفني الجديد الذي سيحدد بالتدرج ملامح المنطلقات المنهجية للحركة الفنية



السوفيتية بصورة عامة إلا وهو الواقعية الاشتراكية. لذلك عندما سعى دوفجينكو إلى درجة عالية من الوضوح في فيلمه الناطق الأول «إيفان» الذي أخرجه في عام 1932، ولعب الدور الأساسي فيه الممثل الأوكراني المعروف بيوتر ماسوخا، الذي شاركه في معظم أعماله، بدا اهتمامه بالموضوع ومعالجته له دون مستوى أعماله السابقة، دون أن يعني ذلك ابتعاده عن نزعاته الجمالية - الشعرية والتي ظهرت بصورة خاصة في مجال التصوير. فقد عمل في الفيلم بالإضافة إلى ديموتسكي، مديرا التصوير ميخائيل غليدير، وكذلك يوري يكيلتشيك، الذي تميزت المشاهد الخارجية لديه ببناءاتها التشكيلية المعقدة - التي تستند إلى تعامل محكم مع جميع عناصر الكادر - وعمقها الملحمي، وثقلها العاطفي - الشعري، وغناها الرمزي، وقدرتها التعبيرية الهائلة، كل ذلك جعل من يكيلتشيك صاحب لغة بصرية رفيعة المستوى. ولعل ذلك هو السبب وراء التقييم العالي الذي منحه الناقد الإيطالي فيليبو ساكي للفيلم عندما عرض في مهرجان فينيسيا عام 1934. وعموماً يرى العديد من النقاد في أفلام دوفجينكو مؤلفات ملحمية - شاعرية، تتحقق بصورة أساسية بالوسائل التشكيلية، فاهتمامه الشديد ببنية وإضاءة كل لقطة للتعبير عن غاياته الفكرية، جعل من كادرات أفلامه لوحات تشكيلية مستقلة بذاتها، تخضع الفيلم لتتابعها الانسيابي وتراكمها.

عدد كبير من الخطوط الدرامية المستقلة تلاقت في فيلمه «آيروغراد» الذي أخرجه عام 1935 عن المدينة الجديدة على ساحل المحيط الهادي في الشرق الأقصى من

روسيا، معبراً عن إيمانه بهذه المنطقة بما تمتلكه من ثروات طبيعية. وقد ارتبط أحد أهم الخطوط فيه بموضوعة طالما ستعرض لها السينما السوفيتية لاحقاً بأشكال وأساليب متنوعة، إلا وهي التناقض الذي قد تفرضه ظروف الثورة والحرب بين مشاعر الصداقة والحب عند الإنسان من جهة، وواجبه الوطني والثوري من جهة أخرى. وغالباً (إن لم يكن دوماً) ما سينتصر الجانب الثاني على الأول كما في «أيروغراد»، حيث تفرق الخيانة بين الصديقين القديمين صيادي التايغا غلوشاك وخودياكوف، ويقوم الأول بقتل الثاني في أعماق الغابة بعيداً عن أعين الناس، وحيث يبدو الأخير مستسلماً لقدره في مشهد مصنوع حسب تعبير المخرج غريغوري روشال «بصورة اصطلاحية، ولكن بتسرب مدهش إلى أعماق الروح البشرية».

تابع دوفجينكو في هذا الفيلم تعاونه مع الممثل ستيان شكورات (خودياكوف)، الذي عمل معه سابقاً في «الأرض» و«إيفان». وعمل معه لأول مرة في مجال التصوير بالإضافة للفنان ميخائيل غيندين، مبدع الروائع الأيزنشتينية الكبير إدوارد تيسه. أما موسيقا الفيلم التي وضعها دميتري كابليفسكي جعلت مارسيل أومس يرى في هذا الفيلم «أول أوبرا سينمائية حقيقية، تلعب الموسيقا فيها دوراً عاطفياً، ويتطور الحدث متتبعاً قواعد الفن الغنائي: الإلقاء، الغناء المنفرد، الثنائيات والفرق التي يرافقها غناء الجوقة، كل ذلك يجد استمراريته في جمال المجازات المنسجمة، ودون أن تفقد الحقيقة العميقة مصداقيتها على الإطلاق».

في عام 1939 أخرج دوفجينكو ملحمة البطولية «شورس»، الذي يعود فيها مجدداً إلى موضوعة الحرب الأهلية في أوكرانيا، حيث شكلت المسيرة العسكرية لفصيلة «شورس» عبر المعارك الدموية والضارية لتحرير أوكرانيا الحامل السردى للحدث في الفيلم، إلا أن مكان الأنماط العامة والرمزية للشخصيات في «الترسانة»، ظهرت شخصيات تاريخية محددة، كشورس قائد الفصيلة الشاب الذي لم يتجاوز الرابعة والعشرين من العمر والذي أدى دوره الممثل يفغيني ساموئيلوف، بالإضافة إلى العديد من المشتركين الفعليين في الأحداث التاريخية الواقعية التي يرويها الفيلم، مما يجعل هذا العمل ينتمي إلى موجة أفلام السير الذاتية التي ظهرت بقوة في الثلاثينات داخل السينما السوفيتية كـ «تسابايف» للأخوة فاسيليف و «ياكوف سفيردولوف» لسيرغي يوتكيفتش و«بيوتر الأول» لفلاديمير بيتروف و«لينين في أكتوبر» لميخائيل روم «الكسندر نيفسكي» لسرغي أيزنشتين وغيرها. هذه الأفلام تميزت بسعيها الحثيث نحو الدقة التاريخية، والتغلغل إلى جوهر المأثرة الحياتية للبطل التاريخي، من خلال الرسم المحكم للظروف الاجتماعية المحيطة به، وتقديم سلسلة من الصراعات الدرامية المفصلة المرتبطة بتطور شخصيته. لكنها في نفسه الوقت تمايزت بالأسلوب التعبيري الخاص لكل من هؤلاء المخرجين، لذلك سنجد في «شورس» إضافة إلى كل ذلك النكهة الدوفجينكية الخاصة به وحده، فمن جديد ستتقاطع في الفيلم الوثائقية والمجازية والتلوينات الهزلية المستمدة من الفكاهة الشعبية، وبالطبع الروح الشاعرية. يعبر دوفجينكو

عن أسلوب هذا الفيلم في السيناريو الذي كتبه على النحو التالي: «حضروا أنقى الألوان أيها الرسامون، فإننا سنرسم عهد شبابنا الذي مضى. تفحصوا جميع الفنانين وجيئوني بالفنانين الجميلين والجديين، فأنا أريد أن أحس في عيونهم العقل النبيل والشعور السامي... أضيئوهم أيها المصورون بنور صاف، كي تنعكس في وجوههم كل الروعة التي حملوها في سهوب أوكرانيا، ولكي تنتقل إلى المشاهدين وتحرك قلوب الأبناء والأحفاد بانفعالات سامية». فواقعية الشخصيات والأحداث في الفيلم لم تحد من مجالاتها الرومانسية الحميمة على الإطلاق، التي تمثلت على سبيل المثال في كلمات شورس نفسه حيث تتلاقى أحلام البطل والمخرج معاً: «كثيراً ما أفكر... تمر الأعوام وتنتصر الثورة، ويعيش الناس - الأخوة على الأرض. كم من الأفايص سوف يروون عنا... كم من الأغاني سينشدون عنا». كما أنها تمثلت في الجمال التشكيلي لصور السهوب المغطاة بالثلوج، والأعاصير، ودخان الحرائق، وحقول عباد الشمس الشاسعة التي أبدعها مدير التصوير يوري يكيلتشيك.

لقد كتب غريغوري كوزينتسوف عن دوفجينكو: «كان لديه إحساس رائع في السمع. هو لم يسمع فقط أصوات الناس، بل وكذلك صمت الليل المقمر وخرخرة مياه الدنير»، إن هذا الوصف المجازي لاهتمام دوفجينكو بالأصوات، والذي بدا واضحاً في سيناريو «الأرض»، وموسيقا «إيروغراد» استمر هنا أيضاً، فكل المنظومة الصوتية من طلقات وانفجارات وصرخات وأجراس وأبواق نحاسية، والموسيقا التي وضعها

كباليفسكي اختيرت بعناية لتنسجم مع الأسلوب الرومانسي العام في الفيلم.

في فترة الحرب العالمية الثانية انحصر إبداع دوفجينكو على إخراج الأفلام الوثائقية مثل «التحرير» و«معركة في سبيل أوكرانيا السوفيتية» وغيرها. كما أنه أنكب على كتابة المقالات والقصص وكذلك سيناريوهات لأفلام لن يخرجها أبداً.

إن المرحلة الستالينية في تاريخ الدولة السوفيتية تركت أثارها المأساوية - وإن يكن بمستويات متنوعة وأشكال مختلفة - على معظم الفنانين والأدباء في البلاد. وليس عبثاً أن يكتب دوفجينكو من عام 1940 وحتى وفاته في عام 1956 ستة سيناريوهات: «تاراس بولبا» و«أوكرانيا تحت النيران» و«اكتشاف الأنتراكتيد» و«قصيدة عن البحر» و«قصة الأعوام المتقدمة» و«الديسينا المسحور». في الوقت الذي لم يخرج فيه سوى فيلم روائي واحد هو «ميتشورين» عام 1949، لي طرح فيه مجدداً إشكالية الانسجام والتوازن بين الإنسان والطبيعة، مقدماً مع مديري التصوير ليونيد كوسماتوف ويولي كون تراكيب لونية مبتكرة، على خلفية موسيقية من إبداع ديميتري شوستاكوفيتش.

عند الحديث عن دوفجينكو لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الدور الكبير الذي لعبته زوجته يوليا سونتسيفا في مسيرته الإبداعية - الفنية سواء أثناء حياته حيث ساهمت معه في معظم أفلامه الروائية كممثلة في «الأرض» و«مستشار في الأرض» و«إيفان» و«آيروغراد» و«مخرج مساعد في «شورس» و«ميتشورين»، كما شاركت في إعداد معظم الأفلام الوثائقية التي أخرجها. أو بعد موته إذ أخرجت ثلاثة أفلام عن سيناريوهات.

الأول كان «قصيدة عن البحر» في عام 1958، الذي أبرز فيه مجموعة من الارتباطات العاطفية الشائكة، من خلال تركيبة سردية غير مألوفة اعتمدت في بنائها خطوط درامية متناوبة ومتوازية، تعبر عن استحالة خضوع الإنسان للمشاعر التي تحط من كرامته، وضرورة صراعه معها وتغلبه عليها.

عن تأملات دوفجينكو في حياة الناس ومصائر الأجيال أخرجت سونتسيفا عام 1961 «قصة الأعوام المتقدمة» الذي حصلت عنه في ذات العام على جائزة أفضل إخراج في مهرجان كان السينمائي. حيث استطاعت أن تعكس بطولات الشعب وصورة الوجه البشع للحرب القاسية دون أي تزويق، كما تميز الفيلم في التصوير المدهش لمشاهد المعارك، وذلك كله في أسلوب يجمع ما بين الواقعية والرومانسية والفكاهة الشعبية، فلا يبتعد بذلك عن المزيح الدوفجينكي التقليدي الأصيل.

في «الديسينا المسحور» يعود دوفجينكو إلى طفولته، مسترجعاً ملامح قرينه الواقعة على ضفاف نهر الديسينا، كلمات أمه وحبها وتقديسها للأرض وثمارها، وصور جده وعاداته وأقاصيصه، وصراعات أبيه مع الطبيعة والحياة... والكثير غير ذلك مما كان في الماضي البعيد. لكن هذا الفيلم الذي أخرجه سونتسيفا عام 1964 يتجاوز كونه مجرد سيرة ذاتية لكاتب السيناريو. ففيه تشابك الذكريات عن التفاصيل الحميمة في طفولته، مع الحديث عن المصاعب التي واجهته في الدفاع عن مبادئه كمواطن ومبدع في سنوات الستالينية، في إطار النظرة السطحية التي كانت سائدة إلى الفن.

ومع تأملاته في مغزى حياة الإنسان، وفي الصلة بين الإنسان الفرد والشعب - الموضوع الذي عكسه دوماً في أعماله، وتأثير الآخرين من خلال طباعهم وسلوكياتهم في حياة الفنان، معبراً في كل ذلك عن تفاؤله في الحياة والعصر وقدرات الفن.

بعد ذلك قامت سونتسيفا في عام 1968 بإخراج فيلم مقتبس عن الأقاليم الحربية لدوفجينكو بعنوان «غير المنسي»، وفي عام 1971 أخرجت فيلم «البوابات الذهبية» الذي يتكلم عن المسيرة الإبداعية له. كما لعبت دوراً هاماً في تحضير وطباعة مؤلفاته المختارة.

لقد كان دوفجينكو بترائه السينمائي القيم وآرائه النظرية الجمالية، أحد العلامات البارزة في تاريخ السينما السوفيتية والعالمية، التي ساهمت وعلى مدى بضعة عقود في تأسيس اللغة السينمائية وإغناء مفرداتها وتعميقها. ومما لا شك فيه أنه مارس تأثيراً كبيراً على العديد من المخرجين في الستينات والسبعينات من أمثال سيرغي باراجانوف ويوري إينكو، بل لعنا سنجد تأثيراته تتغلغل في إبداعات أحد كبار المخرجين في نهاية القرن العشرين إلا وهو إمبر كوستاريكا، إذ نستطيع هنا أيضاً أن نستشف بسهولة ذلك المزيج من الملحمية والشاعرية - الغنائية والفكاهة التي طالما أرتبط بإبداعات الكسندر دوفجينكو العظيمة.

مجلة «الفن السابع» المصرية 2000.

## تداعيات التباين في سينما نيكيتا ميخالكوف

في إبداعات أي مخرج كبير - ومهما تنوعت الموضوعات والأجناس الفيلمية والأساليب التي تتضمنها - نستطيع على الدوام أن نستشف هاجساً ما، يكمن خلف هذه الإبداعات، يحركها ويشكل مركز الثقل فيها. وإن كان من البديهي أن تتقاطع هذه الهواجس في أعمال مخرجين ينتمون إلى أجيال أو ثقافات أو اتجاهات فنية أو تيارات سياسية مختلفة، بل وربما متناقضة، فذلك يعني أنه لابد من أن يتخذ ذات الهاجس صيغاً مختلفة عند هذا المخرج أو ذاك.

نيكيتا ميخالكوف هو أحد أولئك المخرجين، الذين حملوا على الدوام هاجسهم الخاص في داخلهم، وحاولوا بصورة مستمرة أن يدفعوه إلى الأمام من فيلم إلى آخر. لكن في الواقع ذلك الهاجس لا يختلف في جوهره عن هاجس كبار المخرجين في السينما العالمية، فنحن نتكلم عن إحدى أكثر القضايا إشكالية وغنى في الفيلم السينمائي، إلا وهي مفهوم التباين بكل ما ينطوي عليه من معايير ومجالات غير محدودة للإبداع، ابتداء من الموضوعة نفسها التي يتبناها الفيلم ووصولاً إلى تركيبة الشخصيات في داخله، بالإضافة إلى جميع الغايات المتنوعة التي يوظف لأجلها، والأشكال التي يتجلى



من خلالها، وما يترتب على هذا المفهوم من جدل وسيجال لا ينتهي. فما هي الصيغ التي أخذها هذا المفهوم في أعمال ميخالكوف، وكيف تطورت هذه الصيغة، وإلى ماذا آلت.

ولد نيكيتا ميخالكوف في عام 1945، في عائلة خرج منها العديد من الفنانين والأدباء الكبار، فجد أمه هو الرسام الروسي الكبير فاسيلي سوريكوف، وجده هو الرسام بيوتر كونتشالوفسكي، وأمّه الشاعرة ناتاليا كونتشالوفسكايا، ووالده الكاتب والسيناريست سيرغي ميخالكوف، أما أخوه الأكبر فهو المخرج المعروف أندريه كونتشالوفسكي.

لقد كان أول ظهور لميخالكوف في السينما مع المخرج قسطنطين فوينوف في فيلم «الشمس تضيء الجميع» عام 1959. أما الدور الأول الذي لفت الأنظار إليه فقد كان في فيلم غينريخ بوغدانوفيتش أوغانسيان «مغامرات كروشا». ليلعب الدور الرئيسي في فيلم المخرج الفذ غريغوري دانيليا «أنا أتجول في موسكو» الذي حقق نجاحاً باهراً في ذلك الوقت، وحيث بدأ ميخالكوف الشاب يشعر للمرة الأولى بلمسات المخرج السحرية في خلقه لأجواء يشعر الممثلون داخلها بالحرية والثقة بالنفس والتحرر من شتى أشكال الضغوط المحيطة. مما كان ينعكس بصورة إيجابية على أدائهم، الذي تجاوز في الفيلم توقعاتهم نفسها.

درس ميخالكوف التمثيل في البداية في استديو الأطفال في مسرح ستانسلافسكي، ومن ثم أنتقل في عام 1963 إلى معهد شوكين المسرحي، ودرس في قسم التمثيل لمدة ثلاثة

سنوات، طرد بعدها لاشتراكه في فيلم دانيليا خارقاً بذلك نظام الحظر على العمل في السينما المتبع داخل المعهد. بعد ذلك أنتسب إلى معهد الدولة السينمائي (الفغيك)، ليتخرج من ورشة المخرج ميخائيل روم في عام 1971. دون أن يتوقف في الوقت نفسه عن المشاركة في العديد من الأفلام، كان أهمها «الاستدعاء» مع المخرج دانييل خرابروفيتسكي، و«عش النبلاء» مع أندريه كونتشالوفسكي، و«أنشودة عن مانشوك» للمخرج ماجيت بيغالين.

وهكذا من دور إلى آخر كانت معلوماته النظرية تُثقل، وهو يتعلم بصورة عملية كيفية بناء الشخصية والتحكم في تطورها والتدرب عليها، ليس فقط ك ممثل، وإنما من وجهة نظر إخراجية كذلك. من جهة أخرى كان لتجربته في التمثيل - قبل خوضه مجال الإخراج - مع العديد من المخرجين الذين تم ذكرهم، بالإضافة إلى فاسيلي أوردينسكي وغريغوري روشال وميخائيل كالاتوزوف دوراً كبيراً في قدرته على تفهم النماذج المختلفة للممثلين الذين عملوا معه لاحقاً. فملاسته لصعوبة هذا الفن وإدراكه لتعقيداته، جعلته يشعر على الدوام بعميق الحب والتقدير والامتنان تجاههم.

لقد بدا واضحاً من الأفلام الأولى التي أخرجها ميخالكوف أثناء دراسته في المعهد «وأنا أعود إلى البيت» و«يوم هادئ في نهاية الحرب» الكثير من ميوله الفنية كالاهتمام بالتفاصيل الصغيرة ودلالاتها، والعلاقات المتبادلة بين مختلف الشخصيات المتفردة

بطبائعها، والسعي للتنقل بين الحالات الدرامية المتباينة، والسعي نحو سبر النفس البشرية من خلال السلوكيات التي قد تبدو متناقضة ظاهرياً ولكنها مبررة تماماً من داخل الشخصية. هذه الميول التي ستشكل بالتدرج ملامح أسلوبه الإخراجي فيما بعد.

في عام 1974 قام ميخالكوف بإخراج فيلمه الروائي الطويل الأول «قريب بين الغرباء، غريب بين الأقرباء»، وهو ينتمي إلى أفلام المغامرات التي أخذت تستمد الكثير من مواضيعها في هذه الفترة من عهد الثورة والحرب الأهلية، وخاصة بعد النجاح الذي حققه في هذا الاتجاه فيلم فلاديمير موتيل «شمس الصحراء البيضاء» عام 1969. والفيلم يتحدث عن سرقة قطار محمل بالذهب من قبل «البيض»، ومن ثم عملية البحث عنه واستعادته. لكن في الواقع لم تكن حكاية الفيلم المأخوذة عن قصة بعنوان «الذهب الأحمر» لإدوارد فولودارسكي ذات أهمية جوهرية بالنسبة لميخالكوف والطاقم الفني الذي بدأ العمل معه في هذا الفيلم، والذي سيشكل فريقاً مشتركاً ومتكاملاً في جميع أفلامه في السبعينات، بل وسيبقى العديد من فنانيه إلى جانبه لما بعد ذلك. من أهم هؤلاء السيناريست وفنان الديكور الكسندر أداباشيان ومدير التصوير بافل لبيشيف والملحن إدوارد أرتميفيف والفنان الكسندر سامولكين، والممثلين يوري بوغاتيريف والكسندر كالياغين ونيقولاي باستوخوف.

لقد وجد هذا الطاقم الفني الشاب والمتقد حماسة في فيلم المغامرات جنساً فيليماً

يتيح له من الإمكانيات، ما يسمح للجميع وكل في مجاله من اختبار قدراته الحرفية أمام عالم السينما الواسع، وهذا بالضبط ما جعل الفيلم مليئاً بالعناصر غير اللازمة والضرورية كما أكد ميخالكوف نفسه فيما بعد.

عن الممثلة الروسية أولغا فوزنيسينسكايا التي عاشت في فترة ما قبل الثورة كان فيلم ميخالكوف «عبدة الحب» عام 1976، وهو عنوان لأحد أفلام الممثلة التي اشتهرت في أدوارها الميلودرامية. وقد تطلب الفيلم من فريق العمل قضاء أوقات طويلة في الاطلاع على مختلف الوثائق من صحف ومجلات وصور فوتوغرافية وأفلام كي يستطيعوا نقل أجواء تلك المرحلة إلى المشاهد بصورة دقيقة، فرضتها طبيعة الموضوع القائمة على الصراع الذي تعيشه الممثلة بأداء إلينا سولوفيه مع كل إفرزات هذا المرحلة، ليقدم من خلالها شخصية تحاول الانغلاق على عالمها الخاص في مواجهة عالم يتحرك بسرعة محطماً في طريقه كل الدعائم والمنظومات التقليدية في المجتمع، لي طرح ميخالكوف في إطار تباين الإنسان - الزمن أسئلة كثيرة عن ماهية الفن وغاية الإبداع ودور الفنان في المجتمع والتاريخ.

من جهة أخرى رأى العديد من النقاد في هذا الفيلم مشروعاً أولياً للعالم التشيخوفي الذي سيظهر في فيلمه التالي «مقطوعة غير منتهية للبيانو الميكانيكي» عام 1977. فمع هذا الفيلم سيسطح أسم ميخالكوف للمرة الأولى. حيث يجد في عالم تشيخوف بأبعاده الفلسفية والإنسانية العامة المجال الأكثر حيوية للتعبير عن هواجسه الفكرية

والفنية. معتمداً في معالجته على رؤية خاصة جداً في الأفلمة السينمائية، إذ استند إلى مسرحية غير معروفة ومكتملة بعنوان (بلاتونوف) كتبها المؤلف عندما كان في السابعة عشر من عمره فحسب. مما جعله أكثر حرية في قراءتها وتقديمها، فالمسرحية كانت مجرد أساس للسيناريو الذي لم يرد ميخالكوف من خلاله تقديم تشيخوف، بقدر رغبته في تقديم إحساس تشيخوف، ويشير ميخالكوف إلى هذه النقطة بقوله: (فيما لو اخترنا أي مؤلف كلاسيكي معروف للجميع، لأصبحنا مقيدين به بصورة أو بأخرى، بإرادتنا أو لا، لأنه في مثل هذه الحالة توجد إمكانيتان فحسب: إما العمل وفق ما كتب أو العمل لا كما كتب، ونحن أردنا أن نبدع تشيخوف كما نتصوره، أو بمعنى أدق النظر إلى العالم بعين معاصرة من خلال تشيخوف).

وقد كانت هذه النظرة الخاصة إحدى أهم عوامل نجاح الفيلم، فما بدا في بدايته مناقضاً تماماً لأجواء تشيخوف كالمساحات الواسعة والألوان الساطعة والديكورات الأنيقة والثثرة المتدفقة دون انقطاع، بالتدرج أخذ يفصح عن تباينه مع الشخصيات التي تتحرك في داخله بكآبتها وازدواجيتها وفراغها الروحي وعزلتها الداخلية، فكل ما كان يحيط بالشخصيات لم يكن يعكس عالمها الداخلي، وإنما يشكل امتداداً لما تحاول الاختفاء ورائه من المظاهر الخارجية المتأنقة والمتصنعة. وهي معادلة قد تبدو غريبة نوعاً ما، إذ جرت العادة - وبصورة خاصة في الأعمال السينمائية الكبيرة - على تحميل الوسط الذي تتحرك ضمنه الشخصيات مدلولات مباشرة تعمق من إدراك

عالمها الداخلي وبالتالي فهم نوازعها وسلوكياتها ودوافعها المختلفة، لكن ميخالكوف قام في هذا الفيلم بعكس المعادلة، إذ أظهر تباين الشخصيات مع الوسط كجزء من تناقضاتها الكبيرة مع ذاتها. مما جعل هذه التناقضات تكتسي بعداً أعمق، وأكثر انسجاماً مع روح تشيخوف.

لقد شكل تشيخوف على الدوام تحدياً كبيراً لأي مخرج مسرحي كان أو سينمائي، وخاصة في مجال الأداء التمثيلي. وسبب نجاح هذا الفيلم يعود بدرجة كبيرة إلى قدرة ميخالكوف على تجاوز هذا التحدي، إذ استطاع الأداء العالي والمقنع للممثلين أن يعبر بعمق عن عالم الشخصيات وطبائعها وعلاقاتها، دون أن يخل بالانسجام بين جانبيها الساخر والتراجيدي، لترسم في نهاية المطاف لوحة متكاملة عن الأزمة الروحية التي تعيشها الإلتلجينسيا الروسية، وتجعلها عاجزة عن الفعل. ومما تجدر الإشارة إليه، أن نجاح أفلام ميخالكوف لا يمكن فهمه إلا في سياق تجربته الخاصة، فعلى الصعيد النقدي كانت معظم أفلامه مثار جدال واسع، وقلما أجمع النقاد على رأي واحد حولها، أما على الصعيد الجماهيري فيرى ميخالكوف بأن أفلامه ليست جماهيرية بالمعنى السائد للكلمة، لكن الأفلام التي لم يتقبلها الجمهور في البداية، مع الزمن استطاعت أن تخلق جمهورها الخاص، هذا الجمهور الذي يقول ميخالكوف عنه: (من المفرح أن يتوسع نطاقه، وسيكون محزناً إذ يضيق، لكن في كل الأحوال الجوهرى بالنسبة لنا ليس العدد المجرد للبطاقات المباعة، وإنما علاقة الجمهور الجديدة بما نقوم به).

خلال ثلاثة أشهر استطاع ميخالكوف تصوير فيلمه الرابع «خمس أمسيات»، وبالتحديد في الفترة الواقعة بين تصوير الجزء لأول لفيلمه «بضعة أيام من حياة أبلوموف» الذي جرت أحداثه في الصيف، والجزء الثاني الذي صور في الشتاء. فقد رأى المخرج أن فترة التوقف هذه بين الفصلين قد تؤدي إلى تشتت العمال الفنيين، ولن تكون عملية جمعهم ثانية بتلك البساطة، مما قد يؤجل الشروع بالجزء الثاني من العمل لفترة طويلة وغير محددة، فقرر جمعهم بنفسه في عمل جديد من إخراجة، وهكذا ظهر إلى النور هذا الفيلم الذي حقق لميخالكوف نجاحاً لم يماثله أي فيلم سابق عند عرضه الأول.

ومن البديهي أن الظروف الإنتاجية التي فرضت نفسها على العمل لعبت دوراً كبيراً، إن لم يكن حاسماً في خيار ميخالكوف وأداباشيان لمسرحية الكسندر فولودين التي ستكون أساساً للفيلم. وبالفعل تميز الفيلم ببساطة قصته ووضوحها، فأبطال الفيلم شخصان: رجل وامرأة أحبا بعضهما قبل أن تفرقهما الحرب، فيحاول كل منهما ولسنوات طويلة أن يتغلب على مشاعره تجاه الآخر بطريقته الخاصة. تامارا فاسيليفنا (لودميلا غورتشينكو) تغلق أبواب الماضي، وتحاول ألا تعود بذاكرتها إليه أبداً، شاغلة نفسها بالعمل والاهتمام بالآخرين، دون أن يعتريها الشك لحظة بإمكانية تدخل القدر في حياتها وتغييرها، واستعادتها لقدرتها على الحب. أما إيلين (ستانيسلاف لوبشين) فبالرغم مما يوحي به مظهره الخارجي من القوة والثقة، إلا

أن افتقاده هو الآخر للحب، جعل حياته بكل ما فيها من صخب ومرح تبدو فارغة في جوهرها. وهكذا حاول كل منهما أن يتصالح مع نفسه بطريقته ما، مسلماً بواقع فقدانه الآخر، دون أن يدركا ما تتسم به هذه المصالحة من زيف، واضطرابهما للتعيش مع هذا الزيف، ومع كل التناقضات التي كان يفجرها في أعماقهما وحياتهما اليومية. لكن وبعد مرور خمسة عشر عاماً تجمعهما الصدفة من جديد، ليرصد لنا الفيلم تفاعلهما مع هذا اللقاء المباغت، الذي يقلب حياتهما رأساً على عقب، ويقوم بتعريتهما بالتدريج من كل القشور الكاذبة التي حاولا الاختفاء تحتها، ليجدا أنفسهما في النهاية أمام حقيقة جبهما، وحاجتهما لبعضهما البعض. يقول ميخالكوف عن هذا العمل: (لقد أردنا أن نقول في هذا الفيلم، أن الرابطة الحقيقية الوحيدة بين الناس هي الحب). وهو لا يخفي صراحة انتماء العمل إلى الميلودراما التي شهدت في السبعينات تطوراً كبيراً في السينما الروسية، وقدمت العديد من النماذج المشرقة، لتؤكد من جديد أنه لا توجد أجناس فنية سيئة، وإنما ثمة أفلام سيئة بغض النظر عن الجنس الفني الذي تنتمي إليه.

في «بضعة أيام من حياة أبلوموف» حاول ميخالكوف أن يجسد قراءته الخاصة لرواية (أبلوموف) للكاتب إيفان غونتشاروف التي أقتبس العمل عنها، مبتعداً عن رؤية الكاتب ذاته للشخصيات، أو بمعنى آخر تعامل مع الرواية بصورة جدلية كاشفاً عن جوانب جديدة في شخصياتها، أغنت من أبعادها وعمقتها. فالرواية تنتقد



اللامبالاة كموقف حياتي من خلال شخصية أبلوموف، بينما يقوم الفيلم بالتأكيد على الجوانب المضيئة التي تحملها هذه الشخصية بالرغم من كل سلبياتها كالطيبة والنبيل ودمائة الأخلاق والارتباط بالأرض. من جهة أخرى انصب اهتمام الفيلم على إدانة الانتهازية البراغمية المتمثلة بشخصية شولتس التي بدت أضعف في الرواية منها في الفيلم، فهذه الشخصية بما تمثله من قيم أخذت تتفشى بقوة في السبعينات داخل المجتمع السوفيتي، بدت لميخالكوف أكثر حيوية ومعاصرة، وإدانتها ليس سوى لفئة متفسخة كاملة تعيش في المجتمع. حيث النبيل والشهامة والكرم ليسوا سوى مظاهر خارجية مزيفة، لا ترتبط بأية نزعات روحية داخلية عند هذه الشخصية (والفئة التي تمثلها)، وإنما تفرضها الرغبة في المحافظة على مظهر جذاب وسمعة مرموقة أمام الآخرين فحسب، مما يجعلها في الواقع عاجزة عن إدراك مشاعرهم ومعاناتهم، فقدرتها على التواصل الإنساني معهم تبدو مناقضة تماماً لجوهرها، الذي تشكل المنفعة الشخصية الضيقة أساساً له.

فالمخرج يتابع في هذا الفيلم ذات التباينات التي عالجهها في أفلامه السابقة، بين ظاهر الشخصيات وجوهرها الحقيقي، وما تنطوي عليه هذه التباينات من تجلي متعدد الصياغات في الارتباط مع الحياة والأشخاص المحيطين.

إن سمة التباين هذه بين «الظاهري» و«الجوهري» التي طبعت أعمال ميخالكوف جميعاً، بدأت تأخذ منذ منتصف الثمانينات منحاً يعمم من تناقضات الشخصيات

مع الواقع أو مع نفسها أو مع الآخرين لما هو أبعد من ذلك، لتدخل في سياق معايير أخلاقية وقومية وإنسانية أكثر اتساعاً وشمولاً وتعقيداً.

يعود ميخالكوف في عام 1987 إلى عالم تشيخوف من جديد، ليخرج عن مجموعة من قصصه - أهمها «السيدة مع الكلب» التي قام بأفلمتها عام 1959 جوزيف خيفيتس - فيلمه «العيون السود» الذي تم إنتاجه بالاشتراك مع إيطاليا.

رومانو (مارسيلو ماستورياني) رجل في منتصف العمر، تمسح الكآبة والحزن وجهه، يرفض أن يتخلى عن ماضيه وينساه، فيقوم ببعثه بصورة مستمرة عبر فيض من الذكريات، وهو يروي قصته لأي غريب يجالسه. وهي ليست قصة تقليدية عن الانحدار التدريجي من واقع اجتماعي مترف إلى حالة مزرية، يراد استنباط العبر الأخلاقية منها، كما قد يهياً في البداية، بل لعل العكس هو الصحيح. فرومانو المهندس المعماري الطموح كان ذات يوم يعيش حياة مترفة - لم تخلو حتى من الخليلات - تحققت له بعد زواجه من إيليزا (سيلفانا مانغانو) ابنة المصغر في الغنية، وبدت مستقرة تماماً إلى أن تعرف في إحدى سفراته بفتاة روسية شابة تدعى آنا سيرغييفنا (إلينا سوفونوفا)، فيقعها في حب بعضهما، مستسلمين في الوقت نفسه لحقيقة كونهما متزوجين، ولا يستطيعان فعل شيء حيال ذلك. لكن حب رومانو لها لا يتلاشى مع عودته إلى دياره، ويكتشف مع مرور الوقت أنه لا يستطيع العيش من دونها، فيقرر السفر إلى روسيا بحثاً عنها. وما أن يجدها حتى يتعاهدان على الزواج بعد تدبير أمر الطلاق من أزواجهما. لكن ما أن يعود رومانو إلى

إيطاليا مصمماً على تنفيذ ما عاهد آنا عليه، حتى يجد زوجته وقد فقدت كل ثروتها، فتخفق في هذه اللحظة جميع مخططاته، فإحساسه بالوفاء نحوها يمنعه من مغادرتها في مثل هذا ظرف. وهكذا يفقد رومانو حبه الكبير، وحياته المترفة في آن واحد. وكل ما يتبقى لديه هو هذه القصة، التي يحملها معه وهو يجوب العالم، لا يمل تكرارها وبعثها في كل فرصة، وكأن مغزى حياته بأكملها قد تجسد فيها.

رومانو كان مستعداً للتخلي عن زوجته و ثروتها في سبيل الحب، واستطاع أن يضحي بهذا الحب في سبيل الوفاء إليها عندما فقدت ثروتها. فأخلاقياته التي بدت تافهة جداً، استطاعت أن تسمو بنفسها في لحظات حياته الحرجة، وهي بالذات التي أودت به إلى الحالة المزرية التي يعيشها. لقد أراد ميخالكوف في هذا الفيلم أن يؤكد من جديد على أن الجوهرى في الإنسان غالباً ما يكون أبعد من مجال الرؤية العادية للآخرين.

ولعل «أورغا» - الحائز على جائزة الدب الذهبى في فينيسيا، والذي قام ميخالكوف بتصويره في الصين - يعد أحد أكثر اللوحات السينمائية جمالاً وعمقاً في تجربته، حيث ترتقى التباينات في داخله إلى مستوى فلسفى وإنساني متميز إلى حد كبير.

عائلة منغولية تعيش داخل خيمة كبيرة على الحدود الصينية الروسية حياة بسيطة وساحرة منعزلة عن صخب المدن، وسط سهل شاسع مترامى الأطراف، يقتحم سائق شاحنة روسي حياتها عن طريق الصدفة. فإذا هو يعبر السهل بشاحنته، يغط في النوم

فوق مقوده فتزلق الشاحنة إلى ضفة البحيرة، لتجده العائلة وتقوم باستضافته عندها. منذ البداية يطرح ميخالكوف في الفيلم مواجهة ذات طابع حضاري، بل وقد يجد البعض فيها إعلاناً صريحاً ضد التطور المدني مع نهاية الفيلم، فما بدأ بدخول التلفزيون إلى خيمة العائلة ينتهي بدخول مصنع الغاز إلى السهب الذي عاشت فيه. لكنها في الواقع ليست سوى دعوة للمحافظة على الهوية الثقافية والذاكرة والعلاقات الإنسانية. فبساطة الحياة وغناها الإنساني والعلاقات التقليدية الحميمة التي تعيشها العائلة المنغولية، تجعلها سعيدة بالرغم من العزلة والفراغ المكاني الذي يحيط بها، وفي المقابل نجد حياة المدينة المعقدة والقاسية، تجعل العزلة والفراغ يعيشان في داخل البشر أنفسهم، ليفقدوا ملامحهم الإنسانية، ويسيطر عليهم الإحساس بالتعاسة والمرارة.

من جهة أخرى تتخذ الشخصية الروسية في الفيلم بعداً إضافياً في اضطرابها وتخبثها، إذ لا تستطيع التكيف مع المجتمعات الأخرى، بعد أن تغربت عن مجتمعتها بكل ما يحملها من أصالة قومية - ثقافية وفقدت القدرة على التعايش معه، وضياعها ليس سوى رسالة إلى العائلة المنغولية (وللمشاهدين بطبيعة الحال) تقول بأن من يفقد جذوره مرة يفقدها إلى الأبد. ولا داع إلى الاعتقاد بوجود نزعة شوفينية ضيقة وراء هذه الرسالة، فالهوية الثقافية تبدو في الفيلم شديدة الارتباط بتركيبه العلاقات الإنسانية، وانهيائها سوف يؤدي بصورة حتمية إلى تفكك هذه العلاقات وإفلاسها.

وربما من هذه الزاوية بالذات يقف الفيلم ضد التحولات المدنية والحضارية التي تجرف في طريقها كل خصوصية قومية وثقافية في المجتمعات، محطمة بالتالي القيم الإنسانية فيها.

مع بداية التحولات الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينات، غدا الماضي المغلق بأسراره ومآسيه مادة جديدة يستلهم السينمائيون منها أفلامهم، في إطار أشكال وأساليب أكثر جرأة من حيث الطرح والمعالجة. من أبرز أفلام هذا الاتجاه يمكننا أن نذكر «غداً كانت الحرب» «صيف 1953 البارد» «المقربون» «جنازة ستالين» وغيرها. ضمن هذا الاتجاه أخرج ميخالكوف فيلمه المنهكون من الشمس الذي حصل عنه على أوسكار أفضل فيلم أجنبي لعام 1994. وقد تجسدت في هذا الفيلم بصورة ساطعة كل العناصر التي شكلت على مدى سنوات طويلة جوهر أسلوبية ميخالكوف الخاصة والمميزة، فمن خلف الأجواء المشرقة والبهجة والحياة الصاخبة وعشرات التفاصيل الصغيرة التي توحى لنا بأن كل شيء يجري لدى عائلة كوتوف - أحد أبطال الثورة والصديق القديم لستالين - على أفضل وجهه، نبدأ بالتدرج بتلمس مشاعر الخوف والشك والألم التي تأخذ بالامتداد والتشعب في كل جزء من أجزاء البيت الريفي مع وصول ميتيا العشيق القديم للزوجة ماروسيا بملامحه البريئة ومزاجه اللطيف، حيث تختلط الأحقاد الشخصية بالاتهامات السياسية وتنتهي باعتقال كوتوف من قبل رجل الأمن ميتيا وأعوانه. لقد استطاع

ميخالكوف في هذا الفيلم من خلال رسمه الدقيق والعميق للشخصيات، أن يصور الصراع الداخلي المضني الذي عاشه الملايين من مواطنيه طيلة عقود، بين إيمانهم بالمثل العليا وتمسكهم بالمشاعر الإنسانية والوطنية الكبيرة، وبين الواقع التراخي الذي كان يفرغ بصورة مستمرة كل هذه المثل والمشاعر من جوهرها، ويحط في داخلهم من كل ما هو جميل وحر وإنساني. وذلك في قالب تمثيلي بارع استطاع أن يقدم هذه النماذج بكل تنوعها وتفاعلاتها وتطورها من خلال أداء أليخ مينتشيكوف وإنغيورغا دابكونايتيه وميخالكوف نفسه، الذي لعب في الفيلم أطول وأعظم دور في عمل من إخراجة.

لقد قام ميخالكوف خلال مسيرته الفنية كلها بإخراج فيلم تسجيلي واحد بعنوان «آنا»، و عما حذا به للخوض في هذه التجربة يقول: (في الوقت الذي انتهت فيه للتو من تصوير «بضعة أيام من حياة أبلوموف»، حيث كانت طفولة البطل أساسية في فهم شخصيته، كنت مدفوعاً برغبة لا واعية للمقارنة بين طفولة أليوشا أبلوموف في روسيا التي مضت، وطفل اليوم الذي يعيش في الإمبراطورية السوفيتية). لم يكن هذا الطفل سوى أبنته آنا، التي قرر أن يدخل معها في تجربة سينمائية فريدة من نوعها، إذ بدأ منذ أن كانت في السادسة من عمرها عام 1980 ولمدة ثلاثة عشر عاماً بطرح ذات الأسئلة عليها: ما الذي تحببته أكثر من أي شيء؟ ما الذي تكرهينه أكثر من أي شيء؟ ما الذي يخيفك أكثر من أي شيء؟ ما الذي تريدونه أكثر من أي شيء

آخر؟ ما الذي تنتظرينه من الحياة؟ وهكذا كان يتابع رغباتها وأحلامها ومخاوفها، التي كانت تتغير مع تقدمها في العمر، متأثرة بالتغيرات الاجتماعية والسياسية التي اجتاحت البلاد في فترة البيريسترويكا بكل ما رافقها من فوضى وحروب وانحلال وانقلابات.

ففي البداية لم تكن أجوبتها تختلف عن أجوبة أي طفل آخر، لكننا تدريجاً نتلمس إدراكها الخاص للعالم، والصراع الذي ينمو في داخلها، إذ تتكشف سنة بعد أخرى مخاوفها من العالم بعد أن تفجرت التناقضات الكبيرة في وجهها بين المثل الإيديولوجية التي تلقنتها وانهاراتها، ويشير ميخالكوف بهذا الصد: (كان هدفنا إظهار عالمنا في كافة تحولاته وحركته، كما يرى من خلال عيون فتاة صغيرة تكبر وتتغير في نفس الوقت).

في الواقع إن صيغة الجمع التي يتكلم ميخالكوف من خلالها هنا ذات دلالة كبيرة بالنسبة لهذا الفيلم، فإن كان احترامه وتقديره لجهود الفنانين الذين عملوا معه جعل من هذه الصيغة تقليداً شبه دائم في حواراته وتصريحاته، إلا أن فيلم «آنا» لما ظهر للضوء على الإطلاق لولا هؤلاء الأصدقاء. فالفيلم صور بالسر بعيداً عن عيون الرقابة ضمن ظروف لا تنسجم على الإطلاق مع الشروط الفنية والتقنية للعمل، وهو ما جعله لا يخلو من العديد من الإشكاليات التشكيلية - الضوئية والصوتية، وما زاد من إضعاف جودته الشروط السيئة التي تم حفظ النيغاتيف فيها لسنوات

طويلة. بالإضافة إلى ما شكله ذلك من مجازفة كبيرة لهم جميعاً. أما المساهمة الأهم فهي تعود إلى المخرج التسجيلي سيرغي ميروتشنيتشينكو. فمشاهد أبنته في الفيلم امتزجت بمقتطفات من النشرات الأخبارية والأفلام الدعائية التي تتعقب التغيرات في البلاد منذ نهاية عهد بريجنيف، ومقتطفات من أفلامه السابقة، بما فيها بعض المشاهد المحظورة. مما جعل الربط بين ما قام بتصويره، وبين الحجم الهائل للمعلومات والصور والمشاهد التي جمعها عملية شديدة التعقيد، وخاصة أنه أراد أن يقدم عمله بأكبر قدر من الموضوعية. وهو ما حاول نيكيتا ميخالكوف القيام به طيلة حياته، وما كان يدفعه باستمرار لتطوير أدواته الفنية ووسائله التعبيرية وأشكاله السردية للوصول إلى مستوى أعلى في تصوير النماذج البشرية في فسيفسائها وتناقضاتها اللامحدودة التنوع. ومما لا شك فيه أنه لم يزل لدى الفنان ذو السمعة العالمية المرموقة الكثير ليقدمه للسينما في بلاده والعالم.

مجلة «الفن السابع» المصرية 2001.



## مخرج الروائع في سينما الحرب يوري أوزيروف

«إذا ما بقيت حياً سوف أحكي عن الجيش العظيم الذي حاربت فيه». هذا ما قرره أوزيروف الشاب قبيل نهاية الحرب. لكن كان يجب أن يمضي ربع قرن قبل أن يتحول الحلم إلى واقع، ويبدأ أوزيروف مسيرة ستستمر ربع قرن آخر من الإبداع وفاء للعهد الذي قطعه على نفسه.

ولد أوزيروف عام 1921 في عائلة مثقفة خرج منها العديد من الشخصيات الإبداعية، وعلى رأسها والده مغني الأوبرا نيقولاوي. منذ صباه الباكر هوى أوزيروف الرسم وأخذ دروساً فيه، وفي عام 1939 دخل معهد لوناتشارسكي للفنون المسرحية، لكنه في العام نفسه استدعي للخدمة العسكرية. ليعيش الحرب بكل فظاعتها ومآسيها منذ اللحظة الأولى وحتى النهاية، مشاركاً في العديد من العمليات العسكرية الضخمة كمعركة موسكو وتحرير أوكرانيا وبولونيا واقتحام كينغسبيرغ. مع نهاية الحرب تابع دراسته المسرحية لمدة عام، ومن ثم أنتسب إلى الفغيك في عام 1947، ليدرس في ورشة المخرج المعروف سافتشينكو إلى جانب عدد من كبار المخرجين السينمائيين في الاتحاد السوفيتي كألوف وناوموف وبارادجانوف وخوتسيف.

ابتداء من أفلامه الأولى «حلبة الشجعان» 1953، «الابن» 1955، «كوتشبي» 1958، «الطريق الكبير» 1962 استطاع أوزيروف أن يلفت انتباه الصحافة والنقاد إليه، وينال العديد من الجوائز. لبدأ مسيرته الإبداعية الطويلة في سينما الحرب مع ملحمة الشهيرة «التحرير» 1971، وذلك بالاشتراك مع طاقم سيستم معه في معظم أعماله القادمة على مدى خمسة وعشرون عاماً من أهمهم مدير التصوير إيغور سلابنيفتش، وفنان الديكور ألكساندر مياخكوف، والموسيقار يوري ليفتين والممثل ميخائيل أوليانوف في دور المارشال جوكوف.

كتب أوزيروف في معرض تفسيره لدوافعه وراء صنع هذه الملحمة: «أفلام كثيرة صورت عن الحرب، لكن هذه الأفلام أظهرت مقاطعاً مجتزئة عن الحرب، نموذجية، ولكنها متخيلة غير محددة... لقد أردت أن أتحدث عن الحرب بأجملها، أن أظهر حقيقتها، أن أصنع فيلماً من نوع الوثيقة التاريخية». خمسة أفلام طويلة تضمنتها هذه الملحمة السينمائية «القوس الناري» «الاختراق» «اتجاه الضربة الرئيسية» «معركة برلين» «الاقترام الأخير»، حيث انضوت تحت قيادة أوزيروف مئات الدبابات والمدافع والطائرات وحوالي ثلاثة آلاف مقاتل، بالإضافة إلى عدد من الجنرالات - المستشارين ومهندسي المتفجرات، وعشرات الخرائط والمخططات وأجهزة الاتصالات، ليفتح أوزيروف على حد تعبيره «أوروبا من جديد».

مع هذه الملحمة التي أصبحت حدثاً سينمائياً بكل معنى الكلمة في البلاد، ودخلت تقاليد

العروض التلفزيونية الدائمة في عيد النصر والجيش، وجالت في أكثر من 115 دولة، بدأ أوزيروف يؤسس لرؤيته الخاصة في المزج بين الروائي - المجازي والتسجيلي - الواقعي في السينما. لينجز عام 1977 ملحمة أخرى من أربعة أفلام بعنوان «جنود الحرية»، اعتمدت على إنتاج مشترك قياسي مع بولونيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا وإيطاليا ويوغسلافيا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا. ويعد هذا الفيلم - الملحمة أول عمل في تاريخ السينما الذي يتطرق بمثل هذه الشمولية إلى صراع كل شعب من الدول المحتلة مع الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية.

بعد إخراجه لعدد من الأفلام الوثائقية الرياضية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات عاد أوزيروف ابتداء من عام 1985 إلى موضوعه الحرب المفضلة لديه، فأخرج عن معركة موسكو فيلماً من أربعة أجزاء بنفس العنوان. وعام 1989 «ستالينغراد» وفي عام 1992 «ملائكة الموت» الذي عرض في العام التالي بالمركز الثقافي الروسي في دمشق بحضور أوزيروف نفسه. في الذكرى الخمسين للنصر على الفاشية عام 1995 ينتهي أوزيروف من مسلسله التلفزيوني الكبير «مأساة القرن» المكون من 24 حلقة. والغريب أن المسلسل لم يعرض طيلة ثلاث سنوات كاملة على شاشة التلفزيون الروسي، وعندما تم عرضه فيما بعد - أشار أوزيروف إلى أنه «تمت قصصته بطريقة لم يحلم أي شيوعيين بها». أما آخر ما أنهى أوزيروف به رحلته السينمائية - الحربية كان فيلمه «القائد العسكري العظيم جوكوف» عام 1996. ومن الجدير بالذكر أن

الأعمال الثلاثة الأخيرة قد تمت بإنتاج مشترك مع المنتج السوري عبد الرزاق غانم، ومساهمة المنتج السوري نادر الأتاسي (باستثناء الفيلم الأخير). مات أوزيروف عن ثمانين عاماً بعد أن ترك وراءه عدد هائل من الأفلام التي صورت الحرب من شتى الزوايا والمستويات، حيث استطاع أن يمزج بدقة عالية بين الواقعي والمنتخيل من الأحداث والشخصيات، ليغطي مرحلة من أكثر مراحل القرن العشرين تعقيداً ودموية. بالتأكيد يمكن الاختلاف أو الاتفاق مع الخلفية الإيديولوجية لأعمال أوزيروف، وفي ضوء الوقائع والوثائق الجديدة التي ظهرت في العقد الأخير حول هذه الحرب، ولكن من الصعب على أحد أن ينكر الحرفية السينمائية التي صنعت من خلالها هذه الأفلام وقيمتها الفنية العالية التي ستبقى ماثلة أمام أي مخرج يشق طريقه في سينما الحرب.

## السينما الروسية المعاصرة أمام تحدياتها

في كل مرحلة من تاريخ السينما ثمة أسئلة تطفو على السطح وتطرح نفسها بقوة في وجه هذه الصناعة السينمائية أو تلك، ولعل أحد أبرز الأسئلة الملحة في بداية الألفية الثالثة تتعلق بإمكانية استمرار السينمات الوطنية في العديد من الدول أمام المنافسة الحادة من قبل السينما الأمريكية التي تكاد تقصيها تماماً من الوجود. لذلك ليس عبثاً أن يستعر الجدل بين الباحثين والمختصين في غير مكان من العالم حول السينما الواجب على الدولة دعمها. وفي روسيا كان لذلك الجدل نكهة خاصة فرضتها الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد في التسعينات ومعها السينما.

### خارج الرعاية

وشهدت هذه المرحلة تحولات جذرية ليس فقط في الواقع السينمائي، بل وفي البنية الطبقية والثقافية والنفسية لجمهور المشاهدين كذلك. إذ وجدت إحدى أضخم وأعرق الصناعات السينمائية في العالم نفسها لأول مرة خارج رعاية الدولة ودعمها، مما أدى إلى تراجع وتيرة الإنتاج بصورة ملحوظة، وتوقف العمل في الكثير من الاستوديوهات وانتشار البطالة بين السينمائيين والفنيين العاملين فيها، وإفلاس عدد كبير من دور السينما وإغلاقها،

أو بيعها وتحويلها إلى منشآت ترفيهية (كازينوات وديسكوتيك) أو تجارية (صالونات عرض وبيع للسيارات أو الموبيليا ومخازن)، لتفرض الأفلام الأمريكية في الدور المتبقية سيطرتها بصورة شبه مطلقة. كما انحدرت تقاليد الفرجة على نحو مريع وشهدت نسبة الحضور في الصالات تراجعاً غير مسبوق نتيجة تدهور متوسط الدخل لدى السكان، والانتشار المتزايد لأجهزة الفيديو، ومزاحمة التلفزيون بقنواته وعروضه الجديدة والجذابة، التي كانت تلتقط لحظة بلحظة المشاهد المتدفقة والديناميكية لما يجري في البلاد من اضطرابات ومواجهات واغتيالات وفضائح، وكأننا أمام مسلسل من دون نهاية لا ينقصه التشويق أو الأكشن أو الرومانسية، مسلسل لا تضاهيه سوى الميلودرامات المكسيكية ومسلسلات السوب - أوبرا الأمريكية التي اقتحمت بيوت المشاهدين الروس لأول مرة وسحرت أنظارهم وقلوبهم إلى درجة يصعب تصديقها.

كل ذلك أفضى إلى تغييرات بنيوية في نتاجات السينما الروسية وتركيبية أفلامها، فاتجه معظم مخرجيها إلى محاكاة النموذج الهوليوودي لأفلام العصابات بكل ما تحويه من عنف وقتل وابتزاز ومطاردات، وإن كان ثمة بالفعل معادل ومبرر لذلك في الواقع، يتمثل بالمافيا الروسية وتشعباتها وعلاقاتها وسلوكياتها، غير أن معظم هذه الأفلام لم يستطع التوغل إلى عمق الحالة الروسية وخاصيتها الذاتية، ولم تكن حالها بأفضل من ناحية اللغة والوسائل التعبيرية، إذ بدت هذه الأفلام كتقليد سيئ للأصل الأمريكي، لا يؤهلها للتنافس معه في صالات السينما المتاحة له بسهولة. ويشير أحد النقاد إلى

أن خلال العشرة أعوام الماضية لم يستطع سوى فيلمين تحقيق أرباح في شباك التذاكر هما: «حلاق سيبيريا» لنيكيئا ميخالكوف و«الأخ 2» لسيرغي بالابانوف. سبب آخر زاد من اتساع الفجوة بين السينما بتوجهها العام والجمهور، ألا وهو ابتعادها عن ملامسة العديد من جوانب الواقع المعاصر بإفرازاته وتناقضاته وصراعاته وإشكالياته على كافة المستويات والصعد، وتقولبها ضمن أشكال فنية وأجناس فيلمية بعينها لدرجة اختفت معها تقريباً الأعمال الكوميديّة والاستعراضية والتاريخية والاقبّاسات الأدبية وتلك الموجهة للأطفال. لكل ذلك لم يعد أصحاب الصالات أنفسهم يستقبلون أفلام مواطنيهم، ليكتفي الكثير من المنتجين بعرضها على القنوات التلفزيونية، بل وأصبحت تصنع خصيصاً لهذه الغاية، بينما فضّل آخرون التحول نحو إنتاج المسلسلات التلفزيونية، التي وصلت في بعض السنوات الأخيرة إلى أكثر من 35 عملاً.

### الرأسمال يتدخل

جميع هذه التحولات استمرت بفرض تأثيرها حتى بعدما أخذت الصورة تتغير تدريجياً في نهاية التسعينات وبدأ الرأسمال الخاص يتوجه إلى السينما ويضع ثقله فيها، لتشييد أو إعادة تحديث مئات الصالات. وتظهر لأول مرة شبكات من دور العرض مثل «كارو - فيلم» و«امبيريا كينو» المدعومة بشركات توزيع ضخمة تضخ ثلاثة أفلام أسبوعياً، وتتأسس شركات جادة تساهم بصورة فعالة في الإنتاج السينمائي

مثل «إس كي في»، «إن تي في بروفيت»، «سلوفا»، «بيغماليون»، «يوناييتد مولتيميديا بروجيكت»، «أرك فيلم»، «ريكون كينو»، «تريتي» وغيرها.

الدولة عادت هي الأخرى لتتحمل مسؤولياتها تجاه السينما، فزادت من حصتها في الموازنة العامة، لتصل عام 2002 إلى 1.5 بليون روبل، وتتخطى هذا العام البليونين (نحو 67 مليون دولار)، وقد ساهم في هذه الزيادة إلى حد بعيد برنامج الدولة المسمى «سينما روسيا» والذي يتضمن بالإضافة إلى دعم البنى التحتية للسينما في البلاد تمويل 100 فيلم تمثيلي طويل و330 فيلماً تسجيلياً و65 فيلم رسوم متحركة سنوياً، كي تحقق السينما الروسية حتى عام 2005 نسبة لا تقل عن 20 في المئة من مجمل العروض التي تراوح في الوقت الحالي من 3 إلى 7 في المئة فحسب، وترى وزارة الثقافة أن دون هذا الرقم لن تستطيع السينما الروسية أن تمثل ظاهرة اجتماعية وثقافية في المستقبل.

ولعل الصبغة المبالغ في تفاؤلها للبرنامج كانت السبب وراء النقاشات الطويلة حوله والتي لم تتوقف حتى اللحظة، وإنما تزايدت مع فشله في تحقيق غايته هذا العام. فالمسألة من وجهة نظر البعض لا تتعلق بإمكان إنتاج هذا العدد من الأفلام أو لا، وإنما في الغاية من ذلك، فما معنى إنتاج هذا الكم طالما أن معظم الأفلام عاجز عن الوصول إلى الشاشة الكبيرة، وحتى تلك التي تعرض بالكاد تستطيع تغطية ميزانيتها، لتنحصر الأعمال الناجحة بأسماء مجموعة محدودة من المخرجين فحسب مثل الكسي بالابانوف



ونيقولاي لبيدوف ودينيس يفتغنييف والكسندر روكوجكين وفاليري تودوروفسكي ودميتري استراخان وإيغور كونتشالوفسكي. لذلك يدعو هؤلاء إلى التركيز على دعم أكبر لعدد أقل من الأفلام (10 - 15) بغية تحقيق مستوى فني وحرفي عال يؤهلها للمنافسة في السوق. الأمر الذي لا تساعد الموازنة المرصودة في البرنامج على تحقيقه، فإذا ما توقفنا عند ميزانيات بعض الانتاجات البارزة للمقارنة نجد أن «الشرق - الغرب» تكلف 12 مليون دولار «انتي كيلر» 5 ملايين «الحرب» 4 ملايين، هذا من دون التكلم عن «حلاق سيبيريا» الذي وصلت ميزانيته إلى 45 مليون دولار، أو مقارنتها بنظيرتها الأمريكية. على الجانب الآخر لا تبدو القدرة التنافسية للأفلام هي ما يشغل بال الكثير من النقاد الذين يشكون التراجع المريع في سوية السينما الروسية عموماً، وإنجابها المتزايد لأفلام مية لن يشاهدها أحد بعد بضع سنوات، ما يجعل التخوف مبرراً من مساهمة برنامج الدعم في تفاقم الأزمة بدلاً من حلها.

بالطبع إن مفهومي القدرة التنافسية والسوية الفنية قد يلتقيان ولكن ليس بالضرورة، ولعل المثال الأكثر تداوياً اليوم في هذا الصدد يتعلق بالمخرج الكسندر سوكوروف وأعماله، التي على رغم نجاحها في المهرجانات لا تجد الإقبال نفسه من المشاهدين، لكن قدرتها الضعيفة على المنافسة ليست مبرراً على الإطلاق لعدم دعمها طالما أن المشهد السينمائي لا يمكن أن يكتمل من دونها بصفته «ظاهرة اجتماعية ثقافية»، بل لعله يكتسب مشروعيته وغناه تحديداً بوجودها.

والحقيقة أن تصريحات وزارة الثقافة عن طبيعة الأفلام التي تضع لها الأولوية في الدعم تبدو أكثر انسجاماً مع هذه النوعية من الأعمال، إذ من المستبعد أن تحقق سينما الأطفال والأعمال الأولى للمخرجين والأفلام التاريخية وتلك ذات الصبغة الوطنية ضمن المبالغ المرصودة لها قدرة تنافسية لا يمكن كذلك تجاهل أهميتها بأي حال من الأحوال.

### الجمهور المنقسم

وهنا تجدر الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية تتعلق بجمهور السينما في روسيا، الذي تبلور انقسامه بصورة شديدة الوضوح في السنوات الأخيرة، بين أقلية محدودة معظمها من الجيل الشاب ذي الدخل المرتفع والقادر على دخول الصالات الحديثة الفاخرة بعروضها القوية (الأمريكية غالباً) وأسعارها الباهظة، والتي تضخ القسم الأكبر من الأرباح (نحو 70%) على المنتجين والموزعين، وتتمركز بصورة رئيسة في موسكو وسان بيترسبورغ، وبين الغالبية التي ابتعدت عن السينما أو تتراد الصالات الأقل كلفة والمنتشرة في أنحاء البلاد. هذا الواقع دفع البعض إلى الاستنتاج أن على المخرجين الروس إذا ما أرادوا المنافسة حقاً التوجه بصورة أساسية إلى الفئة الأولى المؤهلة لدر الأموال على السينما، بصناعة أفلام تلامس مشكلاتها وواقعها الحياتي وتستجيب إلى أذواقها وثقافتها وتكوينها النفسي.

والحقيقة أن بغض النظر عن عدم توافق إستراتيجية الدولة للدعم مع هذا الاتجاه، لكنه قد يفرض نفسه تدريجياً على الصناعة السينمائية، وذلك لسببين: أولاً أن أصحاب شركات الإنتاج وشبكات التوزيع ينتمون إلى هذه الفئة بالذات، وبالتالي هم قادرون على إدراك احتياجاتها بسهولة، وثانياً أن ابسط قوانين السوق ستفرض عليهم تصنيع بضاعتهم وفق المواصفات المطلوبة من المستهلكين.

عل كل ذلك مجرد افتراض، والسينما الروسية لم تخرج من أزمته بعد على رغم جميع العقبات التي تجاوزتها في الأعوام الأخيرة وتقديمها العديد من الأفلام المثيرة التي نذكر منها: «قبة الدب» لسيرغي بودروف، «منزل الحمقى» لاندريه كونتشالوفسكي، «كوكوشكا» لألكسندر روكوجكين، «الفلك الروسي» لألكسندر سوكوروف، «لنمارس الحب» لدينيس يفتستغنييف، «النجمة» لنيقولاي ليدوف، «الحرب» لألكسي بالابانوف، «لا تفكر بذلك حتى» لروسلان بالتسير، «البذلة» لباخثير خودوينازاروف، «مواضيع تشيخوفية» لكيرا موراتفوا، «سماء. طائرة. فتاة» لفيرا ستوروجيفا، «كوبيك» لإيفان ديخوفيتشني، «العاشق» لفاليري تودوروفسكي، و«في حراك» لفيليب يانكوفسكي من إنتاج 2002.

أما من أبرز أعمال هذه السنة فنذكر «الأب والابن» لالكسندر سوكوروف، «مع الحب ليليا» للاريسا ساديلوفا، «النزهة» لالكسي أوتشيتل، «العجزة» لغينادي سيدوروف، «بابوسيا» لليديا بوبروفا، «كوكتيل» لبوريس خليبيكوف، و«العودة»

للمخرج اندريه زفياغينتسوف الذي نال عنه الأسد الذهبي في مهرجان فينسيا هذا العام. وعلى رغم أنه من الصعب التكهن بما ستقدمه في السنوات المقبلة وإلى أين ستصل، لكن المؤكد أن هذه السينما تمتلك الكثير من مقومات النهضة، ولعل السينما الروسية الجديدة لا تزال في طور المخاض ولم تقل كلمتها بعد في الألفية الجديدة، ومنذ الآن ثمة من يهمس بـ «الموجة الجديدة» في روسيا التي ستترك تأثيرها على السينما الأوروبية بأكملها.

جريدة «الحياة» اللندنية 2004.

# نقد أفلام

## اللجاة

إن موضوعة "قهر المرأة" ليست جديدة على السينما العربية عموماً وفي السينما السورية على وجه الخصوص، فما الجديد الذي جاء به المخرج الراحل رياض شيا في فيلمه اليتيم "اللجاة"، الذي أثار منذ ظهوره عام 1993 الكثير من اللغط والجدال. هذا ما سنحاول تلمسه في هذه المقالة.

يبدأ الفيلم بمشهد لجنائزة يصور ثلة من الرجال يسرون مطأطي الرؤوس خلف بعضهم على وقع صوت همهمة وآيات قرآنية. مشهد سوف يمهّد للمناخ الجنائزي العام الذي يخيم على أجواء الفيلم بأكمله، لينتهي بذات المشهد بعد أن نكون قد أدركنا جوهره والشخص التي تقف خلف المأساة التي أودت إلى هذه الجنائزة ببعدها الواقعي والرمزي معاً. بعد ذلك مباشرة تأخذنا الكاميرا لتتعرف بإيجاز إلى أبطال الفيلم. العمّة أم متعب (ثناء دبسي) التي يوصد قي وجهها باب ضخم لمنزل أخيها. العم الذي ترصده الكاميرا الثابتة في لقطات عامة قبل أن تتحول إلى لقطة قريبة عندما يجلس في غرفته ويتأمل لوحاً حجرياً كبيراً سدت به النافذة لتي تقع أمامه. سلمى (حنان شقير) التي تستعد للنوم مع ابنة عمها وتصورها الكاميرا من خارج الغرفة عبر إطار النافذة التي تبدو كقضبان سجن (مشهد سيتكرر أكثر من مرة للتأكيد على هذه الدلالة)، نسمع من خلالها سلمى تبوح بأمنيّتها الخروج

من هذا المنزل، حتى أنها تأخذ على نفسها عهداً (نذراً) بإشعال عشرة أقراص من الجلة عندما تتحقق هذه الأمنية (أقراص يتم صنعها من روث الحيوانات ومن ثم تجفف وتخزن لاستخدامها في المواقد). لا يمكن أن يغيب عن الذهن هنا الربط المتناقض بين الرغبة في التحرر من جهة وإشعال النار كرمز غارق في الموروث الديني الماضي - الأسطوري حال تحقق هذه الرغبة من جهة ثانية. لذلك في المشهد الذي يليه تماماً سنسمع ترتيل لتمايم دينية يقرأها صبي مقعد مصاب بالشلل السفلي، سيتكرر سماعها عدة مرات في الفيلم (بالإضافة إلى مناجاة القمر والتبارك بهلاله) وكأنها تربط كل حلقاته مرة بعد أخرى في إطار هذا التباين، بل إن محتوى التمايم نفسها يحيلنا إلى جملة من المتناقضات الميتافيزيقية من نوع "يا نفس حتى متى وإلى متى وأنت في عالم الكون تطوفين واردة وصادرة وذاهبة وراجعة... يا نفس ليس من خليل تصحبه فيخشن لك منه جانب إلا ولان لك منه جانب... معتقد لك الغدر والخذلان وأنت معتقدة له الوفاء والمساعدة... فهو دائماً يقابلك بما في جوهره وطبعه وأنت دائماً تقابلينه بما في جوهرك وطبعك... ثم يعقبك بعد هذا كله بالقطيعة الكلية والفرق القاطع على غير جرم أجرمته ولا ذنب جنيته ولا شر صنعته...". وكان هذه التمايم ترسم خلفية لوقائع وأحداث الفيلم ومصائر شخصياته بعدها التراجيدي وضبط إيقاعها الزمني، بل إن حالة العجز الإنساني التي توحى بها والعجز الفيزيولوجي للصبى الذي يقرأها يحيلنا من جديد إلى ذات التباين الصارخ.

الكاميرا الثابتة بدورها ستكون خياراً فنياً يصور أحداث الفيلم بأكمله، فلا نجد لها ترافق الشخصيات في حركاتهم، يدخلون الكادر ويخرجون منه، أما الكاميرا فلا تتحرك، تبقى ثابتة على تفاصيل المكان بحجراته السوداء الكتيمة وجدران الصامتة وطرقه الوعرة الضيقة التي تحاصر الجميع حيث كل شيء يشي بالعزلة والانغلاق على الماضي والطقوس والتقاليد ورتابة الحياة اليومية.

أمنية سلمى لا تفتأ أن تتحقق. بضع مشاهد موجزة ومكثفة وصامتة. تلتقي بشاب يعجب فيها عند نبع الماء، مجموعة من الرجال بعمائمهم البيضاء يدخلون بيت عمها، يأتي العم إلى منزل عمتها ليلاً ويصطحبها معه... لنصل إلى مشهد مفتاحي في إدراك كنه المأساة التي تعيشها سلمى، والتناقض الذي ينبض الفيلم في تحري آثاره. فنشاهدها تبكي في بداية المشهد ومن ثم يمتزج بكائها بالضحك، فهي حزينة لزواجها بشخص بالكاد تعرفه وفي ذات الوقت سعيدة بتحقيق أمنيتها بالحرية، وهو ما يجعلها تفي بنذرها وتشعل النار.

طقوس العرس والتحضيرات له اقتصرت على بضع مشاهد قصيرة ومختزلة في دلالتها الرمزية وتأويلاتها كمشهد الاستحمام، وتحلق مجموعة من النسوة حول منسف كبير وتناولهن اللحم منه، وزغرودة يتيمة تخترق العتمة والصمت المطبق... في دارها الجديدة لا تبدو الأمور كما تمننتها سلمى. تستمر الحياة برتابتها المملة، وزوجها سعيد بملامحه الجامدة الباردة لا يبادلها أي مشاعر حارة أو كلمات (هو لا



ينطق بكلمة واحدة طوال الفيلم)، إلى ذلك توحى العديد من المشاهد بشبهة علاقة جنسية بين زوجها وزوجة أبيه الكهل، كعناقها للزوج ومحاولة استمالاته لمضاجعتها بينما هو يغط في نوم عميق، نظراتها العدائية نحو سلمى وتلك المليئة بالرغبة تجاه سعيد، مشهد سعيد وهو يقود محراث تجره الثيران في الحقل، لقطة مقربة لأبي سعيد والدموع تنهمر من عينيه...

سعيد هو الآخر لا يبدو راضياً عن حياته بفقرها ورتابتها وهواجسها، كل ذلك تنطق به نظراته التي ترنو للبعيد بينما سلمى تضع رأسها على كتفه، وكأنها تهمد للمشهد القادم صباحاً عندما يترك قميصه على مسمار إلى جانب سرير سلمى النائمة، ويغادر بحقيبة الصغيرة مبتعداً في عمق حقل الكادر، لتعود الكاميرا بلقطة قريبة على القميص المعلق وحيداً تهزه الرياح كما هي الحال التي ترك سلمى عليها تماماً. سيعزز هذا الإحساس مشهد لاحق تتلاعب فيه الرياح بكرة يابسة من القش...

من الصعب أن نجزم أيهما أشد قسوة كلمات سلمى التي تعبر عن خيبة أملها الكبيرة بالزواج الذي كانت تمنى نفسها بعده برؤية "ناس وبلاد ودينا" لكن شيئاً من هذا لم يتحقق، أم مواساة عمتها أم متعب لها بكلمات: "ما في شدة على مخلوق دامت... وإن دامت الشدة ما دامت المدة... وإن دامت المدة ما دام صاحبها"... وكأنها ترسم المصير المشؤوم لسلمى كعرافة عتيقة من الزمن السحيق.

للهولة الأولى يبدو فعلاً أن "الشدة" في طريقها إلى الزوال، والأغصان اليابسة قد

تخضر مرة أخرى عندما ستشاهد سلمى وجه المعلم عبد الكريم على سطح الماء بالضبط كما شاهدت زوجها سعيد للمرة الأولى، مما يعزز الاعتقاد أنها ليست مجرد نزعة جمالية تلك التي تقف خلف اللقطتين، من جديد يسعى المخرج إلى التكتيف الرمزي الدلالي لأحد "عناصر الطبيعة الأربعة"، الماء كعنصر ارتبط في الميثالوجيا بمعنى الإرواء والخصب والولادة والتجدد والحياة... فهل ستجدها المياها من العطش كالمرة الأولى...؟ وإلى متى...؟

قصة الحب التي يعيشها الاثنان تصورهما الكاميرا بلقطات عامة تظهر السهوب الشاسعة التي تحيط بهما كفضاء حر لا تقيده أية حدود (كنقيض للغرف المغلقة والمحاصرة بالحجارة البازلتية السوداء). في ذات الوقت يبدوان فيها كائنين صغيرين أضعف من أن يحتملا ثقل هذا الفضاء بمورثاته الراسخة كالحجارة السوداء الصماء التي تحيط بهما. قصة حبهما تصطم بواقع أنها متزوجة، وعليه لا يمكنها أن تتحقق إلا بالهروب، الذي بدا لهما لوهلة سهلاً وبسيطاً، ورفع من أمالهما صديق عبد الكريم المغني حليم الذي يعيش وحيداً ويشدو مواويل العشق ويعوي من حين إلى آخر كالذئب، فيعهما أن جميع مشاكلهم سوف تحل ما أن يصلا إلى دار الشيخ أبو نايف صاحب المنزلة الكبيرة في الجبل.

مع هروب سلمى وعشيقها من الضيقة تنفجر كل التناقضات والتباينات الراسخة في هذا المجتمع الصغير المنغلق والتي مهد الفيلم لها سابقاً كما رأينا، بل ولتأخذ أبعاداً

جديدة وتكشف عن تناقضات أكثر عبثية وسخرية ومرارة. ما أن يسمع العم بهروب ابنة أخيه حتى يخلع كوفيته، وهو فعل يقوم به من أصيب في شرفه ومست كرامته بحسب معتقدات المنطقة (هي عادة قديمة منتشرة عند بعض العرب). في ذات الوقت يستقبل أبو نايف الهاربين المستجبرين به ويؤويهما في داره طالباً من عبد الكريم أن يعد سلمى بمثابة أخته طالما هما تحت سقف بيته، ويعدهما بالذهاب صباحاً للتوسط عند عمها وحل المشكلة. أي أن ثمة مخرجاً للمعضلة المطروحة وعلى أرضية ذات التقاليد والموروث والعادات والدين. فما الذي حدث؟

في اللقاء المنفرد بين الرجلين العم صياح وأبو نايف الحريصين كما بدا على التمسك بمقدساتهم القبلية، والذي تم تصويره من خارج مضافة العم حيث لا نسمع الحوار بينهما، إنما نشاهد ما حدث، وليس على المتابع أن يكون من أبناء المنطقة أو حتى قريباً إليها كي يفهم ما حدث: يغادر العم الغرفة تاركاً الضيف أبو نايف وحده فيها، وبعد لحظات ينهض هذا الضيف ويغادر الغرفة وحده دون أن يقيم أحد بمرافقته ووداعه، يركب فرسه ويغادر مكسوراً مطأطئ الرأس. بعدها فقط نشاهد العم يغلق نوافذ منزله الواحدة تلو الأخرى، وأخيراً يغلق الباب الكبير وراء الضيف. وهكذا دون كلمة واحدة ندرك ليس فقط فشل وساطة أبو نايف، وانغلاق الباب أمام كل وساطة ممكنة في المستقبل، بل وعدم اكتراث صياح بذات التقاليد والأعراف التي بدا ظاهرياً أنه شديد التمسك فيها. وهنا نصل إلى جوهر القضية التي يعريها

الفيلم (والتي لم نصل إلى ذروتها بعد)، ألا وهي تلك الانتهازية والنفعية والازدواجية التي يتم التعامل عبرها مع ما يصور على أنه "مقدسات لا يجوز المس بها" بأي شكل من الأشكال، وفي ذات الوقت القيام بحرقها وحرقها ومسح الأرض بها عند الرغبة والحاجة. كما عندما سيقتحم أحد رجال العائلة منزل العمدة دون استئذان، فتقوم الأخيرة بخلع منديلها عن رأسها كما لو أن الذي يقف أمامها ليس رجلاً والبصاق عليه، لكن حتى هذا لا يوقف ثوران هؤلاء الرجال فيقتحمون غرفة سلمى في بيت زوجها ويقومون بحرق أغراضها وكأنهم يتطهرون بالنار من نجاستها. أما ذاك المشهد حيث يتم سحب نعجة (وحدها دون غيرها) من القطيع ووشمها في وجهها، يأتي في السياق التمهيدي للمصير الذي ستلقاه سلمى.

أخيراً نقلنا الفيلم إلى مستوى جديد من الانتهاكات التي يمارسها "حراس الهيكل" الذي يدعون الحفاظ على المقدسات. كما أنهم لم يحترموا تقاليد الضيافة سابقاً، لن يحترموا تقاليد الاستجارة الآن، مع فارق رئيسي هذه المرة، أولئك الذين سيقتحمون دار أبو نايف ويخرجون سلمى عنوة منه ويسحبونها كما سحبوا الشاة في المشهد الماضي، ويجرونها معهم إلى مصيرها ليسوا هم أنفسهم بل عناصر الشرطة، في إشارة لا تقبل أي لبس إلى توافق مصالح السلطة السياسية السائدة مع مصالح السلطة الذكورية - البطرياركية التقليدية.

وهكذا في مشهد صباحي تجر سلمى مقيدة اليدين خلف خيول الشرطة بعد أن

تحاول ابنة أبي نايف عاجزة الدفاع عنها، ونلمح في لقطة فريية الدموع تسيل على وجنة العجوز أبي نايف الذي طعن في عزته وكرامته، وتغيب سلمى والرجال الذين يقتادونها تدريجياً في الضباب، بينما يخلق أبو نايف أبواب بيته من الداخل منكفئاً على انكساره وظلمته، لينتهي الفيلم بذات الأصوات - الهمهمات الجنائزية المبهمة التي بدأ منها.

إذن القضية التي يطرحها الفيلم أكبر من مجرد قصة حب خالفت الأعراف المتبعة، وأكبر من مسألة "قهر المرأة" الذي تعيشه في المجتمعات المنغلقة، الفيلم لا ينتقد تلك القيود والأغلال المفروضة عليها تحت مسميات الدين أو العادات أو الأعراف أو التقاليد وغيرها فحسب، بل يظهر مدى هشاشة هذه المنظومات وتهافتها وسقوطها أمام المصالح والنزعات الشخصية من جهة، وارتباطها وانسجامها مع المنظومة السياسية المهيمنة من جهة أخرى. لكن الأهم من كل ذلك أن المخرج استطاع أن ينقل كل ذلك ويعبر عنه بلغة سينمائية راقية، تجعل منه علامة فارقة في تاريخ السينما السورية.

## «إيجاد فورستر»

### الصراع والمصالحة مع الذات والآخرين

روب براون ممثل شاب يخوض تجربة التمثيل لأول مرة في حياته ليلعب شخصية جمال وولز التي لا تغيب عن الشاشة إلا في بضعة مشاهد، في فيلم المخرج غاس فان سانت «Finding Forrester» (إيجاد فورستر)، وهو المخرج الذي يتذكره البعض من خلال فيلميه «Drugstore Cowboy» و«My Own Private Idaho» اللذين قدمهما في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وحقق معهما نجاحاً نقدياً كبيراً، ليصل الى قمة نجاحه عام 1997 عندما حصل على جائزة الأوسكار عن فيلمه «Good Will Hunting».

جمال وولز هو نموذج للمعاناة التي يعيشها أي شاب زنجي أمريكي يخرج من الأحياء الشعبية، ليوافه الحياة من خلال نظرة الآخرين المتشككة الى خلفيته العرقية والاجتماعية، ولكنه ليس نموذج بسيط لهذه الحالة، بل أنه نموذج شديد الخصوصية، فهو شاب متفوق في دراسته، كاتب موهوب، شخص واسع الإطلاع والثقافة، ورياضي ماهر. ورغم كل ذلك لا يستطيع التخلص من نظرة العالم إليه. وقد عبر الفيلم عن هذه الحالة في العديد من المشاهد كانزعاج جمال من نعتة بالزنجي، شك البروفيسير في قدراته على

الكتابة، كلماته حول «تجربته الكبيرة في عدم مساعدة الآخرين له»... الخ. منذ الدقائق الأولى للفيلم يلاحظ وولز وأصدقائه في الملعب شخصاً ما يراقبهم من نافذته غير البعيدة، ليقرروا بعد سيل من الأقاويل والشائعات التي يتداولونها فيما بينهم، وبكثير من الخوف التسلل الى شقته ومعرفة هويته، لكن المهمة تفشل ويفقد وولز حقيبتة في منزل الغريب الذي يرمي بها إليه لاحقاً عندما يمر تحت نافذته، ليكتشف وولز أن الغريب قرأ جميع كتاباته، وملاًها بملاحظاته الكثيرة. من هنا تبدأ العلاقة بين الاثنين، وبنفس الصيغة السردية المألوفة للمشاهدين مما تتضمنه من بداية يرفض فيها أحد الطرفين التعاطي مع الآخر، ومن ثم تشهد هذه العلاقة الكثير من التوترات والتصاعد والفتور، الى أن تنتهي بأن يصبحوا أفضل صديقين في العالم.

فالغريب هو ويليم فورستر، (اقتبست شخصيته عن الروائي الأمريكي جي دي سالينجر وأدى دوره الممثل شين كونري) كاتب نشر رواية واحدة في شبابه منذ أربعين عاماً لتصبح من كلاسيكيات الأدب المعاصر، ليعيش بعد ذلك في شقته منعزلاً عن العالم مكتفياً بمراقبته عبر النافذة، إلى أن أتى إليه جمال وولز. وهكذا نعيش حوارية سينمائية سلسلة بين كاتبين، أحدهما وصل الى قمة المجد والشهرة لينكفى على ذاته بعد ذلك، وآخر لم يزل يبحث عن طريقه في الحياة والأدب. ليساعد كل منهما الآخر بالتدرج في الكشف عن نواحي جديدة من شخصيته، والنظر الى نفسه

من زاوية مختلفة، مما يدفعهما وكل على طريقته الخاصة الى التصالح مع الذات ومع العالم. فيخرج فورستر في النهاية من عزلته ويمضي الى زيارة موطنه في اسكتلندا، ويصبح جمال أكثر قوة وثقة بالآخرين. وقد استطاع الممثل الكبير كونري، والممثل المبتدأ براون التعبير عن الحالات النفسية المتنوعة التي عكسها فورستر في عجزته وغضبه وكرهه للآخرين، و وولز في إظهار قوته وهيجانه وتخبطه الداخلي وسكونه الخارجي. لكن لابد من التأكيد بأن فكرة هذه الحوارية وغاياتها، كانت أكبر وأعمق من الصيغة التي تجسدت من خلالها في السيناريو، إذ جاءت شديدة الاختزال، مشبعة بالتفاصيل غير المكتملة، وأحياناً غير الضرورية.

أما المحرك الدرامي الأساسي لهذه الحوارية، فقد تجلى في حصول جمال على منحة دراسية في مدرسة مناهاتن الخاصة، ومواجهته المؤسسة التعليمية والبروفيسور المعتد بنفسه روبرت كروفورد (ف.موري أبراهام) لدرجة رفضه أي نقد يوجه له، كنموذج نمطي للشر قلما تستغني عنه السينما الأمريكية. وتبلغ الحكمة ذروتها عندما يستعير جمال عنوان مقالة لفورستر نشرت منذ زمن طويل، فيكتشف كروفورد ذلك، ويطلب من جمال كتابة رسالة اعتذار وقراءتها أمام الطلاب. فيسأل جمال - الذي لم يكن على علم أن المقالة التي أنتحل عنوانها قد نشرت - من صديقه فورستر التدخل والتأكيد للجميع أن الموضوع من تأليفه، لكن الكاتب الكبير يرفض ذلك كي لا يكشف عن نفسه بعد كل هذه السنين، فيغضب جمال ويتهم فورستر بالجبن إزاء الخروج



من حجرته ومساعدة الآخرين، رغم أنه لا يتوانى عن تقديم شتى النصائح الأخلاقية له، غمن دون هؤلاء «الآخرين» لا معنى لكتاباتهِ التي لا يقرأها أحد... وتتصاعد الحكمة عندما يقوم مجلس الإدارة بعقد «صفقة» مع جمال، مفادها أن المجلس سيغض البصر عما حدث إذا ما استطاع جمال مع فريق المدرسة لكرة السلة الفوز بالبطولة، ولكن مع نهاية المباراة، التي توقفت نتیجتها على رميات جمال الفاشلة الأخيرة، ندرك أنه رفض الصفقة، رفض المساومة على الحقيقة، وقرر أن يخسر المباراة ويربح نفسه.

يصبح واضحاً أن لا مفر أمام جمال إلا الاعتذار العلني، بنفس القدر الذي يغدو فيه واضحاً للمشاهدين أن مثل هذا الاعتذار لن يحدث أبداً. فما لا شك فيه أن الكاتب العجوز فورستر سيتدخل في اللحظات الأخيرة وينقذ صديقه الشاب، وما أن يحدث ذلك حتى نكتشف أنه بخروجه الى العالم لم ينقذ صديقه فحسب، بل ونفسه كذلك.

## «تهريب»

### الزوايا القذرة لحرب المخدرات

«تهريب» فيلم يصور ملامح الحرب ضد المخدرات من خلال نظرة شمولية تعالج مختلف جوانب هذه الظاهرة ومستوياتها: ارتباط السياسة بالمافيا، الأساليب التي يتبعها رجال الأمن في محاربتها، الفساد المستشري في أوساط الشرطة، قنوات التوزيع والبيع ووسائل التهريب، الصراع بين العصابات، وصولاً إلى الضحايا الذين يشكل مدمني المخدرات الشباب الجزء الأهم منهم.

يقوم الفيلم بعرض ثلاثة محاور منفصلة، تشكل مجموعها لوحة بانورامية متكاملة عن عالم المخدرات. وفي كل من هذه الخطوط الثلاث نستطيع أن نتلمس مستويين من مقاربة الموضوع. المستوى الأول يتوقف عند الشخصيات المركزية الفاعلة في الصراع وعواملها: مدير مكافحة المخدرات، الجنرال المكسيكي، زعيم مافيا. والثاني يصور الشخصيات التي تصطدم بصورة مباشرة مع هذا العالم: رجال الشرطة، ابنة السيناتور، الشاهد، القاتل المأجور.... وقد سمح هذا المدخل إلى الموضوع بالكشف عن التناقضات الكبيرة الواقعة بين هذين المستويين، والتفاصيل الكثيرة المرتبطة بهما. إذ في الوقت الذي يسقط فيه العشرات من رجال الشرطة المكسيكيين في حربهم

ضد المخدرات، ولا يتوانى بعضهم كالضابط خافيير رودريغوس (ديل تورو - أوسكار أفضل دور ثانوي لعام 2001) عن المخاطرة بحياته في سبيل القبض على قاتل مأجور خطير. نكتشف بالمقابل تعامل العشرات غيرهم مع المهربين، ليبدو «كمتعهدين في المكسيك». وتصل الفجيعة إلى قمتها عندما نعلم أن الجنرال سالازار (توماس ميليان) نفسه - الذي نعتقد في البداية من خلال ملاحقته للأشخاص المتورطين بقتل رجاله في مقاطعة تيخوانا، أنه مناضل شرس في مواجهة تجار المخدرات - يهدف من وراء تصفيته لتكتل تيخوانا، إلى احتكار تكتل خواريث لسوق المخدرات. أما من يحاول تسريب معلومات إلى إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية «من أجل حفنة من الدولارات» فمصيره رصاصة في الرأس فحسب، كما حدث مع صديق خافيير الشرطي مانولو سانشيز (جيكوب فارغاس).

في المحور الثاني نلاحظ أن منذ اللحظة التي يتسلم فيها السيناتور روبرت هيدسون ويكفيلد (مايكل دوغلاس) منصب رئيس مكافحة المخدرات نجده يصطدم بمجموعة من المعطيات القاسية والمتناقضة، فيظهر اهتمام الدولة منصباً بالدرجة الأولى على الجانب البروتوكولي والدعائي - السياسي لهذا المنصب، وليس على أهميته في «مكافحة المخدرات»، ولا يبدو أن السياسيين متفائلين في هذه الحرب على الإطلاق، مادام أن 25% من الطلاب يتعاطون المخدرات ومادام أن معاهد التأهيل لم تعد تجدي نفعاً مع المدمنين. أما الاصطدام الأكبر الذي يواجهه السيناتور، فيبدأ عند اكتشافه لإدمان

أبنته كارولين ( إريكا كريستينسين) على المخدرات. وفي الواقع إن السؤال الذي تطرحه المحققة على كارولين عما يدفعها إلى المخدرات رغم أنها تعيش حياة مستقرة لأبوين ميسوري الحال، ولديها معدل دراسي ممتاز، وتمارس عملاً تطوعياً، وتشارك في جميع أنشطة المدرسة الرياضية والاجتماعية... هو سؤال عن الأسباب الحقيقية التي تدفع أعداداً كبيرة من الشباب الأمريكي إلى عالم المخدرات. سؤال نستطيع أن نستشف الإجابة عليه من خلال ذلك الحوار الذي يجري بين كارولين وأصدقائها، حيث نكتشف الخواء الروحي المعشش في داخلهم، وعدم قدرتهم على رؤية هدف ما لحياتهم في ظل الفراغ المحيط بهم والرتابة التي تخنقهم وكراهيتهم لكل شيء، لتمسي المخدرات الشكل الأمثل من وجهة نظرهم للتعبير عن وجودهم، والتواصل مع متعة الحياة.

وهكذا يقع السيناتور في تناقض كبير بين منصبه وما يميله عليه من اجتماعات ومباحثات ولقاءات لا تنتهي مع شخصيات كبيرة ومؤسسات ضخمة في حربه ضد المخدرات، وبين ضعفه وعجزه عن إنقاذ ضحية واحدة لهذه الحرب ألا وهي ابنته، ليعترف في النهاية خلال مؤتمر صحفي أنه أمام حقيقة وجود أفراد من عائلاتهم متورطين في عالم المخدرات لا يدري كيف يمكن لهم أن يشنوا حرباً ضد أنفسهم. أما في المحور الثالث فنجد أن الشخصية الأساسية المتمثلة بزعيم المافيا كارلوس أيلالا (ستيفن باور)، تبقى دائماً بمنأى عن معاناة الشخصيات المشاركة في الصراع سواء

تلك التي تعمل معها أو ضدها. ولن يتغير الأمر حتى عندما يلقي القبض عليه ويقدم إلى المحاكمة استناداً لشهادة أحد رجاله ضده. فرجل الشرطة والقاتل المأجور والشاهد وصديقه المقرب آرني (دينيس كيد) جميعاً يقتلون في مراحل مختلفة من هذا الصراع، حتى زوجته هيلينا (كاترين زيتا - جونز) تجد نفسها في مأزق أمام مطالبة رجال العصابات بدفع مبالغ مستحقة على زوجها، ومحاولتها إنقاذ العائلة من الانهيار. أما هو فيعود إلى بيته في النهاية ويتابع حياته كأن شيئاً لم يكن، في إشارة واضحة إلى عجز أجهزة الدولة عن الوصول إلى رؤوس المافيا.

رغم أن المحور المتعلق بعمل رئيس مكافحة المخدرات وإدمان أبنته هو الأطول بين المحاور الثلاث من حيث عدد المشاهد، غير أننا نلاحظ عموماً توازناً في إيقاعها، وتوازياً مدروساً بدقة في سيرورتها. وفي الواقع إن هذه المحاور الثلاث لم ترتبط ببعضها من ناحية الموضوع فحسب، بل ومن خلال الشخصيات الفاعلة فيها كذلك. فمنذ اللحظة التي يباشر فيها ويكفيلد عمله، يشير إليه معاونه أن نقاط تركيزهم هي المكسيك تحديداً، وفي عدة مشاهد متفرقة من هذا الخط ستكون المكسيك وتكتلاتها الإجرامية والعملاء السريون الذين يمكن التعامل معهم في داخلها محور اهتمام رئيس مكافحة المخدرات.

أما التداخل الحقيقي الأول فيبدأ عند لقاء خافيير مع العملاء الأمريكيين، وبعد ذلك ويكفيلد مع ساليزار في المكسيك، ومن ثم لقاء هيلينا مع القاتل المأجور فرانكي،

الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى مقتله على يد من وشى بهم من العصابات المكسيكية. وأخيراً مقابلتها - بعد مشهد عام تم فيه من أمام خافيير - لتجار المخدرات في تيخوانا والوصول معهم إلى اتفاق يخولها (وزوجها) أن تكون الموزع الحصري لبضاعتهم في الولايات المتحدة، ليقرر خافيير في المشهد الذي يليه مباشرة التعاون مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. وتظهر النتيجة المباشرة لهذه اللقاءات الأخيرة جميعاً بعد بضعة مشاهد، فيقتل الشاهد ويخرج كارلوس من سجنه، ويقتل ساليزار ويقبض خافيير على مجموعة إجرامية من تجار المخدرات.

لا بد في النهاية من الإشارة إلى أن ذلك التنوع الأسلوبي الذي أتبعه المخرج الشاب ستيفن سوديربرغ في «تهريب» - بدءاً من اللقطات العامة لشخصيات قليلة داخل معسكر ساليزار، والتداخل الصوتي بين المشاهد، والمونتاج المتداخل لمشهد كارولين وأصدقائها وهم يثرثرون تحت تأثير المخدرات، إلى المشهد الصامت للقاء خافيير مع الصحفيين - كان من الممكن أن يخل كثيراً بتوازن أسلوبية الفيلم لولا زمنه الطويل (147 د)، الذي قد تصب مثل هذه التنويعات في صالحه من جهة التشويق.

## أطفال شاتيلا

رغم كثرة الأفلام التسجيلية التي تبثها المحطات التلفزيونية في العالم، إلا أن معظم هذه الأفلام يتسم بطابع أخباري بحت، غالباً ما تغيب عنه اللمسات الإبداعية، التي من شأنها أن ترتقي بالشخصيات والأحداث الواقعية من مستواها «السردية» والمعلوماتي البسيط، إلى مستواها الدلالي العميق الذي يقوم على سبر أبعادها الإنسانية والروحية والجمالية، أي كل ما جعل السينما التسجيلية ولا يزال فناً راقياً. فالسينما التسجيلية هي «فن الحقيقة»، الذي لا يجعلنا نعي الوقائع فحسب، بل ونتواصل بأحاسيسنا مع كل جزء منها، حيث تتجرد الرؤية من حيادها، لتستحيل إلى نوع من المعاشاة الصادقة، والتأمل في الشرط الوجودي للإنسان. وهذا بالضبط ما تدعونا إليه المخرجة اللبنانية مي المصري في فيلمها التسجيلي القصير «أطفال شاتيلا». لاشك أن العنوان وحده كفيل بإنعاش ذكريات قاسية من فصول المأساة الفلسطينية. ذكريات لا تزال تفتح الباب أمام أسئلة كثيرة، قد لا يستطيع أي فيلم في الوقت الراهن طرحها... لكن الفيلم يتجاوز دهاليز الصمت والسياسة، ليرسم ملامح عالم يفترض أننا نعرفه ونذكر كنهه، فأبطال الفيلم أطفال، يشبهون كل الأطفال في العالم. ذلك ما يخيل لنا للوهلة الأولى، إلا أننا بالتدريج... وكلما أوغلنا الرؤية في دروب هذا

العالم، وبينما نمضي مع الطفلين عيسى وفرح عبر المشاهد المتتالية التي تبدو كفيض من الآلام المتراكمة، تملكنا قناعة بائسة بالغبن، إذ ندرك فجأة ضحالة معارفنا بعوالم الطفولة!! وقد يتساءل البعض فيما لو كانوا أولئك أطفالاً حقاً.

الأطفال في الفيلم ليسوا مجرد كائنات صغيرة، أو رموز تحاول اختزال مأساة بماضيها وواقعها، بل أنهم يتعدون ذلك بكثير، ليمسوا التجسيد الحي واليومي للذاكرة والواقع والأحلام التي فجرتها هذه المأساة، والتي استطاع الفيلم أن يعكس بشفافية عالية ملامحها والترابط العضوي لكل امتداداتها الزمنية، في وعي يفترض أنه لم يزل في طور التكوين، ليصعقنا بعمق واتساق تكوينه.

تواجهنا الذاكرة في الفيلم منذ المشهد الأول، فمن لقطة بانورامية عامة للمخيم، تتوقف الكاميرا أمام طفل يروي لنا «متذكراً» وهو يشير إلى مكان المجزرة كيف كانت الآليات تحمل الجثث المترامية على طول الشارع وترمي بها في الحفر، وبينها كانت خالته التي أطاحت برأسها بلطة، ونتساءل ألم تفتنه حقاً مشاهدة طقوس زراعة القتل ومواسم حصاد الجثث في المخيمات؟ ربما... لكن ألا يعني ذلك أن أطفالاً كانوا في عمره عندما شاهدوا بأعينهم البريئة كل هذا... وما زالوا يتذكرون؟

بعد لقطات وثائقية لاجتياح بيروت، وأخرى لما خلفته المجزرة من آلام وصرخات وجثث وذهول... تطل على خلفية الشارة رؤوس الأطفال من فجوات جدار مهدم مزق وجهه الرصاص، ومن بينها نلمح عيسى - لكننا لا نعي بعد أنه سيكون إحدى



الشخصيات المحورية في الفيلم، إذ يختلط عيسى في اللقطة مع أطفال آخرين، فهو مجرد واحد منهم، والحالة التي يمثلها بكل أبعادها تمسهم جميعاً بصورة أو بأخرى. ومع المشهد التالي مباشرة نبدأ بالتعرف عليه عن كثب: والده أصيب بالشلل وتعذب ومات. ويؤكد أنه مات «لحاليو»... وكأنه يتكلم عن حالة استثنائية للموت الذي ارتبط في وعيه بسبب أكثر إقناعاً يدعى القتل.

في وقفة العيد يمضون جميعاً لزيارة أضرحة ضحاياهم - يتابع عيسى - ومن جديد وسط الأطفال الذين يزينون مواقع الأضرحة نلمح الطفلة فرح كأبي فرد منهم. فالفيلم لم يشأ أن يرسم صورة مجردة، أو متجزئة لعالم الطفولة هذا، عبر حوارات انتقائية لعدد كبير من الأطفال، لكنه استطاع تقديم صورة حية ومتكاملة «لمواطنين» فحسب من سكان هذا العالم، مما جعله أشد مصداقية، وأكثر عمقاً وتأثيراً. وبصورة دائمة كان يذكرنا بشمولية الحالة، عن طريق انتقاله من «العام» المتمثل بحشود الأطفال إلى «الخاص» المتجسد في شخصيتي عيسى وفرح وبالعكس.

مع ظهور كاميرا الفيديو بين أيديهم - التي عكست رؤيتهم الخاصة إلى العالم المحيط بهم، وما يشعرون برغبة في تثبيته وحفظه في الصورة، وكأنهم يحاولون بهذه الطريقة ألا تضيع منهم بعض الوجوه والأشياء واللحظات الحميمة - نبدأ في ملامسة مستوى جديد من الذاكرة، أو مفهوم أكثر تعقيداً يمكننا أن نطلق عليه اسم (الذاكرة المشتركة)، حيث يبعث ماضي الأجداد في ذاكرة الأطفال، لتتحول ذاكرة الجيلين إلى ذاكرة واحدة لا تنفصم.

تنتقل كاميرا الفيديو بين أيدي الأطفال، لنشاهدهم من خلال عدستها المضطربة، التي تتوقف أخيراً أمام عجوز يجيبهم على أسئلتهم متذكراً إحساسه يوم غادر فلسطين، والصعوبات التي واجهتهم في درب الهجرة، والأطفال والعجائز الذي سقطوا من الإعياء، وبدايات تشكيل الفصائل الثورية. وفيما بعد عندما تصل هذه الكاميرا إلى يد عيسى... نشاهد القصة ذاتها تتكرر: عدسة مضطربة تعبر وجوه أصدقائه في الورشة، ووجوه الأطفال في الشارع، ومن ثم يهرع إلى جده ليسأله إن كان يحب العودة إلى فلسطين.

لقد استطاعت المخرجة أن تخلق المعادل البصري المنسجم تماماً في دلالاته مع فكرة (الذاكرة المشتركة) بين الأجيال، وذلك باستخدامها للمونتاج غير المتطابق في الصوت والصورة، ففي حين نشاهد جد عيسى يبيع المياه والحلويات في دكانه الصغيرة، نسمع في نفس الوقت صوت عيسى الذي يخبرنا أن المياه تأتي صفراء وقذرة إلى شاتيلا. ومن ثم نشاهد عيسى جالساً يصغي إلى جده، ليعود ويطغى صوت عيسى، مشكلاً جسراً نتقل من خلاله إلى غرفة «اعترافاته»، حيث يتابع تفاصيل حديثه مع الجد، ونعود مرة أخرى إلى غرفة الجد وهو يتابع الحديث بصوته، لكن المشهد يختتم كما بدأ بصوت عيسى. وهكذا تنساب الذكريات في كلا الاتجاهين من صورة إلى أخرى ومن صوت إلى آخر، وكأنها بهذه الحركة تثبت وجودها مؤكدة على أنها حية وباقية مادام بقي هؤلاء الأطفال أحياء.

إن هذا الأسلوب لم يرتبط بمشهد بذاته في الفيلم، بل امتد ليحيط بالنسيج الدرامي للفيلم بأكمله ويحدد إيقاعه. فبنفس الآلية نتابع الذاكرة في تنقلها بين فرح وجدتها، التي كانت في الرابعة من عمرها عندما أتت إلى لبنان مع أهلها، فعندما سمع جدها بمجزرة دير ياسين خاف على أطفاله «قام قال لروح ع لبنان بتكون هديت الأحوال...» وتنتهي فرح المشهد بكلماتها: «...وبعدهن لهلق بقولوا بكره منرجع ع فلسطين».

ونلاحظ أن هذه الجمل المونتاجية الثلاثة: الأطفال والعجوز، وعيسى وجده، وفرح وجدتها، رغم أنها لا تتبع بعضها مباشرة، إلا أن ارتباطها كان واضحاً تماماً سواء من ناحية الشخصيات (الأطفال والعجائز) أم الحدث الذي تستنهض ذاكرتهم المشتركة عما دفعهم للخروج من فلسطين.

وقبل أن تأخذنا المخرجة إلى ذاكرة أكثر حضوراً، تعود لتؤكد علاقات الخاص والعام في الفيلم وتشابكها. فمن المشهد الذي نرى فيه عيسى وفرح معاً لأول مرة، تنقلنا مباشرة إلى مشهد نراهما فيه يلعبان مع أطفال آخرين. وبعد ذلك فقط نسمع صوتيهما وهما يستحضران الذاكرة في مشهدين منفصلين يجمعهما «الحدث» من جديد.

تخبرنا فرح عن مقتل خاليها محمد وأحمد في حرب المخيمات، لتتابع أمها التفاصيل المؤلمة: لقد استشهد أخاها محمد قبل أن تتم فرح عامها الأول بأربعة أشهر، دون أن

يستطيع الوفاء بوعدده عند ولادتها، والاحتفال بعيد ميلادها... تتوقف الكاميرا على وجه فرح التي يبدو أنها كبرت كثيراً منذ ذلك الحين، ودون أن تحظى بعيد ميلاد واحد للذكرى، فمثل هذه الذكريات ليست لفرح، التي تحتفظ بدلاً عنها بصورة من إحدى الصحف لعمتها التي استشهدت في الاجتياح الإسرائيلي وقد كتب فوقها «الأم تستشهد والطفل يولد حياً».

أما عيسى فيجلس مع جده، صوتاهما يتداخلان، يتذكران شهداءهما أمام صور كبيرة لهم، فخاله أحمد كان واحداً من ضحايا المجزرة، وخاله محمد قطعت قذيفة رقبته، وعمته نعمت سقطت بطلقة طائشة... ولا يخلو تشابه أسماء خالي فرح وعيسى من دلالاته الرمزية حول شمولية الحالة، والتي يؤكد الجدي في نهاية المشهد بقوله أن في كل البيوت شهداء...

هكذا يصبح الأطفال في الفيلم ذاكرة حية لمأساة عمرها خمسون عاماً، ذاكرة تزخر بالجثث المشوهة والأحزان، بصور التهجير والمقاومة، وصور الشهداء المعلقة على الجدران الكئيبة، وقد احتفظوا بقصة عن كل منها، وفي كل واحدة تعرفوا على وجه للموت مغاير للذي سبقه في تقاسيم القباحة والقسوة والوحشية.

ذاكرة كل ما فيها مؤلم ومرعب، لكن الألم لم يعد يخيف الفلسطينيين، لقد اعتادوه وألفوه منذ زمن بعيد، أو يخال إلينا أنه بعيد، وأمسى جزءاً من طعامهم وشرابهم وأحاديثهم وضحكاتهم وأغانيتهم، لقد أمسى جزءاً من جيناتهم، وأطفالهم يحملونه

اليوم وسيحملونه طويلاً بمحض الوراثة، ولعل في هذا يكمن اللغز في قدرة هؤلاء الأطفال على العيش مع كل هذه الذاكرة.

لقد استطاع الفيلم عبر الكثير من التفاصيل الصغيرة أن يرسم بصورة دقيقة ملامح الواقع الذي يعيش في خضمه أطفال شاتيلا، هذه الملامح التي كانت تنتصب على خلفية مشاهد الفيلم حيناً، وتغدو موضوعاً للمشاهد نفسه حيناً آخر، وصلت إلى ذروة العمق والتعبير في مجموعة من المشاهد المتفرقة التي شكلت خطأً درامياً متكاملًا في غاياته، يقوم على رصد لحظات السعادة العابرة التي يحاول الأطفال سرقتها من برائن هذا الواقع، كالنزهة على عربة الطفل غازي الذي يعمل في نقل الرمال والحجارة وبيعها لأصحاب البيوت المهدامة، أو مشاهدة فرقة استعراضية أتت من أوروبا ليوم واحد ومضت، وغيرها من المشاهد التي منحها ثقلها الدرامي وقوتها مشهد أولي يبرز بوضوح ذلك التباين الصارخ بين ما قد توحيه إلينا عيون الأطفال الفرحة وابتساماتهم وضحكاتهم من وهم السعادة، وبين الإحساس الحقيقي بالألم الكامن في أعماقهم. ونقصد تحديداً مشهد استئجار عيسى لدراجة يلهو بها، فإذا نشاهده يعبر بدراجته خرائب المخيم وشوارعه القذرة والموحلة، نسمع صوته يخترق المشهد... ونعلم أن ثمة لحظات تتملك فيها الكراهية هذا الطفل نحو كل شي: البيت والآخرين وحتى نفسه، ليلعن اللحظة التي جاء فيها إلى هذا العالم. يعترف عيسى بهذه الحقيقة، لنكتشف أن الخرائب التي تعشش في روحه أكبر بكثير من تلك

التي نراها في كل بيت وساحة وزاوية للمخيم، وأن ما يبدو لنا كشكل للفرح ليس إلا ألواناً زاهية للحزن.

لقد قدم الفيلم صوراً متعددة عن أقصى ما يمكن أن يحظى به أطفال شاتيلا من الفرح في ظل واقعهم، وجعلنا نلامس الانكسارات الكبيرة التي خلفها هذا الواقع في نفوسهم، لنستنتج بأنفسنا الحجم المأساوي لمعاناتهم.

الفيلم الذي بدأ بمشاهد مفتوحة على ذكريات الماضي، انتهى بمشاهد الأحلام المشرعة على المستقبل. ولم تفرض هذه الصيغة نفسها كإطار زمني ذي قيمة شكلية للفيلم فحسب، بل تجاوزت ذلك للتعبير عن التداخل العضوي لجميع مستويات الزمن في وعي الأطفال. فالفيلم كما قام بالربط بين الذاكرة والواقع، قام بواسطة هذه الصيغة بالربط بين الحلم والذاكرة من جهة، والحلم والواقع من جهة أخرى.

فمن إحد المشاهد الأولى في الفيلم، تظهر حوارات الأطفال مع العجوز، وهي تحمل أسئلة عن الماضي، وأسئلة للمستقبل في آن واحد. ومع هذه الأسئلة الأخيرة يبدأ الفيلم في رسم الأحلام المشتركة، كما رأيناها يرسم الذاكرة المشتركة. فرغم إحساسه الداخلي أن شخصاً في مثل عمره قد لا يرى فلسطين أبداً، يقول العجوز لهم أنه لن يفقد الأمل حتى ولو بلغ المائة، ولا يتوانى حتى عن إخبارهم بمشاريعه الكبيرة عند العودة، إذ كل ما يستطيعه الآن هو الإبقاء على الحلم، وبعثه في أرواحهم. لتنتهي اللوحة مع مشاهد الفيلم الأخيرة حيث نعيش الحلم ذاته مجدداً، لكن هذه المرة

مع الأطفال، وهم يرسمون فلسطين التي يحلمون بإعادة كل شي فيها إلى ما كان عليه: الأرض والبيوت، بل وحتى «الناس يلي أكلوهن... يرجعوهن زي ما كانوا». ومع كلمات عيسى الأخيرة: «بلكي لقيت العصافير هنيك غير هدول... هلق عندك عصفور بتعرف العصفور يلي بره شو بدو يكون لونو... بتمنى أنو يرجعونا عالبلد يلي ألتنا»، نشاهد فرح أمام لوحة جدارية تعج بالألوان الصارخة الزاهية لفلسطين كما يحب هؤلاء الأطفال أن يروها. فالحلم هنا لا يبرز كامتداد للذاكرة فحسب، بل وكبديل بصورته الجميلة للواقع البشع، الذي أخذ يصوغ حتى أحلامهم الشخصية. فإذا كانت فرح تحلم في أن تصبح طبيبة، فذلك لأنها تكره رؤية الصغار يتألمون، وهي إذ ترى أطفالاً ينتشلون الملابس من وسط القمامة، وآخرين يعملون في تصليح الأحذية، تعلم كم من الصغار في المخيم يتألمون. ولعل هذا القبح هو الذي يدفع بها في بعض الأحيان إلى إغماض عينيها عن العالم لرؤية الأطياف الجميلة المتراقصة في العتمة... كما تدفع عيسى للحلم بأن يكون أميراً يقود فرسه في الشوارع ويوزع الأموال على الناس. الأطفال هم الركن الأشد ظلمة في المأساة، ولكن من هذا الركن بالذات تتوالد أكثر الإشراقات صدقاً وتألقاً ودفئاً. لقد استطاع الفيلم أن ييث فينا هذا الشعور، ليسيطر علينا دون أن يفارقنا للحظة واحدة منذ اللقطة الأولى، وحتى المشهد الأخير. واعتقد أن هذه الفكرة قد تمثلت بصورة أو بأخرى في وعي المخرجة وشكلت الهاجس الحقيقي وراء خيارها لموضوعة الفيلم.

في الفيلم بأكمله كان ثمة خطان أساسيان يتوازيان حيناً ويتقاطعان حيناً آخر، ليرسما ملامح الطفولة في المخيم بذاكرتها وواقعها وأحلامها، الخط الأول تبدى في الحوار المباشر مع الشخصيتين الرئيسيتين عيسى وفرح، والثاني في حوار هذين الطفلين مع الآخرين. لكن الفيلم خرج في بعض المشاهد، التي ارتبطت بالحوارات المباشرة مع والدي فرح عن الموضوعات التي طرحها بنفسه، وبصورة أكبر مع السياق العام لأسلوبه. وعلى الرغم مما تنضح به هذه الحوارات من ذكريات قاسية عن الحرب الأهلية، ووقائع لا تقل قسوة يعايشها اللاجئون بصورة يومية، وأحلام تحاول ألا تتكسر على مشارف الواقع، وعلى الرغم من المستوى التعبيري الرائع والمليء بالدلالات والرموز الذي وصلت إليه المخرجة في اختيارها ومونتاجها للمشاهد التي ترافقت والحوار مع والد فرح، والجوانب المأساوية لحياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان التي يعريها هذا الحوار، إلا أننا ندخل هنا في مستوى آخر من الوعي ذي أبعاد مختلفة في جوهرها عن ذلك الذي نتعامل معه في السياق الداخلي للفيلم، وإن تقاطع معه في الكثير من الجوانب.

مجلة «الفن السابع» المصرية 2001.



## لما حكيت مريم

قد تبدو الموضوعة التي يلامسها الفيلم الأول للمخرج اللبناني الشاب أسد فولادكار «لما حكيت مريم» شديدة البساطة، قصة مكررة لم تزل تعيد نفسها، حدثت وتحدثت وستحدث مادام الكثير من المفاهيم والقيم الذكورية المتخلفة تسيطر في مجتمعاتنا العربية. ومن هنا يتساءل المرء ما الذي دفع المخرج للخوض في موضوعة تم التطرق إليها سابقاً في عدد غير قليل من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية العربية؟ السبب فيما أعتقد رغبة المخرج في تقديم هذه الموضوعة التقليدية من خلال رؤيته الخاصة سواء على مستوى الطرح أو على مستوى المعالجة الفنية.

فعلى المستوى الأول نجد فولادكار يركز على التحولات التي تطرأ شيئاً فشيئاً على الزوجين زياد (طلال الجارودي) ومريم (برناديت حديب)، وتغير نظرتهمما تجاه مشكلة عقر مريم وزواج زياد من أخرى، ليؤكد من خلال هذه التحولات على تلك السطوة الهائلة التي تمارسها مجتمعاتنا على أفرادها ليبدوا مستلبي الإرادة تماماً أمام العقل الباطني الجمعي لهذه المجتمعات.

ففي البداية لا تبدو مسألة عدم الإنجاب تشغل الزوجين على الإطلاق، ويبدو الحب الذي يجمعهما قادراً على أن يبقيهما معاً حتى آخر لحظات حياتهمما. لكن ما الذي

يتغير...؟ ما الذي يدفع مريم التي لا تثق بخرافات المشعوذين إلى الإيمان بها بالتدريج وبصورة مطلقة؟ وما الذي يجعل زياداً يخضع في نهاية الأمر إلى رغبات أمه التي تتحول إلى رغبته هو نفسه بإنجاب طفل من صلبه؟ إن لم يكن ذلك العقل الباطني الجمعي الذي يدفعهما إلى الانسياق نحو ذات الأوهام والتصورات التي رفضها في البداية؟ ولعل ظهور الأمهات في الفيلم بوصفه محرضاً أساسياً لهذا الانسياق لا يخلو من الدلالة، إذ تبدو المرأة وكأنها تدعم ذات القيم التي تغذي قهرها من خلال تماهيا معها أو الخضوع لها. والمخرج من خلال هذا الطرح يقدم الواقع كما هو عليه، لا كما يريد ويتمنى الكثيرون له أن يكون، فابتعد عن تقديم نماذج استثنائية أو بطولية، رغم وجودها هي الأخرى في مجتمعاتنا، غير أنها بالتأكيد لا تمثل حالة عامة ولا تعكس عمق المشكلة ومأسويتها.

أما على المستوى الثاني فيظهر تميز الفيلم الحقيقي، وهو يأتي من الأسلوب التهكمي الساخر الذي يسلط فولادكار الأضواء من خلاله على الإشكالية موضوع الفيلم. إذ يظهر موهبة رفيعة ومقدرة كبيرة في إدارة المشاهد والشخصيات بما ينسجم والأسلوب الذي اختاره. ولا شك أن تقديم إشكالية ذات بعد مأساوي بأسلوب تهكمي ساخر أمر شديد التعقيد وينطوي على مغامرة غير محمودة العواقب - وأن يواجهه مخرج في عمله الأول لهو شجاعة كبيرة - إذ يتطلب توازناً دقيقاً وانسجاماً هائلاً بين بعديه المأساوي والساخر كي لا يختل تماسك الفيلم وإيقاعه. وإذا كان فولادكار قد نجح عموماً

في المحافظة على هذا الإيقاع لأكثر من منتصف الفيلم، غير أن تماسكه بدأ يختل في الجزء الثالث منه لصالح الجانب المأساوي. وفي الواقع كان ثمة عنصر آخر يصب في ذات الجانب منذ بداية الفيلم، ألا وهو الموسيقى التي غلفت الكثير من المشاهد بنغمات مبالغ في عاطفتها، بدت متناقضة تماماً مع روح الفيلم ومزاجه العام الذي ظهر حتى في ذلك المشهد - حيث يقوم زياد بغسل مريم - الذي يتكرر كإلزامية طيلة الفيلم ونحن نعتقد أنه نوع من التواصل الحميم، لنكتشف في النهاية أنه على العكس تماماً، يمثل لحظة الفراق المؤلم، إذ يقوم بغسلها قبيل دفنها. لتحمل هذه المفارقة النكهة المأساوية - التهكمية ذاتها التي صبغت الفيلم.

وقد استطاع فيلم «لما حكيت مريم» الذي تم إنتاجه بصورة مشتركة بين المخرج والجامعة الأمريكية في بيروت بكلفة لم تتجاوز 15 ألف دولار أن يحصد عدداً من الجوائز الهامة في المهرجانات الكثيرة التي طافها، كجائزة أفضل فيلم في مهرجان الإسكندرية السينمائي، وجائزة الجمهور في مهرجان فيزول للسينما الآسيوية، وجائزة النقاد في مهرجان مونبليه وكلاهما في فرنسا. الأمر الذي يؤكد أهمية هذه التجربة الأولى للمخرج فولادكار التي حملت في طياتها رؤى إبداعية متميزة تنبؤ بولادة مخرج موهوب.

جريدة «النور» السورية 2003.

## زفاف رنا

كيف يمكن لأمر عادي وبسيط يجري في كل لحظة وفي كل بقعة من الأرض - كالزفاف - أن يتجلى في مكان تعيش كل زاوية من زواياه، كل بيت وحرارة وجامع وكنيسة ومقهى ووصيف وحافلة ظروفًا غير اعتيادية يملئها واقع الاحتلال والقمع والقهر الذي يعايشه الفلسطينيون على مدار الثانية. انطلاقاً من هذه الفكرة يأخذنا المخرج هاني أبو سعد لتتابع خطوة بخطوة تحضيرات رنا وعشيقها خليل لزفافهما على خلفية تعج بالتفاصيل والمواقف الساخرة والمريرة في آن معاً، لنشهد بانوراما زاخرة للحياة الفلسطينية اليومية ومنغصاتها حيث كل شئ معقد ومؤلم واستثنائي. فالحصول على وثيقة ما قد يؤدي إلى سحب الهوية، وإغلاق الحواجز يمكنه أن يمنع في أي وقت رنا و خليل - والآلاف معهم - من أن يلتقيا، والمواجهة بين حجارة الأطفال ورشاشات الجنود لا أكثر من تقاطع طريق، وحيث الجنائز والاعتقالات والإصابات والمواطنون المسلحون من اليهود واحتلال البيوت وكاميرات المراقبة، كلها مجرد تفاصيل «صغيرة» في المشهد العام، الذي تصبح فيه أي صرخة غضب كفيلة باستفزاز أسلحة الجنود الإسرائيليين، ولا يمكن أن يفسر وجود كيس نايلون منسي على جانب الطريق بأقل من قبلة تستنفر الجميع.

قدم أبو سعد هذه البانوراما المأساوية بأسلوب تهكمي، وبشفافية عالية تنأى عن

الشعراوية والمباشرة والخطابية، على خلفية قصة إنسانية بسيطة تنتهي بزفاف رنا على الرغم من كل هذا الكم من الكوابيس اللحظية، بإشارة لعلها لا تقبل التأويل إلى انتصار الحب على الكراهية والحياة على الموت.

لكن هل كانت قصة الزفاف عادية حقاً؟ في الواقع ليس تماماً. فالإشكالية كما يقدمها الفيلم في بدايته تكمن في رفض والد رنا للشخص الذي اختارته، ليقدم لها بدلاً من ذلك لائحة تتضمن أسماء نخبة من وجوه البلد من محامين وأطباء ومهندسين كي تختار أحدهم للزواج، وإلا فسوف يصطحبها معه إلى مصر عند الساعة الرابعة - موعد سفره.

واتضح من سياق الفيلم أنه لم يكن في نيته على الإطلاق معالجة موضوعة القهر الأبوي، لذلك أصبح من البديهي التساؤل عن سبب إقحامها في نسيجه، والإخلال بقوة المفارقة الدرامية التي قدمها وأشرنا إليها بداية. رغم أنه من الصعب تقبل ذلك وتبريره فنياً، لكن يمكن على الأقل تفهمه، إذ بدت هذه الموضوعة الإشكالية - وخاصة عندما رُبط حلها بفترة زمنية قصيرة تسبق موعد سفر الأب - ضرورية ومناسبة تماماً من أجل التصعيد الدرامي في الفيلم القادر على الإحاطة بحجم التفاصيل التي قدمها، ولهذا السبب بالذات لم يأبه المخرج إلى غياب المنطق في موافقة الأب على خيار ابنته بهذه السرعة والبساطة مع نهاية الفيلم. فهل كان من الصعب إيجاد «قصة عادية» حقاً تحقق تلك الإحاطة بواقع استثنائي دون الحاجة إلى هذه الدرجة من التأزيم التي تطلبتها قصة الفيلم؟

ثم أليس غريباً أن يبدو إيقاع الفيلم شديد الرتابة بالنسبة إلى قصة متأزمة تطلبت من رنا البحث عن عشيقها والذهاب إليه في الخليل واتخاذها قرار الزواج والبحث عن المأذون وإحضار ثوب العرس وإجراء المعاملات القانونية وإقناع والدها بالزواج... وكل ذلك خلال بضع ساعات، أو بالنسبة للواقع الأكثر تأزماً الذي يدور الحدث في إطاره ويتأثر بقوة بكل جزئياته.

أعتقد أن السبب وراء تلك الرتابة يعود من ناحية إلى أن الحوار افتقد في معظم أجزاء الفيلم إلى الحرارة والصدق، سواء على مستوى نص السيناريو أم أداء الممثلين، فظهر بارداً باهتاً مقتطعاً إلى أقصى درجة، لذلك لم يستطع إشباع اللقطات بزخم الحالة التي تواجهها الشخصيات وعكس تأزمها، فأضطر المخرج إلى ملء هذا الفراغ بلقطات مطولة من التأمل كما في مشهد الجنائز حيث تتوقف رنا مذهولة بصورة غير مفهومة وسط المشيعين، وكأنها ترى لأول مرة في حياتها شيئاً كهذا، أو الصمت كما في مشهد السيارة التي تحملهم من طريق إلى آخر. ومن ناحية أخرى إلى الثغرات التي تخللت الإخراج، فبدت فكرة العديد من المواقف الدرامية التهكمية أقوى من الطريقة الإخراجية التي نفذت بها كمشهد لقاء رنا لخليل في المسرح على سبيل المثال. أما الانتقال من الحالة الخاصة في مشهد كاميرا المراقبة التي تتقنص تحركات رنا وخليل في الشارع، إلى حالة عامة تعكس ملاحقتها لنوافذ البيوت وأسطحتها في كل مكان لم يكن فقط عديم الجدوى لأن مثل هذا التعميم يستطيع أي مشاهد

أن يستنتجه ذهنياً، بل وأضعف من أهمية الحالة الأولى وعمقها وفعاليتها. دون أن ننسى تلك المشاهد التي نفذت بطريقة تركيبية مفتعلة كمشهد المواجهة بين الجنود الإسرائيليين والأطفال، الذي يمكن لأي لقطة تسجيلية - أخبارية أن تتفوق عليه سواء على مستوى تأثيرها في المشاهدين أو تركيبها الجمالي.

«زفاف رنا» حمل فكرة جميلة ومذهلة، لكن للأسف لم تستطع عناصره من دراما وحوار وتمثيل وإيقاع وإخراج أن ترتقي بها سينمائياً إلى مستواها.

جريدة «النور» السورية 2003.

## جواز بقرار جمهوري

كثيرة القضايا التي يسלט المخرج خالد يوسف الضوء عليها في فيلمه الثاني «جواز بقرار جمهوري»، من الإهمال والتهميش الذي تعيشه الأحياء الشعبية الفقيرة وسكانها من قبل السلطة إلى فساد المسؤولين وسطوة الأجهزة الأمنية، والأهم تلك الصورة التي يرسمها لشخصية رئيس الجمهورية في نظام شبه شمولي يؤهله للإمساك بجميع مفاتيح الحل والربط حتى ليمسي إلهاً كلي القدرة بنظر الجميع.

كل ذلك يلامسه الفيلم بشفافية من خلال قصة بسيطة تنشأ بإرسال هاني رمزي بطاقة دعوة إلى عرسه لرئيس الجمهورية الذي يقرر فعلاً حضور العرس، فتبدأ التحضيرات لهذا «الحدث التاريخي» وتتفجر معها شتى المفارقات الساخرة والمريرة في آن معاً، إذ تنقلب الحياة رأساً على عقب في الحي حيث ستجري مراسم العرس، بعد أن تحول إلى ورشة للإصلاح والتحديث، فتعبد الشوارع وتبلط الأرصفة وتدهن جدران المنازل المتداعية وتثبت مصابيح الإضاءة وتشجر الزوايا وترمم التمديدات الصحية وحتى أسم الشارع يبدل من ميمون القرد إلى ميمون بك القرد!! لكن ليس ذلك وحده ما يشغل بال أهل الحي، فتتراكم على طاولة رمزي آلاف الأوراق التي تحمل همومهم وأحلامهم واحتياجاتهم كي يسلمها ليد الرئيس عند لقائه معه.



غير أن السيناريو لم يستطع إشباع هذا الخط رغم غناه بالتفاصيل والتوسع فيه، فاضطر إلى إقفاله مؤقتاً - بحجة الخوف من الانفلات الأمني الذي قد يحدث في الحي ونقل العرس إلى أحد الفنادق، لتتوقف عمليات الإصلاح وتستبدل بإجراءات معاكسة تعيد الحي إلى ما كان عليه من قبل. وينتقل الفيلم إلى خط آخر، فبعد أن أصبح العرس الذي سيحضره الرئيس موضوع الساعة الذي يتداوله المجتمع والإعلام، ينشب خلاف بين العروسين ويقرران الانفصال، مما يهدد بإلغاء «الحدث التاريخي» المنتظر، وهو ما لا يمكن أن تسمح السلطة به، وتعمل جاهدة إلى رأب الصدع الناشئ بينهما تارة بالكلام الجميل والمفاوضات، وتارة أخرى بالتهديد والوعيد وحبك المؤامرات. إلى أن تنجح أخيراً بمؤامرة تعول على استيقاظ الحب بينهما، وهو ما يحدث ليمضيا إلى العرس الذي أقيم في الحي الشعبي نفسه بعد أن صرح الرئيس برغبته في رؤية «الناس الغلابة عايشة إزاي»، وبالطبع هو - القادم من المريخ - لن يرى ذلك بعد أن تم تلميع الحي وتجميله. أما رمزي فلم ينس الطلبات والتوصيات المتراكمة في غرفته، فيحملها بمساعدة الغلابة أنفسهم ويقدمها للرئيس، وينتهي الفيلم.

المشكلة الأساسية عند تقييم هذه النوعية من الأفلام التفاوت الظاهر بين أهمية الفكرة التي يطرحها والقالب الفني الذي صبت فيه. لكن قبل التطرق إلى بعض الجوانب الفنية للفيلم دعونا نتوقف قليلاً ونتبع الرؤية السياسية التي تبناها. الفيلم يعلن منذ بدايته أنه «لا يستند إلى وقائع تاريخية قد حدثت بالفعل ولكنه

مجرد خيال درامي» رغم أن المشاهد ليس بحاجة إلى هذه الجملة كي يدرك أن هذه الوقائع لم تحدث، لكن هل ما حدث في الفيلم من حيث الجوهر خيال درامي، أم واقع تسجيلي يحدث هنا والآن بدليل ظهور شخصية الرئيس حسني مبارك فيه؟ فهل أنت هذه الجملة نوعاً من التحايل على أجهزة الرقابة التي خاض الفيلم معها معركة طويلة قبل أن تصادق عليه أم لتتسلف إي مقارنة بين الفيلم والواقع؟

صحيح أن الفيلم يشكل إدانة واضحة للنظام السياسي الحاكم لإفقاره المجتمع وإفساده وخداعه وتسلطه عليه حتى في أبسط المسائل. لكن من الضروري هنا أن نلتفت إلى كيفية تناول الفيلم لرأس هذا النظام المتمثل برئيس الجمهورية ودوره في كل المواقف التي يدينها. منذ البداية يبدو هذا الرئيس مهتماً برغبة إنسان بسيط يدعوه إلى عرسه، ويستجيب لها بكل رحابة صدر وعن طيب خاطر، بل ويصر على حضور العرس بكل تواضع في ذات الحي الشعبي حيث يعيش هذا الإنسان، وهي مناسبة كي يشاهد بأم عينه حياة الغلابة، لكنه لا يستطيع... لماذا؟ لأن الحاشية التي تدور في فلكه تمنعه من ذلك. وفي النهاية يحمل بيديه المباركتين أرتالاً من الأوراق التي خطتها الجماهير ليلة العرس. أي أن الفيلم يستثني الرئيس بكل بساطة من الإدانة، فهو شخص طيب ونزيه ومتواضع ومخلص ومهتم بشؤون بلده وشعبه، وكل المشكلة فيمن حوله. وهذه النظرة على سذاجتها ليست جديدة وسنجدها في عدد كبير من الخطابات التي تحيط بشخصية الزعيم الأول في الدولة الشمولية في محاولة

لإخراجها من دائرة الاتهام والإدانة عن كل ما اقترفته أنظمتها القمعية من جرائم وويلات بحق بلادها وشعبها. وإن كنا نقر باستحالة تمرير فيلم يقدم مثل هذه الإدانة وبهذه المباشرة على أرض عربية، غير أن فيلم «جواز بقرار جمهوري» لم يكتف بعدم الإدانة وإنما وقف موقف المدافع والمبرر عن رأس الدولة فاصلاً بينه وبين النظام السياسي الذي أوجده.

على الصعيد الفني وقع الفيلم في عدة مطبات، فهو لم يستطع في بدايته أن يجد مبرراً درامياً قوياً لدعوة الرئيس، إذ يبدو من غير المنطقي أن تنتطح فتاة طراً تحسن بسيط على الوضع المعاشي لعائلتها لدعوة رجالات الدولة من وزراء ومسؤولين إلى زفافها، لينجر الشاب إلى المنافسة ويدعو رئيس الجمهورية شخصياً إليه. كما يبدو من الغريب حقاً أن تحتل معالجة موضوع بهذا الزخم والتشعب والغنى كالذي تطرق إليه الفيلم كل تلك المشاهد الثانوية غير المبررة والتي ليس لها أي وظيفة درامية تصب لصالح هذه المعالجة وخاصة في النصف ساعة الأولى منه.

لا نستطيع أن نجزم بعدم وجود ارتباط بين الفكرة التي استحوذت على النصف الأول من الفيلم حول التغييرات المرافقة لزيارة الرئيس إلى الحي الشعبي وانعكاسها عليه وعلى سكانه، وبين الفكرة التي حركت جزأه الثاني الذي تمحور حول عمل أجهزة الرئيس لإخضاع العروسين للزواج رغم إرادتهما، فالفكرتان مرتبطتان بمفهوم الإرادة العليا للزعيم - التي يقدمها الفيلم على أنها إرادة الأجهزة المحيطة به -

لكن المشكلة أن السيناريو لم يدمجها بصورة متداخلة تؤكد هذه الرابطة، على العكس قام بفصلهما ليس فقط على مستوى السرد وإنما كذلك على مستوى المكان، فأحداث الجزء الأول تجري في معظمها ضمن شوارع الحي وبيوته الفقيرة، بينما ينتقل بنا الجزء الثاني إلى أجواء الفنادق الفخمة والمنتجعات السياحية الفاخرة، مما يعزز ضرورة تداخل الخطين لإبراز ذلك التناقض الصارخ لا فصلهما، هذا إذا افترضنا أن التبدل الجوهري في مكان الحدث جرى في الفيلم من ذلك المنطلق ولم يكن الدافع وراءه مجرد تحقيق الاستجمام البصري للمشاهدين، وهو التبرير الأرجح بغياب مشاهد ذات دلالة واضحة على التناقض المذكور. ومن المفيد التذكير هنا أن ذلك الخط لم يستطع تتبع فكرته حتى النهاية، فالعرس نجح ليس بسبب تدخل الأجهزة بعد كل ما قامت به، وإنما لصحوة الحب بين العروسين!!

أما أكثر ما يلفت النظر في الفيلم فهو عجز المخرج عن المحافظة على إيقاع كوميدي واحد في عمل يحفل بالمفارقات الساخرة النابعة من صلب القصة وخيوطها المتداخلة، ليلجأ في كثير من الأحيان إلى مواقف من خارجها تعتمد المبالغة في التصعيد (اتهم رمزي حماه أنه يتاجر بالمخدرات بمجرد رؤية عناصر الشرطة في بيته أو إدعاء الترك بأن رمزي يتحرش بها على الشاطئ ليقوم شابان ضخمان بتأديبه) أو حتى إلى مشاهد لا لزوم لها حشرت لمجرد الإضحاك (الطريقة الشرهة لتناول رمزي الطعام في الحفلة التي حصل بالصدفة على بطاقات دعوة إليها).

على الرغم من جميع المطبات التي وقع فيها «جواز بقرار جمهوري» على المستوى الفني والفكري يبقى في النهاية فيلماً جريئاً قدم الكثير من الحالات والشخصيات والصور الواقعية لمصر اليوم، الأمر الذي يعني التزام مخرجه بتقديم سينما تحاول أن تكون مختلفة عما هو سائد، وهو أقل ما يمكن أن نتوقعه من تلميذ ليوسف شاهين، رغم أن المرحلة التي تتلمذ فيها لا تعد بنظر العديد من النقاد الأكثر تميزاً وإبداعاً في تاريخ المخرج الكبير.

جريدة «النور» السورية 2003.

## سهر الليالي

ما يحسب بالتأكيد للسيناريسست تامر حبيب والمخرج هاني خليفة جرأتهما التي لا ريب فيها، ف «سهر الليالي» هو فيلمهما الأول وعلى الرغم من ذلك لم تنقصهما الجرأة في الخروج عن الأماط السينمائية السائدة في السينما المصرية اليوم وتقديم عمل ذي نكهة خاصة يحاول ملامسة أربع قضايا شائكة ومعقدة في آن واحد، وبعضها من النوع الذي نادراً ما تتطرق إليها السينما العربية ويعدده البعض من المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها علناً، بل ولم يتوان عن خلق معادل بصري لها. كما كانت لديهما الجرأة للعمل على ثمان شخصيات أساسية على الرغم من الصعوبات والتعقيدات الناجمة عن ذلك سواء على مستوى السيناريو أو الإخراج. لكن من البديهي أن الجرأة وحدها لا تصنع فيلماً ناجحاً وامتقناً فنياً، رغم الحرفية العالية التي ميزت عناصر أساسية في الفيلم ولو بصورة متفاوتة كالحوار والتمثيل والمونتاج والتصوير.

يقدم لنا الفيلم في جزئه الأول أربع ثنائيات ترتبط بصدافة تعود بالنسبة للشباب إلى زمن الجامعة، وترسم كل منها خطأً درامياً يلامس مشكلة محددة. الأول يتطرق إلى الخيانة الزوجية (فتحي عبد الوهاب - منى زكي)، الثاني إلى التفاوت الطبقي بين

الزوجين (أحمد حلمي - حنان ترك)، الثالث إلى عدم التوافق الجنسي بين الطرفين (خالد أبو النجا - جيهان فاضل)، والرابع إلى العلاقة الحرة والهروب من الارتباط من جانب الرجل (شريف منير - علا غانم).

لا شك أن التوقف عند هذا الطيف الواسع من القضايا الإشكالية يتطلب من الفيلم مستوى عالياً من التكتيف. الأمر الذي يحققه الفيلم في بدايته إلى حد ما عندما ينتقل بسرعة بين هذه الثنائيات، غير أن تمهيده للكشف عنها جاء متفاوتاً وأحياناً معدوماً. فبينما ينكشف فعل الخيانة بمشهد واحد، نتوصل إلى إدراك الأسباب التي تدفع جيهان فاضل لطلب الطلاق بصورة تدريجية - بداية من خلال حديثها مع قريب لها ومن ثم عن طريق نظراتها لشاب وسيم وأخيراً عند سماع مكاشفاتها الصريحة في عيادة طبيب نفسي. أما الخط الثاني فيبدو من بدايته مفتعلاً بخلافات ليس لها علاقة بجوهر القضية التي سيطرحها وبالقطيعة التي ستتم لا حقاً بين الزوجين، بل تبدو وكأنها نتاج الضجر من رتابة الحياة الزوجية لا أكثر. المشكلة نفسها تتكرر في الخط الرابع، فالعلاقة التي تجمع شريف منير وعلا غانم تبدو في غاية الرومانسية والجمال، وحتى إذا رأينا في القصة المتداخلة مع هذا الخط والمرتبطة بطموح علا للعمل لدى رجل ثري يكرهه صديقها مقدمات للخلاف بينهما، سوف نفاجأ بأن الخلاف الذي سيقع لاحقاً ليس له أية علاقة بها.

بعد هذه الجولة ينتقل المخرج إلى مشهد مفصلي يجمع الكل في حفلة عيد ميلاد،

إذ تشهد جميع هذه الخطوط من بعده في آن واحد تحولاً دراماتيكياً في الفيلم. فما أن تعود هذه الثنائيات كل إلى بيته حتى تتفجر خلافاتهم دفعة واحدة وكأن ثمة اتفاق ضمني بينهم على ذلك. وإذا كان ذلك متوقعاً ومنطقياً في الخط الأول والثالث، ومحصلة طبيعية لما قدمه الفيلم حتى الآن، فإنه يبدو مفتعلاً وفاقداً لأي أساس سابق وقوي في الفيلم في الخطين الآخرين. لذلك أضطر السيناريو في الخط الثاني أن يستند إلى مشهد الحفلة والتمهيد لخلاف الزوجين انطلاقاً من سلوكهما فيها وجدلها حولها الذي سرعان ما يتصاعد لدرجة أن يتهمها هو بأنها تزوجته كي تغيظ خطيبها السابق وصديقه خالد أبو النجا. وتقوم هي بتعييره بفقره قبل زواجه منها وتذكيره بما قدمته عائلتها له، ليصل خلافاهما إلى نقطة اللا عودة ويترك الزوج المطعون بكرامته البيت.

الخط الرابع يطرح كذلك تأزمه بصورة مفاجئة عندما لا يبدي شريف منير استعداده بعد للزواج من علا غانم فتتركه. غير أن هذا الخط تضمن قصة لا تخلو من دلالة أخلاقية تؤكد أن الالتزام العاطفي والحميمي غير مرتبط بمؤسسة الزواج ويمكن أن يوجد خارجها، فهي لا تقوم بخيانتته مع الرجل الثري (مدحت العدل) على الرغم من أنهما غير مرتبطين في إطارها، وعلى الرغم من الأبواب الكثيرة التي قد تفتح لها فيما لو أقدمت على تلك الخطوة. أما إلى أي حد خدمت هذه القصة منطق انفصالهما فهذه مسألة أخرى، إذ نلاحظ أنه ليس هو من بادر إلى ذلك كنتيجة



مثلاً لتمسكها بالعمل لدى الثري المذكور مع علمها أنه يسعى إلى جسدها أكثر من سعيه لخدماتها الوظيفية، ومعرفتها بكرهيته لأمثاله، مما كان سيربط سلوكه نوعاً ما بالقصة، بل هي التي انفصلت عنه لعدم استعداده للارتباط الزوجي.

وهكذا ينفصل الجميع عن بعضهم، ويجتمع الشباب الأربعة ويقررون القيام برحلة إلى الإسكندرية يتذكرون خلالها أيام الماضي عندما كانوا طلبة وينسون في أجوائها همومهم الآنية.

لنتابع بصورة متوازية التحولات والمكاشفات والأحداث التي تحيط بالشخصيات الذكورية في الإسكندرية من جهة، والشخصيات الأنثوية في القاهرة من جهة أخرى، والتي يفترض أن تقودنا في نهاية الأمر إلى قناعة بالنهاية السعيدة التي آل إليها الفيلم من مصالحة كاملة بين الجميع، بتقديم آليات فعالة من حيث منطقتها الدرامي لحل إشكاليات الخطوط التي قدمها، فهل فعل الفيلم ذلك؟

منى زكي على الرغم من تصريحاتها بعدم قدرتها على احتمال خيانة زوجها المتواصلة لها، لكن يبدو واضحاً أنها متعلقة به ولديها الاستعداد النفسي للتسامح معه عند عودته، وخاصة مع مجيء وليدهما الجديد، الأمر الذي ربما يدفعها كي تصدق أنه سوف يتغير كما وعددها. على الجانب الآخر هو لا يشعر حتى بالنفور من دعوة عاهرة كي تقوم بتسليته وأصحابه، ولا يذكره هذا الوضع للحظة بسبب وجوده بعيداً عن زوجته الحامل في أشهرها الأخيرة! أي أنه في الواقع لم يتغير كما وعد. إذن

المصالحة بينهما تبدو ممكنة، غير أنها مصالحة قائمة على الطيبة والتسامح من جهة والكذب والخداع من جهة أخرى، أي أنها مصالحة مؤقتة وبائسة لا تعبر الأجواء المرحة التي رسمها المشهد الأخير عنها على الإطلاق.

كما بدأت إشكالية الخط الثاني دون مقدمات تذكر، انتهت كذلك دون مبررات تذكر، فصحيح أن أحمد حلمي سيقتنع بحب زوجته له وبأن كل ما كان بينها وبين صديقه أبو النجا قد انتهى بعد حديثه معه (وكأنه لم يكن على قناعة بذلك)، لكن هل يغير ذلك من حقيقة إحساسه الكبير بالمهانة لاكتشافه عدم نسيان زوجته لمنشئه الطبقي وتعييرها له به؟ ربما لتغلب على هذا الإحساس مع مرور الوقت أو بظهور عوامل ما تدفعه إلى ذلك، لكن ما هي المبررات التي قدمها الفيلم كي يتجاوزته بتلك البساطة في بضعة أيام فحسب؟ لا شيء، ضرورات النهاية السعيدة فحسب.

جيهان فاضل بعد تردها الطويل تستسلم أخيراً لغرائزها وعواطفها التي لا تفتأ تثيرها الاتصالات المتكررة والملحة من قبل شاب تعجب به، لكنها عند لقائه وفي اللحظة الحاسمة تتراجع وترفض ممارسة الجنس معه، على الرغم من كل التراكمات التي دفعته إلى هذا اللقاء وجعلتها مستعدة على المستوى النفسي له ومدركة تماماً للغاية منه، فما الذي حدث وجعلها تتراجع؟ إن الحل هنا يحمل طابعاً أخلاقياً أكثر مما هو نتاج الصيرورة الدرامية للحالة التي قدمها الفيلم، إذ كان من الممكن تفهم ذلك التراجع جزئياً فيما لو أن الفيلم مهد له بمشاهد تشير إلى رغبتها في التمسك

بزوجها وبحثها عن إمكانات لمساعدته بشكل من الأشكال، لكن الفيلم لم يفعل ذلك وفضل تقديم حل مصطنع، غير أنه ضروري للوصول إلى الحل النهائي وتحقيق المصالحة انطلاقاً من مبدأ أخلاقي من ناحية وعاطفي من ناحية أخرى يدفعها إلى التسامح معه حتى بعد اعترافه بخيانتها مع العاهرة في محاولة فاشلة لإثبات الذات، وهو في الحالتين لا يمت لأصل القضية المطروحة بأية صلة.

الخط الرابع لم يكن أوفر حظاً من الثاني، فهنا أيضاً لن نجد مبررات كافية لا لانفصال الحبيين ولا لعودتهما، وما يجدر ملاحظته ضمن هذا الخط تركيزه على حجج ومبررات شريف منير لعدم الارتباط أكثر من تسليطه الضوء على ما يمكن للمرأة الشقية أن تعانيه من المجتمع المحيط عند ارتباطها بعلاقة حرة، وتغيير نظرة هذا المجتمع نفسه للمسألة عندما تتعلق بالرجل.

الآن هل كان المطلوب من الفيلم تجاوز جميع هذه النقاط التي تحدثنا عنها أو بعضها على الأقل؟ لا شك أن الفيلم لم يضع نصب عينيه معالجة أو ملامسة الإشكاليات الأربعة التي طرحها في العمق، ولعله لم يرد أكثر من القول بوجودها وتسليط الضوء على بعض جوانبها بصورة عابرة، وهو ما عكسته الأجواء التهكمية والطريفة بأحداثها وحواراتها التي سيطرت على الكثير من مشاهد الفيلم، لكننا لا نستطيع القول بأن الكوميديا هي الأسلوب الذي اختاره المخرج للفيلم، إذ أن الإطار الواقعي الصارم الذي أحاط بالمشاهد ذات الصلة المباشرة بإشكاليات الفيلم

والكثير من إرهاباتها وتداعياتها، ومستوى القسوة الذي أفرزته لا ينسجم إطلاقاً مع الكوميديا المقدمة، ويتناقض بالتأكيد مع الملامسة العابرة والحلول المفتعلة والمركبة للقضايا التي طرحها.

جريدة «النور» السورية 2003.

## إزاي البنات تحبك

في السينما لا يوجد جنس فيلمي راق وآخر متدن من الناحية الفنية، وإنما في كل جنس يمكننا أن نجد هاتين القيمتين. ومن المعروف أن الالتزام بجنس محدد عند صناعة فيلم ما أسهل بكثير من إبداع فيلم يخلق قوانينه الخاصة خارج الأطر المألوفة لهذا الجنس، حيث القوانين واضحة ومختبرة وتوجد مئات النماذج والأمثلة التطبيقية السابقة عليها. لكن عندما لا يستطيع مخرج الالتزام على الأقل بهذا الحد الأدنى من القواعد السينمائية فما الذي سيصنعه؟

منذ البداية وفي سياق تعرفنا على شخصيتين أساسيتين فيه هما علي (هاني سلامة) وعاطف (أحمد عيد) يصدمننا فيلم «إزاي البنات تحبك» بمشاهد هزلية جداً تصور طرق وصولهما إلى الأكاديمية السياحية وتعارفهما وقبولهما في الفحص، ثم وضعهما في غرفة واحدة للسكن. فتبدو هذه المقدمة كأنها تمهد للمناخ العام الذي سيهيمن على الفيلم، وتتأكد هذه القناعة مع تتالي المشاهد واستشفافنا لخيار السيناريست أحمد البيه في بناء المفارقات الهزلية اللاحقة على التباين الحاد بين هاتين الشخصيتين من خلال تنميتهما إلى أقصى حد. فالأول وسيم وأنيق وذكي وغني وقوي والثاني على النقيض من جميع هذه الصفات. صحيح أننا سنجد بعض هذه المفارقات المتناثرة

هنا وهناك في الفيلم عند تفاعل هذين الشابين مع الآخرين، لكن منذ اللحظة التي يبدأ فيها هذا التفاعل مع بدء تودد علي إلى ندى (الممثلة اللبنانية نور) ونشوء العداوة بينه وبين وليد (أحمد رجب) ينتهي الوهم بأننا نشاهد كوميدياً وتطغى أجواء أخرى على الفيلم أقرب إلى الميلودراما، لتفقد المقدمة التهكمية الصارخة مبرراتها، وندخل في تنميط تقليدي آخر يضع الشابين «الطيبين» في مواجهة مجموعة من الطلبة «الأشرار» الذين يتزعمهم وليد، حتى دون مسوغات مقنعة لذلك، إذ تنطلق من رغبة صبيانية في الفوز بالطالبتين المنتسبتين تَوّاً إلى المعهد ندى وبوسي (سمية الخشاب) قبل الآخرين، وقد حاول السيناريست - وهو الذي بدأت مع فيلمه «إسماعيلية رايح جاي» موجة ما سمي الكوميديا الشبابية - لاحقاً أن يدعمها بنصيحة أبوية لـ وليد تدعوه للتقرب من ندى لأن والدها رجل ثري جداً.

ما زاد من ركاكة هذه المواجهة افتقاد معالجتها لأي منطق، إذ لا يبدو مفهوماً على الإطلاق ما يدفع ميرنا (الممثلة التونسية هند صبري) صديقة وليد بالذات والتي تنتظر منه أن يتزوجها، كي تقوم بمساعدته على إفشال العلاقة بين علي وندى لدرجة أن تحاول إغواءه أمام أنظارها!!

عندما نصل في لحظة ما من نهاية الفيلم إلى التساؤل: وماذا بعد. فذلك يعني أن الصراع الدرامي فيه قد انتهى، أما الفيلم فلا. مع وصول الشابين والفتاتين إلى سويسرا بمنحة من الأكاديمية نستشعر هذه اللحظة، فيقدم لنا الفيلم وصلة غنائية

كي لا نضجر، وهي ليست الأولى بطبيعة الحال، فقد حفل الفيلم بأربع أغان طويلة صورت بأسلوب الفيديو كليب الذي يجيده مدير التصوير محسن أحمد صاحب الخبرة في هذا المجال، لكنه استخدم هذا الأسلوب هنا دون أن يلتفت لانسجام ذلك مع طبيعة العمل. على العموم قد يبدو التصوير هو الرابع الأكبر في الفيلم، فكل شيء في داخله نظيف وجميل ومرتب: الطبيعة والوجوه والأماكن والديكورات والملابس... وما على المصور سوى أن يجسدها على شريط السلولويد. هل هي مصادفة أم مجرد توجه بريء؟ لا نستطيع أن نحزم، لكننا سنجد أكثر من إشارة في الصحافة المصرية عن أفلام صنعت خصيصاً لغايات إعلانية بحثة، إذ تعود ملكية أماكن التصوير من قرى سياحية وتجمعات تجارية إلى منتجي هذه الأفلام أنفسهم.

مع النهاية يأبى الفيلم ألا يستنفذ ما تبقى له من عناصر ميلودرامية، فبعد أن قامت «صحوة الضمير» عند ميرنا بإفشاء مؤامرات عشيقها لمدير الأكاديمية، ليفوز الرباعي المذكور بالمنحة إلى سويسرا، يجد المخرج لزاماً عليه معاقبة «الشريير» فيرسله في أعقابهم ليقوم باختطاف ندى، التي سينقذها بالطبع عشيقها البطل عبر مطارقات ومشاجرات على طريقة الأكشن، تنتهي بوصول الشرطة السويسرية في الوقت المناسب، لنصل إلى «النهاية السعيدة» المنتظرة في فيلم هو مزيج من الكوميديا والميلودراما والاستعراض والأكشن، خلط بصورة عشوائية خارج أي اتساق درامي وفني.

جريدة «النور» السورية 2003.

## صاحب صاحبه

منذ البداية يقدم المخرج سعيد حامد في تجربته الجديدة مع السيناريست ماهر عواد شخصيتين تجمع بينهما صداقة قوية لدرجة أن يضحى أحدهما بالبقاء في مصر للعناية بوالدة الآخر المسافر إلى الخليج على الرغم من أن لديه الفرصة ذاتها للسفر. وكل ما سيفعله الفيلم حتى آخر لقطة فيه هو التأكيد على هذه الرابطة الوشيحة التي تجمعهما، لينتهي عملياً من حيث انطلق. صداقتهما لن تتأثر حتى بتلك المواجهة الناشئة بينهما عندما يسعى محمد هنيدي إلى اختلاق شتى الخدع والمقالب الطريفة لحث أشرف عبد الباقي للعودة والبقاء في مصر، والتي قدمت في إطار كوميدي بريء، لتشكل مجموعها المحرك الأساسي للأحداث في النصف الأول من الفيلم. بعد فشل جميع هذه المحاولات يطلق هنيدي ذروة خدعه بإيهام صديقه بواسطة طبيب مزيف أنه مصاب بورم خبيث ولم يتبق من حياته سوى بضعة أشهر، ليتخذ الفيلم في نصفه الثاني محركاً آخر للأحداث يستند إلى التضحيات المختلفة التي يبدي عبد الباقي استعداداه لتقديمها في سبيل صديقه.

ما سيتغير في الفيلم ليس المحرك الدرامي وحده، وإنما الطابع الكوميدي الذي يغلفه كذلك. في الجزء الأول نلاحظ عموماً اعتماد المخرج على نوع من المحاكاة الساخرة،



التي ظهرت في مقطعين طويلين مرة للحالة الخليجية وإفرازاتها من بزخ وتظاهر وخضوع البعض لها ومجاراتها، وأخرى للطقس التفاوضي الذي يؤديه هنيدي وعبد الباقي قبيل زواج جد الأول من والدة الثاني بأسلوب تهكمي ينسجم والوضع الذي انعكست فيه مواقع الجميع. ومن الواضح هنا أن ثمة تفاوت كبير من الناحية الفكرية بين مستوى المحاكاتين. بينما تعتمد المواقف الكوميديية في الجزء الثاني بصورة أساسية على التناقض القائم في شخصية عبد الباقي، بين بخله الذي لا يستطيع التخلص منه في البداية ورغبته في تقديم كل ما قد يفرح صديقه هنيدي، كما تأرجح هذا الجزء بين الكوميديا والنكهة الميلودرامية التي أخذت تغطي عليه، وتخطب مشاعر من نوع آخر عند المشاهدين، لتسيطر عليه بصورة كاملة في النهاية.

كما أن الفيلم تنقل من مأزق إلى آخر، بداية أفتقد لجدية المواجهة بين الشخصيتين - وهو ما كان سيؤجج من قوة الكوميديا - لتأخذ منحى المقالب البريئة التي لا يستطيع الفيلم الاستمرار بها إلى ما لانهاية من خلال محاكاته المتعددة، ليغير منحاه مستمداً طرافته من تناقض إحدى شخصياته، بكل ما يستتبعه ذلك من شحن عاطفي باتجاه التأكيد التدريجي على وفائها للصدقة، أي كي يثبت الفيلم ما أعلنه أصلاً منذ اللحظة الأولى. بالإضافة إلى ذلك يمكننا ملاحظة انفصال المقاطع الكوميديية الأساسية في الفيلم بعضها عن بعض، لدرجة أنه يمكن إعادة ترتيبها أو حتى إلغائها دون أن يشكل ذلك فارقاً. تطلب هذا الانفصام للروابط عناصر أخرى تقوم بسد الفراغ الناشئ،

كأغنية تأتي غالباً في نهاية المقطع أو ظهور شخصية ثانوية ليس لها أي دور وظيفي وتتحرك خارج أي سياق كاللص هشام جمعة، وأحياناً أخرى بروز مشاهد عاطفية ترافقها موسيقا مفرطة في رومانيتها للدلالة عليها.

هذا التفكك الذي حفل به السيناريو، جعل جميع الشخصيات الأخرى في الفيلم باهتة بالكاد نتلمس وجودها، ربما لأنها بالأصل حشرت فيه دون رؤية واضحة لوظيفتها ودورها، اللهم ضرورة تزيين الفيلم بوجه نسائي ينتظر الحبيب الغائب تمثله أميرة نايف، أو اختلاق قصة حب تقليدية عابرة للطبقات تشارك فيها أريهام عبد الغفور، أو الحاجة إلى اسكتشات قصيرة للاستراحة يؤديها مهرج أو عجوزان يهرجان.

مع محمد هنيدي حققت السينما المصرية قبل سنوات إيرادات خيالية تجاوزت العشرين مليون جنيه، ومعه انطلقت موجة مغامرة من الأفلام انتقدها الكثيرون ووقف معها آخرون، لكن يبقى رهانها الأول والأخير على الجمهور، مما يدفعنا للتساؤل هل سيؤدي فشل «صاحب صاحبه» على المستوى الجماهيري لإعادة العديد من المنتجين والمخرجين والنجوم النظر في توجهاتهم السينمائية ونوعية الأفلام التي سيصنعونها مستقبلاً.

جريدة «النور» السورية 2003.

## آلام المسيح

### بين التوثيق التاريخي والخلق الفني

منذ زمن بعيد لم يثر فيلم ما أثاره «آلام المسيح» من جدل وسجال لم ينتهيا حتى اللحظة، ولئن كان من المتوقع أن تتمحور هذه السجلات في معظمها حول قضايا دينية وتاريخية وسياسية تأتي من خارج الفيلم، لتشكّل أحداثه بذلك مجرد حافز لانطلاقها، وهو أمر شبه تقليدي في هذه النوعية من الأعمال، غير أن البناء الدرامي والفني للفيلم ساهم بصورة كبيرة بل وحاسمة في تكريس هذا التوجه. فالفيلم يصور الساعات الـ 12 الأخيرة من حياة السيد المسيح، ويدعي ارتقاءه إلى مستوى الوثيقة التاريخية المقتبسة حرفياً عن الأناجيل الأربعة. وهذا التوجه من ناحية التكتيف الزمني يحمل الكثير من المجازفة في حد ذاته، إذ يجعل من الصعوبة بمكان رسم بورتريه إنساني لشخصية السيد المسيح، من دونه يصبح التماهي أو التعاطف مع عذاباتها التي يقدمها الفيلم على مدى أكثر من ساعتين عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة. بالطبع هذا الكلام يبدو متناقضاً مع الوقائع الكثيرة التي بثتها وسائل الإعلام حول الأثر الكبير الذي تركه الفيلم في نفوس مشاهديه (رجل دين أصيب بأزمة قلبية مات على أثرها، مجرم اعترف بجريمة ارتكبتها منذ زمن... الخ)، لكن

هذا الأثر نابع في جوهره من خارج الفيلم وليس من داخله. فهو منذ البداية استند إلى المخزون المعرفي والوجداني والتمثيل المتأصل في وعي المشاهدين عن حياة وشخصية السيد المسيح، لذلك لم يجد ضرورة في إعادة بناء الشخصية درامياً، فبدت مجردة من مكوناتها النفسية والثقافية والأخلاقية، ومستلثة عن السياق التاريخي الذي جاءت فيه، وبدا تفاعلها مع الآخرين ومع القضية التي كرسَتْ حياتها لها في كثير من المواضع لا مبالياً أو حيادياً بل ومتعالياً، ليعجز بذلك عن أنسنتها.

لا نستطيع الجزم بعدم قصدية ذلك من منطلق تغليب «الإلهي» على «الإنساني» في الشخصية من جهة، والأمانة لتوثيق السرد الإنجيلي من جهة أخرى. وفي هذه الحالة يضعنا الفيلم أمام أكثر من إشكالية، فالحديث عن آلام يستبعد قطعاً «الإلهي» بصفته مجرد لا يمتلك أحاسيس ويدفع إلى المقدمة الجانب الإنساني لشخصية السيد المسيح، والتي يمكن أن نجد لها حقاً مرتكزات في العهد الجديد تدعم هذا الجانب وتحيط بأبعاده النفسية والأخلاقية، غير أن الفيلم لم يقم باستغلالها وتسليط الضوء عليها. هذا دون التأكيد على الخيال الخلاق الذي لا غنى لأي عمل فني عنه والكفيل بخلقها. لكن هل ثمة مجال للخلق الفني في فيلم لم يرد أن يختلق شيئاً؟ الأمر الذي يعيدنا إلى النقطة الثانية - التوثيق. كما هو معروف لم ترو الأحداث الأخيرة من حياة السيد المسيح بنفس التفاصيل في الصفحات الأخيرة من الأناجيل الأربعة، وقد تبدو الخلافات الصغيرة بينها ليست بذى أهمية، لكنها تؤكد هنا أن الدوافع

الفنية وأحياناً السياسية التي حددت الخيارات التي وقعت على بعض التفاصيل دون غيرها لم تكن غائبة عن نسيج الفيلم. فنجد مثلاً بيلاطس البنطي يغسل يديه من دم المسيح فيرد كهنة اليهود عليه «دمه علينا وعلى أبناءنا» فقط في إنجيل متى، وغيبسون اختار هذه الحادثة تحديداً، وفي نفس الوقت لم يرقم بترجمة هذه العبارة إلى التترات الإنكليزية، وهذا خيار آخر لا يمكن تجاهل دور الحملة التي شنتها الجمعيات اليهودية ضد الفيلم واتهامه بالاسامية في تحديده. الأمر نفسه يتكرر مع حادثة إرسال السيد المسيح إلى هيردوس التي لم ترد سوى في إنجيل لوقا ورغم ذلك وقع خيار غيبسون عليها في الفيلم، لأسباب تتعلق بتكثيف حالة ما قبل الصلب في الفيلم. هذا بالإضافة لوجود تفاصيل أخرى لا علاقة لها بأي من الأناجيل كحادثة تعليق المسيح من قدميه فوق الجسر، أو قيام الغراب بفقيء عيني أحد اللصين المعلقين إلى جانبه على الصليب، والتي ربما تكون مقتبسة من مراجع أخرى قيل إن الفيلم أعتمدها مثل مذكرات راهبة من القرن التاسع عشر تدعى آن كاثرين اميرتش. ثم من أين جاء هذا التوصيف لعملية الجلد القاسية كما يقدمها الفيلم، أيضاً كان خياراً ليس له علاقة بأي توثيق من داخل الأناجيل. خلاصة القول إن اتكاء الفيلم على «التوثيق» وإيجاد مسوغات للتركيبة التي طلع بها على هذا الأساس لا يبدو دقيقاً، فالفيلم كان في النهاية قائماً على خيارات محددة بدقة تعكس رؤية محددة لصانع الفيلم تجاه الأحداث التي يصورها، وهذا هو شأن الفن -

فهو في النهاية خيار فكري وإبداعي وتخيلي من دونه يفقد العمل روحه وأصالته، و «آلام المسيح» فقدتها في جوهره أي في شخصيته المحورية والوحيدة عملياً عندما قام بتعريفها من وجهها الإنساني. نعم حاول الفيلم خلق علاقة تراكمية بين بعض المشاهد - الأوقات التي عايشها السيد المسيح ماضياً وصولاً إلى النهاية التي آل إليها، لكن المحاولة لم تكن فاشلة لاستنادها لذات البعد «الإلهي» المجرد للشخصية، أو لاختزال هذه المشاهد واقتطاعها عن سياق يفترض المخرج إدراك المشاهدين لماهيته فحسب، وإنما كذلك بسبب القطع المونتاجي اللفظ لحالات درامية قوية والعودة إلى الوراثة (فلاش باك) إلى مشاهد تسبق الساعات الأخيرة من حياة السيد المسيح ويفترض أن تؤسس للحالة الراهنة، فلا هي أسست ولم تدع المشاهد المقطعة توصل شحنتها الدرامية للمتفرجين.

لكن عن أي متفرجين نحن نتكلم؟ لماذا التركيز على ذلك المتفرج البعيد معرفياً ووجدانياً عن شخصية السيد المسيح وحياته وتاريخه والذي لم يصنع بكل تأكيد ميل غيبسون فيلمه لأجله، وهو ما يمثل الخيار الأكبر له؟ السبب ببساطة أننا نتناول فيلماً وليس وثيقة دينية، وكل فيلم سينمائي هو عالم له استقلالته وقوانينه ومنطقه الخاص، وعندما يعجز أي فيلم بهذا المستوى أو ذاك عن خلق هذا العالم، هذه الوحدة الدرامية والفنية المتكاملة والمتجانسة عضوياً، يعني أن ثمة خللاً بنيوياً في داخله، وهو ما حاولنا الإشارة إليه. من جهة أخرى لن نكون منصفين إذا ما

اتهمنا غيبسون بأنه لم يكن واعياً وموقناً لذلك الخلل، وهو المخرج أو الممثل لأفلام هوليوودية بكل المقاييس مثل «قلب شجاع» و«الوطني» لا مكان فيها لخلل بهذا الحجم. أي أنه لم يكن مجرد خطأ أو صدفة، بل كان تعبيراً عن رؤية واضحة ذي خلفية دينية متمتمة تحاول أن تعيد للسيد المسيح في السينما الوجه «الإلهي» بعد أن حاولت أعمال سينمائية كبيرة مثل «الإنجيل كما رواه متى» لبازوليني و «الإغواء الأخير للمسيح» لسكورسيزي إعادة الاعتبار لوجهه الإنساني وهو ما جعلها تواجهه في حينه بالكثير من العدا والهجوم من قبل الكنيسة، وفي نفس الوقت تقوم بامتهان هذا «الإلهي» على المستوى المادي المتمثل بجسد السيد المسيح من خلال تعريضه لشتى أنواع العذاب، الأمر الذي لا بد أن يترك الأثر الكبير في النفوس وهو ما حدث بالفعل.

إلى ذلك لا يمكننا الحديث عن الفيلم دون الإشارة إلى القضية التي أثارها الكثير من النقاشات حوله، ونقصد تحديداً مسألة العدا للسامية التي رفعت شعارها جمعيات وتنظيمات وشخصيات يهودية مختلفة، وأنساق إليها ومعها بعض الكتاب والصحفيين العرب الذين وجدوا مسوغاً في الفيلم للهجوم على اليهود والصهيونية وإسرائيل جميعاً، مؤسسين هجومهم على «المسؤولية التاريخية» لليهود في قتل السيد المسيح وتحميلها إلى جميع يهود الأرض حيثما وأينما وجدوا. وهو أمر عدا عن أنه يصب في ذات الإدعاء العنصري بأن اليهود «شعب الله المختار» ما دام أن التعامل

معهم يجري على ذات الأساس العرقي المطلق، يؤسس لذات المنطلقات العنصرية التي تطلقها الصهيونية حول «الحق التاريخي» في فلسطين. فبماذا يفيدنا مثل هذا الانسياق الأعمى لمفاهيم تقوم الصهيونية نفسها بالترويج لها؟

موقع «سينمائيون» 2004.



## ما يطلبه المستمعون

عماذا يتكلم فيلم عبد اللطيف عبد الحميد السادس «ما يطلبه المستمعون»؟ نطرح السؤال لأن الإجابة عليه قد لا تكون واضحة تماماً بل وقد يحتمل عدة إجابات، وعلى أساس إجابتنا يمكننا الوقوف عند خطوطه وشخصياته والعلاقات التي يرسمها ودلالاتها، وتحليل كل ذلك في محاولة لتقييمه. هل يمكن عده فيلماً مناهضاً للحرب العدوانية الإسرائيلية لا أكثر؟ لا شك أن الفيلم مناهض لهذه الحرب، بل وناهضها بمعالجة سينمائية جميلة وراقية، لكن تلك ليست الموضوعة الأساسية له، وإلا لاتخذت عناصر البهجة من حب ورقص وموسيقا مساحة أكبر في الفيلم، إن لم تكن المساحة بأكملها كعامل تباين صارخ مع الحرب وما تجلبه معها من دمار وموت وتعاسة وحزن، بينما نجد أن الفيلم لم يركز على هذه العناصر في الضيعة فحسب وإنما كان أميناً للواقع الذي يصوره وقدم نقيضها كذلك. إذن هل يمكن عد الفيلم مجرد لوحة بانورامية تترصد بيئة محددة بما تفرزه من علاقات ونماذج إنسانية متنوعة ومتناقضة تعكس في المحصلة أفراحها وأحزانها الكبيرة والصغيرة في نهاية الستينات من القرن الماضي؟ ذلك ممكن، والفيلم قدم بالفعل هذه البانوراما. لكن عندها لا يعود ثمة معنى لكل تلك المشاهد المتعلقة بالحرب، ويصبح المشهد الأخير بالفيلم

مجرد خيار من بين عدة خيارات محتملة لإنهائه، ويمكن أن يستبدل بأي مشهد - خيار آخر، وتم اعتماده فقط لقوته الدرامية وقدرته على هز مشاعر المشاهدين. أما القراءة الثالثة التي نتبناها وسنحاول البرهنة عليها تقول أن «ما يطلبه المستمعون» هو فيلم عن العزلة بامتياز. فمنذ المشهد الأول وانتقال الكاميرا من صندوق البريد إلى البحر الممتد إلى اللانهاية، يضعنا الفيلم في صميم التناقض الذي يطرحه بين عالم الضيعة المنغلق على نفسه كـ«الصندوق البريدي» والعالم الخارجي اللامتناهي كـ«البحر»، ليصبح الراديو هو الصلة الوحيدة تقريباً التي تربط سكانها بما يجري في العالم من حولهم، بل وأحد المسرات القليلة في حياتهم، لدرجة ترقبهم الأسبوعي لبرنامج «ما يطلبه المستمعون» كل ثلاثاء.

والحقيقة أن معظم شخصيات الفيلم بتركيبتها المتفردة وتفاعلاتها المتبادلة تخلق إيقاعاً خاصاً في الفيلم يعكس مجازياً قطبي هذه العزلة - الضيعة المنغلقة الساكنة والمنطوية على ذاتها، والعالم الخارجي بانفتاحه واضطرابه وهيجانه. يمكننا أن نلاحظ تجسد ذلك بصورة واضحة في الثنائيات المتناقضة التالية: أبو جمال (جمال قبش) الزوج الساكن الصبور، وأم جمال (نبال جزائري) الزوجة الهائجة التي لا تنفك تصرخ بالجميع وتلعن الجميع. الفتاة عزيزة (ريم علي) التي تخفي سرّاً عشقها لجمال، وجمال (إبراهيم عيسى) الذي عبر عن حبه لها راقصاً وصارخاً. صالح (مأمون الخطيب) الساكن دوماً والحزين دوماً والجائع دوماً إلى الطعام والعاطفة والجنس،

ووظيفة (إيمان الجابر) خطيبته الجامحة والراكضة طيلة الوقت هرباً من صرخات سيدها وزوجته. أما سليم الأخرس (فايز قزق) فهو بانفعالاته وتصرفاته عالم منعزل بحد ذاته لا يفهمه في كثير من الأحيان حتى أقرب الأشخاص إليه ويعد الاختزال الأكبر للحالة بقطيبيها.

طيلة الفيلم سوف نتابع انفعالات هذه الشخصيات وتفاعلها مع بعضها في إيقاع متصاعد تارة عبر الصخب والغضب والركض والفرح والرقص والمفرقات والضحك، ويخفت تارة أخرى تحت وطأة الصمت والألم والجوع والكبت والرضوخ والحزن. ليرسم هذا الإيقاع لنا في المحصلة صورة متكاملة عن الإفرازات التي أنتجها واقع العزلة الذي تعيشه الضيعة على مستوى تركيبها الطبقيّة وعلاقاتها وعاداتها وثقافتها... الخ. غير أننا نلاحظ تفوق الخط المتصاعد له وسيطرته على حساب الخط الآخر الذي بدا باهتاً إلى حد ما، على الرغم من القدرات الدرامية الكبيرة الكامنة في شخصيات الفيلم وخطوطه للتعبير عنه.

هل هذه صدفة أم إشكالية أم غاية مقصودة في الفيلم؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من ربطه بألية اتصال الضيعة بالعالم الخارجي إلا وهي الراديو، وهي مسألة جوهرية يقوم الفيلم بأكمله عليها، ولعله لا يمكن تحليل أي مسألة فيه بمعزل عنها. في بداية الفيلم تبدو هذه الأداة مجرد وسيلة للترفيه من خلال برنامج «ما يطلبه المستمعون»، وحتى عندما يُقطع البرنامج بخبر عن الغارات

الإسرائيلية، ينصب غضب أهل القرية على إسرائيل بصورة أساسية لأنها تسببت بقطع البرنامج، وعندما يخبرون البائع المتجول بما جرى نجده لا يأبه كثيراً وينتقل لعرض بضائعه عليهم دون تعليق كبير على الحدث في أحد أكثر مشاهد الفيلم أهمية ودلالة على واقع العزلة المحيط بالضيعة والذي جعلها منغلقة على أفراحها وأحزانها وبعيدة كل البعد عن البلد وما يحيط به، أما تواصلها الحقيقي معه سوف يحدث عندما تفجع فجأة بأحد أبنائها، ولإيصال إحساسها بحجم الكارثة التي وقعت عليها كان لابد من التخفيف قليلاً من الجانب المأساوي في حياتها، ولو على المستوى الشكلي لصالح الجوانب الأكثر مرحاً وفكاهة ورومانسية وصخباً رغم أن أي منها لم يخل من المأساوي بصورة أو بأخرى. ومن هنا يمكننا أن نفهم الدور الوظيفي الذي لعبه اللا توازن في الإيقاع المشار إليه آنفاً.

لكن إلى أي مدى استطاع الراديو فعلاً أن يؤدي وظيفته في الفيلم على النحو المراد منه، كأداة تربط الضيعة بالخارج وتغير من علاقتها معه بالتدرج، وخاصة في مشهد الذروة الأخير مع وصول جثمان جمال إليها حيث التحول سيصبح جوهرياً، وسيكف الراديو عن كونه مجرد أغان بالنسبة لهم، وربما ستجمعهم بعد اليوم نشرات الأخبار أكثر من برنامجهم المحبوب، وأخبار الغارات ستكون رديفة للموت، ولن يعرض البائع المتجول بضاعته ببساطة بعد هكذا خبر، فالضيعة ستغدو منذ هذه اللحظة جزءاً من البلد يتجاوز الجغرافيا لما هو أعمق وأبعد.

هنا تبرز الإشكالية الأكبر في الفيلم، إذ أننا لم نلمس هذا التحول في المشهد المذكور، فالراديو - وإن كنا نسمعه على خلفية الصورة - بقي في هذا المشهد كما كان طيلة الفيلم يبث الأغاني وكأن لا شيء تغير في الضيعة، فافقد الوظيفة التي وجد لأجلها غايتها. لا شك أن هذا التباين بين الصورة والصوت في المشهد، بثقله الدرامي والعاطفي الكبيرين أغريا المخرج بهذا الخيار ولو على حساب المنطق الدرامي للفيلم، وربما لو لم يكن هذا المشهد هو الأخير كان تقبله ممكناً، لكنه كان الأخير. أما على مستوى الصورة، فقد بدت مراسم الجنازة في بؤرة المشهد ومركز ثقله، رغم أنها ليست على هذا القدر من الأهمية في حد ذاتها، فالأساسي في سياق الفيلم هو دلالتها كنقطة تحول في حياة الضيعة، التي تراجع موقعها نتيجة ذلك إلى الدرجة الثانية، وطغت صورتها الجماعية على الانفعالات الذاتية للأشخاص الأكثر قرباً من جمال: عائلته وعشيقته وصديقه الأخرس، القادرة على عكس حجم المأساة بأكثر صورها تعبيراً، فبدت باهتة مقارنة معها. والحقيقة أن ما يسترعي الملاحظة هنا أن علاقة هؤلاء تحديداً بالراديو لم تتغير كثيراً خلال الفيلم حتى بعدما استدعي جمال إلى الجبهة، لذلك كنا بعيدين عن تتبع التحول التدريجي الذي يفترض أنه طرأ بعد ذلك على علاقتهم بالخارج وصولاً إلى ذروته في المشهد الأخير، الذي جعلنا نتكهن بهذا التحول أكثر مما دفعنا للإحساس به.

المكان في الفيلم لعب كذلك دوراً هاماً في التأكيد على مفهوم العزلة وما تولده من

انغلاق وضيق في الضيقة، بدءاً من منازلها التي صورت متباعدة ومنعزلة عن بعضها البعض، مروراً بالغرف الضيقة والأسرة الضيقة، وانتهاء بالبرميل الذي لا يخلو من ذات الدلالة. لكن الأهم من كل ذلك أن الفيلم حافظ على وحدة هذا المكان - الضيقة وأكد مشهدياً على انفصاله عن الخارج طيلة الفيلم تقريباً، ولم يخل بهذه الوحدة إلا في بضعة مشاهد خرج فيها وراء جمال إلى أجواء المهاجع والمعارك والشوارع، وأعتقد أنه أخطأ في ذلك وكسر الحالة التي خلقها وحافظ عليها معظم الوقت دون مبررات تخدم موضوعته، فقبل هذا الكسر القسري لوحدة المكان كنا نرى ما يجري خارج الضيقة من زاوية محددة للرؤية تخص أهلها تحديداً وتتفاعل معه على هذا الأساس، وفي ذلك تكمن إحدى أهم نقاط القوة في الفيلم، غير أنها انتكست عندما أصبحنا فجأة نشاهد هذا «الخارج» من زاوية أخرى لا تفيد على الإطلاق التصعيد التدريجي للزاوية الأساسية التي اعتمدها الفيلم والتحول الجوهرى الذي يطالها في النهاية.

مجلة «الوردة» السورية 2004.

## أوعى وشك

على مدى تاريخ السينما المصرية كان للميلودراما مكانة متميزة في نتاجها، فهيمنت بصورة خاصة في العقود الأولى من نشأتها، كما تشعبت وازدهرت في الخمسينات والستينات، ولم تتوقف عناصرها عن التغلغل في شتى الأعمال خلال السبعينات والثمانينات. ومع نهاية التسعينات وظهور ما اصطلح على تسميته الموجة الشبابية، التي دشنت بداياتها كما يرى البعض فيلم «اسماعيلية رايح جاي» ووصلت إلى ذروتها من ناحية الإيرادات مع فيلم «اللمبي»، عادت الميلودراما لتطل برأسها من جديد في السينما المصرية.

فالبنية الأساسية لهذه الأفلام قامت كما هو معروف على الكوميديا، التي تعتمد منهجياً في الكثير من أنواعها وأجناسها على عناصر ميلودرامية متعددة (شخصيات نمطية، حلول تعسفية للحبكة، نهاية سعيدة...) تنسجم وهذه الأنواع والأجناس. من جهة أخرى نجد أن الميلودراما في السينما والتلفزيون تلجأ أحياناً كثيرة إلى مقومات تنتمي إلى أنواع محددة من الكوميديا. وبالتالي نحن أمام جنسين فيلمين على رغم تداخلهما غير أنهما مختلفان تماماً، وجوهر الاختلاف يعود إلى الثقل الأساسي في بنية كل منهما: ميلودرامي أم كوميدي.

ولعل أحد أكبر إشكاليات «السينما الشبابية» المعاصرة في مصر عدم قدرتها على خلق هذا الثقل الأساسي في العمل، وبالتالي تحقيق إيقاع منسجم للسيرورة الدرامية وتعبيراتها وتجلياتها وتمثلها في داخله. ولتوضيح هذه الفكرة يمكننا تناول فيلم المخرج سعيد حامد «أوعى وشك» كنموذج لهذه النوعية من الأعمال.

من المعروف أن المشاهد الأولى لأي فيلم إما تدخلنا مباشرة في مناخه العام أو تمهد له، أو على العكس قد تضعنا في أجواء مناقضة لمناخه كي تصدمنا به لاحقاً. لذلك إذا ما عندنا إلى المشاهد الأولى في فيلم «أوعى وشك» بعد الانتهاء من مشاهدته لمحاولة فهم الوظيفة التي لعبتها في هذا السياق سوف نصاب بارتباك شديد، إذ يمكننا التأكيد على أنها أدخلتنا مباشرة في أجوائه، طالما أن الجرعة الكوميديية بما حملته من طابع كاريكاتوري للشخصيات الرئيسية الفاعلة واستهزائي تجاه الشخصيات الثانوية المفعول فيها، وسمت معظم مراحل الفيلم وكانت جزءاً فاعلاً في نسيجه. لكن من جهة أخرى يمكننا التأكيد على العكس، أي أنه استخدم بغية صدمنا بأجواء أخرى ذات طابع مأساوي - ميلودرامي أخذت كذلك حيزاً واسعاً في تركيبه، وخاصة في جزئه الأخير.

من حيث المبدأ الأمر بحد ذاته لا يمكن رفضه، لم لا؟ فكل شيء في السينما مباح، حتى ذلك المزج بين أجناس مختلفة وأجواء متناقضة ومستويات انفعالية متباينة، شرط أن يتمكن المخرج من ابتكار قوانين داخلية منسجمة في الفيلم تبرر ذلك المزج



درامياً وفتياً. في حالتنا هذا لم يحدث، والمزج بدا نوعاً من الخلط الاعتيادي لأجناس وأجواء ومستويات انفعالية تتحرك كل منها وفق قوانينها الخاصة وصيغها الجاهزة المستوردة من خارجه.

فالفيلم يستثمر الحالة الكوميديية التي أسسها في المشاهد الأولى، والقائمة بصورة أساسية على المبالغة في سلوكيات الشخصيات الرئيسية حودة (أحمد رزق) وصديقه جعفر (أحمد عيد) وردود فعل الشخصيات الأخرى والاستهزاء والسخرية منها طيلة الفيلم (كأن يعلننا عن وظائف في ليبيا ومن ثم جمع المتقدمين ووضعهم في صحراء تتوسطها شاخسة تشير إلى بلدان عديدة. أو أن يعرض حودة كلباً للبيع على أشخاص بسعر مرتفع ومن ثم يأتي جعفر باحثاً عن كلب مشابه لشرائه بسعر أعلى فيقوم «الحمقى» بشراء الكلب لبيعه لحودة الذي يختفي عن الأنظار) وذلك من خلال خطين دراميين تتركز أحداث أولهما على عمليات النصب التي يقومان بها، وثانيهما على صراعهما مع عبده المجنون - نسيم باشا (طلعت زكريا). ومنذ المشهد الأول حيث يتبدى الصراع بين الثلاثة عندما يرفض عبده إعطاء الطفلين المراهقين حصتهم من عملية النصب التي قاموا بها سوية، ومن ثم انتقام الطفلين منه وسرقته، يؤسس الفيلم لحالة ميلودرامية تقوم على صراع نمطي بين الظالم والمظلوم، ينتهي كالعادة بالقصاص العادل من الأخير، وفي المشهد الذي يليه نرى شاين (حودة وجعفر نفسهما) في زي الشرطة يحصلان مخالفات - أتاوات من السيارات العابرة - وقد عجز

الإخراج كلياً في نقل الإحساس بهذه المسافة الزمنية التي انقضت - لتدخل الصدفـة ويلتقيا مع عبـدو الذي كبر وأصبح نسيم باشا، فيتعرفون على بعضهم البعض ويبدأ في مطارـدتـهما.

وقلنا يؤسس لأن عناصر الميلودراما أنفة الذكر سوف تتوسع وتتطور وتفرض بالتدرج إيقاعها على الفيلم بأكمله. التوسع يأتي مع دخول العنصر النسائي: عائشة (حنان مطاوع) وآية (منة شلبي) حيث ستقع الأولى بحب جعفر والثانية في حب حودة، لتتكشف من خلاله الجوانب الإنسانية والخيرة في شخصية النصابين الظرفين، وكذلك الجوانب اللانسانية والشريرة في شخصية غريمهما نسيم باشا. ويتطور الأمر ليشكل هذا العنصر كما هو متوقع الرادع الأخلاقي للتوقف عن أعمالهما. وعند هذه اللحظة يمكن للمشاهد أن يودع الكوميديا لفترة، ويستسلم لنغمة من نوع آخر. فما أن يقرر حودة التوقف بسبب حبه لآية، حتى ينشب الخلاف بين الصديقين، وتزداد حدة الصدام وينفصلان، ويتذكران طفولتهما ويحنان إليها، ويمضي جعفر إلى آية ويخبرها بحقيقة عملهما، فتصدم بها وتطرد عشيقها حودة الذي خدعت به، وتبكي بلوعة وأسى على حبه الضائع. لكن المأساة لا تستمر طويلاً - فحبها له ونبته الصالحة تسمح لها بالمغفرة، ويعود الصديقان فيتصالحا، ويتحول الجميع إلى شلة من النصابين الشرفاء! أما هدفهم هذه المرة فهو عبده - نسيم باشا بالذات. بعد هذه الدورة الميلودرامية المتكاملة والتي لم يتخللها أدنى حد من الفكاهة، يعود المخرج

من جديد إلى أجواء الكوميديا وبنفس السوية من المبالغة والسخرية والاستهزاء في مشهد ينجح الأربعة فيه بتمثيل دور وفد صيني من رجال الأعمال أمام نسيم باشا، فينجحون في أدائه ويقبضون منه شيئاً بمبلغ كبير. ليقوموا بعد ذلك بإحقاق الحق وإعادة ما نهبوه من فرائسهم السهلة والغبية إليها من جديد. بعد هذه المرحلة يقرر المخرج أن يبهر فيلمه بشيء من التشويق البوليسي، فيخطف نسيم باشا عائشة ووالدها وجعفر، ويتصل مهدداً حودة بقتلهم فيما إذا لم يحضر الأموال والوثائق التي تدل على ماضيه وسرقاته، فينفذ حودة الأمر لكن نسيم باشا لا يكتفي بذلك فيقوم بتقييده داخل غرفة ويفتح جرة الغاز عليه بغية قتله، لكن هيهات... فالقدريّة الميلودرامية لا بد من أن تتدخل من جديد، على صورة عامل تنظيف للبناء يشاهده من خارج نافذة الغرفة ويقوم بإنقاذه، ليلحق بطلنا بالشرير وبعد معركة لا تخلو من الأكشن ينتصر عليه محققاً النهاية السعيدة المرجوة.

وهكذا نجد أن الفيلم تكون من حلقات منفصلة من النغمات والإيقاعات. فبدأ كوميدياً بروح ميلودرامية، لتسيطر عليه لاحقاً إما مقاطع من الميلودراما المطلقة أو الكوميديا المطلقة، ولينتهي ميلودرامياً بنكهة بوليسية. نحن هنا نتكلم عن مجرد نموذج يعاني من إشكالية قلما أصبحنا نشاهد فيلماً مصرياً يخلو منها، على قلة هذا الأفلام التي لم تتجاوز العشرين في العام الفائت.

مجلة «الوردة» السورية 2004.

## «باركوا المرأة»

### عندما يستعاد التاريخ برؤية جديدة

من الطبيعي جداً أن تعود السينما الروسية المعاصرة مرة تلو الأخرى إلى الماضي، في محاولة لإضاءة هذا الجانب أو ذاك من التاريخ السوفيتي للبلاد الذي بقي مغلقاً على الكثير من أسراره طيلة سبعة عقود من الزمن. ولئن بدأت هذه المحاولات بصورة متزامنة مع انطلاق البيروستروكيا في أواسط ثمانينات القرن المنصرم، غير أن اهتمام الأفلام الأولى مثل «صيف 1953 البارد» و«غداً كانت الحرب» و«الذين أنهكتهم الشمس» كان منصباً بالدرجة الأولى على تقديم توصيف جديد للماضي بغية الكشف عن ملامح لم تكن معروفة سابقاً عنه وكان التطرق إليها ضرباً من الاستحالة في ظل المنظومة السياسية السابقة المهيمنة على البلاد والعباد. أما التحليلات الأكثر عمقاً لهذه المرحلة فهي لم تنزل في أطوارها الأولى، وليس فيلم ستانسلاف غافاروخين الأخير «باركوا المرأة» 2003 إلا نموذجاً عنها.

في تلك السنوات اللاحقة للبيروستروكيا ابتعد غافاروخين عن السينما الروائية، واتجه إلى سينما لم يألّفها ولم يتعامل معها يوماً سواء على مستوى الجنس الفني أو المضمون الفيلمي. فاسم غافاروخين ارتبط في السبعينات والثمانينات بصورة لصيقة بأفلام

المغامرات والتشويق، وكان أحد أبرز مخرجي هذا النوع غير المنتشر بكثرة في السينما السوفيتية، واستطاع خلال هذين العقدين تحقيق العديد من الأفلام التي غدت من روائعها الكلاسيكية، ولم تزل تعرض على شاشات التلفزة حتى اللحظة مثل «قراصنة القرن العشرين» 1979 «مكان اللقاء لا يتبدل» 1979 «البحث عن الكابتن غرانت» 1984. لكن ما أن بدأت التغييرات تعصف بالبلاد حتى أنخرط غافاروخين في الحياة السياسية، واتجه إلى السينما التسجيلية محققاً ثلاثة أفلام جعلت منه أحد أهم ممثليها في السينما الروسية المعاصرة. أولها «لا يجوز العيش هكذا» 1990 الذي صور فيه أكثر الجوانب سوداوية وبؤساً في المجتمع الروسي، ليعود في الثاني «روسيا التي أضعناها» 1992 ويتطرق إلى أبرز المحطات المأساوية التي مر الشعب الروسي بها بدءاً من ثورة أكتوبر وحتى منتصف الثمانينات، أما في الثالث «الثورة الإجرامية العظمى» 1994 فتوقف عند هيمنة المافيات على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في مرحلة ما بعد البيروسترويكا. ويغرق غافاروخين في السياسة طويلاً مبتعداً عن السينما، ليعود إليها عام 1999 مع فيلمه «القناص» الذي لا يختلف في توجهه عن الأعمال الروائية التي اعتاد إخراجها، لكن ذلك سيتغير تماماً مع فيلمه الأخير الذي نحن بصدده.

عند الانتهاء من مشاهدة الفيلم قد نعتقد أن ما تابعاها للتو لا يعدو كونه ميلودراما جميلة تبدأ بقصة حب من النظرة الأولى وتختتم بنهاية سعيدة لقصة

حب أخرى لذات الشخصية. لكن هذا الاعتقاد الأولي بحد ذاته يدفعنا لطرح الكثير من التساؤلات حول خيارات المخرج وغاياتها سواء فيما يتعلق ببنية السرد أو المساحة الزمنية التي غطاها الفيلم والتي تصل إلى حوالي ثلاثين عاماً أو التوظيف الدرامي للشخصيات أو المفصلات التاريخية التي توقف عندها والكيفية التي تم فيها ذلك وحتى عنوان الفيلم نفسه، كل ذلك يجعلنا مضطرين لإعادة النظر في رؤيتنا له. في قرية نائية في الجنوب تلتقي فيرا (سفيتلانا خودتشينكوفا) التي لم تتم الثامنة عشرة من عمرها على شاطئ البحر مع ضابط في سن والدها، وتقع في حبه من النظرة الأولى، ولا تمضي بضعة مشاهد حتى تتزوجه وتسافر معه تاركة وراءها أمها وأخاها وأختها الصغيرة، أما الأب فلا نعرف شيئاً عنه. كل ذلك يحدث بسرعة عجيبة وفي أجواء أبعد ما تكون عن الرومانسية، وتنطوي على الكثير من الغرابة: رجل عسكري في منتهى الصرامة لا يعرف وجهه الابتسامة على الإطلاق، ولم يصرح بكلمة حب واحدة أو حتى أي كلمة توحى بالتودد والإعجاب، تتعلق فيه وتقع في حبه فتاة على النقيض منه في منتهى الرقة والود والمرح دون أي مقدمات ومسوغات وتمضي معه. وهكذا يتم تفتيت الرومانسية التي نستشفها في المشهد الأول لفيرا وهي تسبح عارية في البحر وتغني على الشاطئ الرملي لصالح مشهدية قائمة للمسكن الجديد الذي انتقلت إليه مع زوجها لاريتشيف. ولم نقم بتوصيف مسهب لهذه البداية التي قد تبدو متكلفة ومتصنعة إلا لأنها تشكل المفتاح الرئيسي لولوج عالم الفيلم بأكمله كما سنرى لاحقاً.

كل ما سيفعله الفيلم في جزئه الأول الممتد لحوالي ساعة وربع هو التأسيس على هذه البداية بغية تعميقها وترسيخها على خلفية الأحداث التي تمر بها هاتان الشخصيتان. فأحداث الفيلم تبدأ عام 1935، وهو تاريخ لا يخلو من الدلالة، إذ من المعروف أن سلطة ستالين ترسخت بصورة كاملة في منتصف الثلاثينات، ليقدم لنا الفيلم إشارات سريعة ومقتضبة إلى بعض إفرازات هذا النظام داخل المؤسسة العسكرية في البلاد مثل الإعدامات الجماعية للضباط قبيل الحرب، الخسائر البشرية الكبيرة التي تعرض لها الجيش الأحمر في حربه مع فنلندا، الدعاية الكاذبة فيما يتعلق بالحرب مع ألمانيا النازية، انتشار الوشاية بين العسكريين وصعود الانتهازيين منهم إلى المناصب القيادية، التشكيك بوطنية الجنود الذين وقعوا في الأسر لدى النازيين والنظر إليهم بريية لا تخلو أحياناً كثيرة من التخوين المباشر والإعفاء من الخدمة لاحقاً - هذا في أحسن الأحوال.

ليتضح لنا أن اختيار مهنة الزوج كضابط عسكري لم يكن صدفة على الإطلاق، وهذا الخيار لم يكن يسعى لإعادة طرح المآسي المتعلقة بالمؤسسة العسكرية فحسب، إذ أنها لطالما طرحت في سنوات ما بعد البيروسترويك وأصبحت معروفة للجميع، بقدر ما أراد غافاروخين توظيفه في تحليل منظومة كاملة من العلاقات الاجتماعية والتاريخية التي نشأت وترسخت في ظل النظام التوتاليتاري السوفيتي.

العسكري محكوم بالرضوخ، إلى حيث يؤمر بالانتقال عليه أن ينتقل وزوجته، وهنا

الانتقال الذي لا ينفك يتكرر ويتكرر في الفيلم إلى درجة تصل حد العبث التهكمي ليس مجرد فعل إجرائي، فعن طريقه يتم تفتيت المكان ليس بصفته جغرافيا - فالأمكنة لا تسمى في الفيلم - وإنما بوصفه حاضن للبشر والروابط والمشاعر والذكريات، التي تفقدها العائلة في الفيلم مرات كثيرة في ترحالها. وهذه الصيغة الأولية من الرضوخ تتطور تصاعدياً لتمسي أكثر عمقاً وشمولية، عندما يقف لاريتشيف عاجزاً عن مواجهة شتى الانتهاكات الفظيعة التي تتم داخل جسد المؤسسة العسكرية من قبل طغمتها المهيمنة أو ممارستها تجاه الخارج. وهنا يميز غافاروخين عبر الشخصيات العسكرية التي يقدمها بين نوعين من الرضوخ: القسري والذي يمثله لاريتشيف نفسه، والاندماجي المتماهي مع المؤسسة، وفي كلا الحالتين تقوم شخوصه بإعادة إنتاج ممارساتها على من هم أدنى في التسلسل الهرمي داخل المؤسسة أو خارجها. وهذا التمييز لا يأتي بغية وضع النوعين على قدم المساواة وبالتالي إدانتها معاً، أو التفريق بينهما وإدانة أحدهما على حساب الآخر، وإنما الغاية منه تسليط الضوء على تجليات مختلفة للتكيف مع المؤسسة السياسية - العسكرية المهيمنة تبرز على مستوى التركيبة النفسية والسلوكية للشخصيات المقدمة. وبين الضابط الذي يعجز تماماً عن التكيف معها وينهي حياته منتحراً (يؤدي الدور غافاروخين نفسه) وبين الآخر المتكيف إلى درجة الذوبان الكامل فيها يقف لاريتشيف، فكل الصرامة والتجهم والانغلاق والكلام المقتضب والمشاعر المكبوتة لشخصيته التي عكسها ببراعة الممثل



الكسندر بالوييف، كل ذلك ليس إلا شكلاً من أشكال التكيف. فالإنسان يتحول في مقاومته غير المعلنة لبطش السلطة إلى قناع لا نستطيع حتى التكهّن بما يخفي خلفه من مكنونات إنسانية، استطاع الفيلم أن يوحي بوجودها بصورة شفافة، فنحن لا ندركها وبالكاد نستطيع تلمسها، غير أننا حتماً نشعر بها في مكان ما داخل الشخصية، وبصورة خاصة من خلال علاقة لاريتشيف مع زوجته فيرا.

إذ أننا على المستوى الظاهري لهذه العلاقة سنرى أماماً رجلاً قاسياً تقليدياً إلى أقصى حد، منذ اللحظة الأولى للزواج يوضح بصيغة الأمر الأساس الذي يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الطرفين من وجهة نظره: الرجل عليه أن يعمل ويجني الأموال والمرأة عليها أن تعتني بالمنزل وتؤمن له الراحة داخله. وهذا الأمر - كأمر عسكري - غير قابل للنقاش والجدال وإنما للتنفيذ فحسب، وهو ما تدعن فيرا طواعية له، وتستمر في ذلك حتى عندما يطالبها بالتخلي عن «أبنائها» واحداً تلو الأخرى فيجرها أن تجهض طفلها الأول، ومن ثم يأخذ أبنه الذي وجدت فيه تعويضاً عن أمومتها المفقودة بعيداً عنها ليضعه في مدرسة داخلية للأيتام، ومن ثم تخسر طفلي صديقتها ماشا سمولينا الممرضة في إحدى المشافي خلال الحرب عندما يقرر حملها معه إلى مكان جديد.

وهكذا يعيد الزوج الراضخ للمؤسسة العسكرية إنتاج ممارساتها القمعية الفوقية تجاه الزوجة التي ترضخ بدورها وكأنها فرداً في ذات المؤسسة، بينما يحدث ذلك في

إطار المؤسسة الأبوية المهيمنة عليها. والحقيقة إن قسوة لاريتشيف تجاه فيرا تبدو أبوية بكل معنى الكلمة، والغاية منها ليس تحطيمها معنوياً أو جسدياً - فهو لم يقم مرة واحدة بشتمها أو ضربها - وإنما حمايتها وتأهيلها للتكيف مع الواقع المحيط الذي لا يريد أن ينجب طفلاً في ظله، ويخشى ألا يستطيع طفله الأول التأقلم معه إذ ما أفسده فيرا بدلالها وجعلت منه إنساناً هشاً. لنصبح أمام حالة من التجاذب والتماهي بين المؤسستين - العسكرية والأبوية في مواجهة المرأة التي تخضع لها بصدر رحب.

مع موت لاريتشيف يبدأ الجزء الثاني من الفيلم والذي لا يستمر أكثر من 45 دقيقة وتسيطر على مجرياته أربعة نساء: فيرا ووالدتها وفيرا الصغيرة أبنة ماشا والممثلة الشهيرة والمتقاعدة كونينا التي لم تعد أجواء المدينة تناسبها، فتنتقل للعيش معهن. أي أننا إزاء ثلاثة أجيال من النساء تعيش بمعزل عن الاستبداد الذكوري، لنعود إلى ذات الحالة التي بدأ منها الفيلم، مع عدة فوارق جوهرية، فالأسرة الجديدة لا تربطها صلة الدم وحدها لتنتهي هذه الصلة تماماً مع موت الأم، وهي إشارة واضحة إلى التفكك الذي أصاب الروابط الأسرية التقليدية داخل المجتمع السوفيتي والشكل الجديد من العلاقات التي حلت مكانها، كما لا يمكننا أن نتوقع أن يعيد التاريخ نفسه بالنسبة لفيرا الشخصية الرئيسية، فهي لم تعد تلك الفتاة المراهقة التي يمكن أن تنساق ببساطة وراء مشاعرها، وإنما امرأة ناضجة خبرت الحياة وعرفت

حلوها ومرها في تنقلاتها المستمرة، وتوسعت الخيارات المتاحة أمامها بعد نجاحها على الصعيد المهني وإدارتها لفندق يتيح لها الاختلاط اليومي مع عدد غير محدود من الرجال. لكن توقعاتنا سوف تخيب تماماً، وتقع فيرا للمرة الثانية في حب رجل عسكري في عمر والدها وله الكثير من الأولاد والأحفاد. ولئن عارضت والدتها في المرة الأولى ارتباطها بلاريتشيف، نجد أن أعضاء أسرته الجديدة يرحبون بخيارها ويفرحون لأجلها ويحزنون كذلك عند اعتقادهم أنه تخلى عنها، لتعود وتعم الفرحة الجميع عندما يطرق «الأب العسكري» بابهم مجدداً للزواج منها، وينتهي الفيلم مع هذه «النهاية السعيدة» بعد أن يذكرنا بلقطة في بدايته تجمع بين لاريتشيف بلباسه العسكري وفيرا بجمالها الروسي النموذجي. وهنا لا يعود ثمة لبس في المستوى التعميمي الذي يرتقي الفيلم إليه من خلال ربطه بين الجذور العميقة للنظام الأبوي في روسيا وبين تقبل المواطنين السوفيت للنظام التوتاليتاري طيلة سبعة عقود. ونشير في هذا السياق أن «ستالين أب الشعوب» كان أحد أكثر الشعارات تداولاً في المرحلة الستالينية التي تبدأ أحداث الفيلم خلالها، ونشهد معها تعميم العسكريةتاريا على كافة بنى المجتمع بما في ذلك الأسرة، حيث المرأة هي الأكثر معاناة من بطش المنظومة الديكتاتورية - الأبوية وفي الوقت ذاته هي أكثر من خفف من تبعاتها على المستوى الإنساني.

مجلة «الوردة» السورية 2005.

## تحت السقف

الفيلم الأول. من المؤكد أنه يعني الكثير لأي مخرج في العالم، فكيف الحال عندما يتعلق الأمر بمخرج يعيش في بلاد يعد فيها الوقوف وراء الكاميرا لتصوير فيلم روائي طويل فرصة ذهبية قد لا تتكرر إلا بعد عشر سنوات، كما أنها لم تأت إلا بعد نحو عشر سنوات من التخرج الأكاديمي. من هنا يخلق تشويق استثنائي لدى المتابع السوري عما سيحمله مثل هذا الفيلم، ومما يرفع من وتيرة هذا التشويق أننا نادراً ما نشاهد فيلماً أول كما هو الحال مع «تحت السقف» الفيلم الأول للمخرج نضال الدبس.

إلى ذلك يأتي هذا الفيلم بعد انبثاق جملة من الظواهر اللافتة في عالم السينما خلال السنوات العشرة الأخيرة مثل حركة دوغما 95 التي حققت انتشاراً واسعاً في العالم، وانتصارات السينما الإيرانية وسينمات شرق آسيا، والتطور الهائل لكاميرات التصوير الرقمية واستخدامها على نطاق واسع حتى من قبل مخرجين محترفين، واتساع دائرة الإنتاجات المشتركة بصورة غير مسبقة، ووصول السينما الأمريكية إلى سوية من الحرفية والجاذبية أهلتها للهيمنة شبه المطلقة على شاشات العالم، دون أن ننسى التجارب الملهمة التي قدمها سينمائيون أوروبيون من أمثال تورناتوري

والمودوفار وكوستاريكا وغيرهم، والعديد من الأعمال المميزة في السينمات العربية التي استطاعت أن تحوز على الإعجاب والتقدير داخل بلدانها وخارجها.

إذا ما أخذنا كل ذلك في عين الاعتبار مضاف إليه تراث السينما السورية نفسه، لا بد من أن نتوقع فيلماً أول بنكهة جديدة مختلفة وطازجة تحمل الكثير من روح الشباب والتجريب والمبادرة سواء من ناحية موضوعه أو معالجتها السينمائية. لكن هذا لم يحدث، ولم يستطع الفيلم الخروج من «معطف» السينما السورية، والكثير من تقاليدها وملامحها أرخى بظلاله عليه. فمرة أخرى نحن مع «سينما المؤلف» وتقاطعات مع السيرة الذاتية وجرعات عابرة من السياسة وحتى مع جهة الإنتاج نفسها. بالطبع جميع هذه العناصر لا تشكل بحد ذاتها إدانة للفيلم أو منطلقات لتناوله وتحليله بقدر ما تستدعي التساؤل حول غياب أشكال أخرى من المرجعيات والتقاليد والأساليب والاتجاهات في ظل ما ذكرناه أنفياً من تحولات سينمائية.

التقاطع الأغرّب والأطرف جاء مع الفيلم السوري الآخر «علاقات عامة» للمخرج سمير ذكري، ونقصد تحديداً ثنائية «فارس الحلو - سلافة معمار» اللذين أديا دور زوجين في كلي الفيلمين، علماً أن العملين المذكورين هما كل ما اقتصر عليه إنتاج المؤسسة العامة للسينما في مجال الفيلم الروائي الطويل خلال السنتين المنصرمتين. ومن جديد لا يشكل هذا الأمر بحد ذاته إدانة للفيلم بقدر ما يبعث على الضحك، وطبعاً على التساؤل: لماذا؟

ربما المسؤولية تقع على مخرج ثالث هو أسامة محمد الذي ظهر اسمه في تتر الفيلمين بصفة: تعاون فني. وهو أمر مفهوم ومبرر تماماً بل وضروري عندما يكون بين مخرجين ينتميان إلى جيل واحد، أو ينحدران من مدرسة أو تيار فني واحد، ويحملان رؤى وتوجهات سينمائية متقاربة. لكن ما الذي يجمع بين أسامة محمد ونضال الدبس؟ طبعاً لا أستطيع أن أجزم بعدم وجود ما يجمع بينهما فكرياً وفنياً، لكن إن صح ذلك فهذا يعني أن الإشكالية أكبر من الفيلم نفسه. فإذا ما تركنا جانباً الإحساس بالوصاية الذي يمكن أن يسيطر على أي مخرج شاب يقف إلى جانبه مخرج أكبر سنّاً له اسمه ومكانته وبصمته على الساحة السينمائية، والتأثير الناجم عن مثل هذه الوصاية على عمله، لا نستطيع أن ننفي إمكانية إعادة إنتاج ذات الرؤى الفنية والفكرية السابقة بغض النظر عن قيمة هذه الرؤى، فالمشكلة هنا ليست في قيمتها وإنما في استمرار إنتاجها ضمن ذات الآليات والقوالب والأدوات والوسائل.

ولعل ما يعزز الشعور بثقل «الإرث السينمائي السوري» على الفيلم منذ البداية طبيعة الموضوعة التي يتناولها. إذ يحاول الفيلم أن يقابل بين زمنين يفصل بينهما نحو عشرين عاماً. زمن الأحلام الرومانسية الكبيرة المغلفة بالشعارات الطنانة والجدالات التي لا تنتهي على إيقاع أقداح العرق وأغاني مارسيل خليفة - زمن بداية الثمانينات. وزمن الانكسارات الكبيرة التي جاءت كمحصلة للزمن الأول - الزمن المعاصر. وقد ربط الفيلم نفسه بمناخ واقعي - تاريخي، تؤكدته الإشارات المتكررة إلى محطات

تاريخية بعينها لا تخلو من الدلالة مثل هزيمة عام 1967، اجتياح بيروت، حرب الخليج. كما قام بتعزيزه السرد الذاتي المتكرر والأغاني المرافقة وحتى ملصق فيلم «كارمن».

إذن أراد الفيلم أن يعبر عن تبعات مرحلة مؤطرة تاريخياً من خلال مجموعة من الشخصيات ذي الملامح المحددة عمرياً وإيديولوجياً ونفسياً، من هنا كان ضرورياً ربط هذه المجموعة بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي تحركت ضمنه وخرجت منه، وتفرض هذه الضرورة حاجة معرفية وأخرى فنية. على المستوى الأول كان لزاماً على الفيلم طالما ربط نفسه بالواقعية والتاريخ أن يتعمق أكثر في تركيبة الشخصيات المقدمة. فالمسألة ليست مجرد «أحلام تكسرت»، بل هي أحلام هذه الشخصيات دون غيرها، شخصيات انتمت إلى فئات اجتماعية محددة ومنظومة إيديولوجية محددة وحراك سياسي محدد وجيل محدد عاش في زمن محدد. ولعلها كانت آخر كوكبة من الحاملين (رغم أنني لا أستطيع أن أجزم غياب الأحلام الثورية في التسعينات)، فالأحلام الكبيرة تكسرت قبل ذلك غير مرة، وفي كل مرة كان للانكسار خصوصيته التي حددتها طبيعة المرحلة والسياق السياسي وبنية الوعي، لذلك كان لابد من الخوض بعمق أكبر في تفاصيل تكشف الملامح الداخلية لهذه الشخصيات وخصوصية انكساراتها، وخاصة أنها بانتماءاتها المذكورة تعد مجهولة لدى الجزء الأكبر من المشاهدين كما كانت بعيدة في زمانها لأسباب موضوعية عديدة عن عامة الجماهير.

أما على المستوى الفني فمن دون هذه التفاصيل تضيع ملامح الشخصيات في هولي  
عمومية تتوارى خلفها فرادة ملامحهم الإنسانية، وتفقد جميع المظاهر السلوكية  
والنفسية لها كما تجلت في الفيلم الحامل السببي الذي يبررها درامياً، ولا يعود ثمة أي  
معنى للتقابل الذي قدمه الفيلم بين الأزمنة. وهذه النقطة المتعلقة بالزمن في الفيلم  
لا بد أن تستوقفنا لما لها من أهمية جوهرية في بنائه. إذ رغم أن ثمة نحو عشرين  
عاماً تفصل بين المرحلتين، غير أننا لا نشعر بهذا الفاصل على الإطلاق. فنجد أن الهيئة  
الخارجية للممثلين لا تتغير طوال الفيلم، رغم أن الجزء الأكبر من أحداثه يجري في  
الزمن المعاصر، في زمن يفترض بالشخصيات أنها تجاوزت الأربعين عاماً، لكننا نجدهم  
بذات النضارة والشباب التي كانوا عليها في الزمن الأول، حتى لا توجد أي تغييرات في  
المكياج تدل على مرور الزمن. وهذه المسألة من البديهية إلى حد يصعب تصديق  
عدم تداركها والانتباه إليها، لدرجة أنني لم أستطع في البداية أن استبعد احتمال  
قصدية ذلك لغايات ودلالات فنية معينة، مثلاً كإشارة إلى احتباسهم في ذلك الزمن  
وعدم قدرتهم على الخروج من أجوائه وأوهامه، ويعزز هذه الفرضية الأداء التمثيلي  
الذي بدا في معظم الفيلم ثابتاً وراسخاً لا يتطور ولا يبعث على الإحساس بضرورة  
الزمن. غير أن العالم الداخلي الذي عكسه هذا الأداء يجعلنا نلغي تلك الفرضية تماماً،  
فهو في مجمله يمكن عده كمحصلة للزمن الأول وليس استمراراً له في الزمن المعاصر.  
إذ نجد أنفسنا إزاء كتلة متناقضة من المشاعر والسلوكيات عند الشخصيتين الرئيسيتين



(سلافة معمار ورامي حنا) سواء تجاه بعضهم البعض أو تجاه من حولهم، محملة  
بكثير من اللامبالاة واليأس والعدمية والاضطراب والحزن...، وهذه الكتلة لا يمكن  
لها أن تنتمي بأي حال من الأحوال إلى زمن «الأحلام الكبيرة»، كما يمكنها أن تنجم  
عن أسباب أخرى ليست بالضرورة مرتبطة بانكسار هذه الأحلام ما دام أننا لم ندرك  
أصلاً طبيعتها، سياقها التاريخي، حاضنتها الاجتماعية، وإطارها السياسي. مما يجعل  
من الثبات الشكلي للممثلين أو اختيارهم إشكالية، ومن عدم تطور أدائهم إشكالية  
أخرى، ومن عدم وضوح بواعثه إشكالية ثالثة.

مجلة «الوردة» السورية 2004.

## علاقات عامة... شديدة الخصوصية

عبر مدخل ساخر تهكمي أراد «علاقات عامة» أن يسלט الضوء بصورة بعيدة عن الميلودراما والصرامة الواقعية والتجهم على أشكال عميقة من التشوهات الإنسانية التي تطفو على سطح المجتمع محملة بكثير من اللامبالاة والعبثية. ذلك ما يتبدى جلياً في التركيبة الذاتية للشخصيات الأساسية الثلاثة في الفيلم وفي سلوكياتها وعلاقاتها بعضها ببعض، والتي تبدو أبعد ما تكون عن النمطية.

فيمكننا أن نستشعر في كل من تلك الشخصيات رجل الأعمال (سلوم حداد) وزوجته (سلافة معمار) ومهندس الكهرباء (فارس الحلو) العديد من الملامح المتناقضة وغير المألوفة. فالأول صاحب مشاريع ضخمة وشبكة علاقات واسعة ونافذة تصل إلى أجهزة الأمن. لكنه ليس أسيراً لثرائه ونفوذه، فهو شخص مرح خفيف الظل ومتسامح وكريم، وقد تعود هذه الوضعية إلى ثقته الكبيرة برسوخ مكانته وعدم وجود أي تهديد من شأنه أن يزعزعها وإيمانه بديمومتها إلى الأبد. مهندس الكهرباء يظهر على أنه شخص طيب بسيط عاطفي لديه رعب شبه مرضي من السلطة فيبدو مهزوزاً مضطرباً ومتلعثماً في حضرة رجل الأعمال، إلى أن تتكشف حقيقة شخصيته بما تحمله من مكر وخبث في النهاية. أما الزوجة التي يتمحور حولها «صراع» الرجلين

فرغم أنها فتاة متعلمة قوية الشخصية ومتوازنة نفسياً ومستقلة في عملها كدليل سياحي، فهي متزوجة عرفياً من رجل الأعمال، حامل منه وتعيش في شقة فارهة له في بناء يبدو أنه ملجأ لفتيات الرجال النافذين، دون أن نتلمس ولو بقايا من مشاعر الحب أو شيء من الاحترام تجاهه.

أمور كثيرة قد لا تبدو منطقية في روابط هذا المثلث، من نوع تسامح رجل الأعمال لعلاقة زوجته مع المهندس - التي تطورت بدورها بصورة مكوكية - ومن ثم تأييده لها ومباركته لزواجهما بل ودفعه لمهر يصل إلى مليون ليرة وتنازله عن شقته لها. أو المواجهة الندية بينه وبين زوجته سواء فيما يتعلق بطفلها الحامل به أو علاقتها مع المهندس، رغم عدم وجود أي أساس لهذه الندية. أو علاقته مع المهندس الذي يسعى إلى جذبته نحو مملكته، ربما لجعله نسخة مطابقة له تنبذها الزوجة وتعود له.

والحقيقة إن مدخل الفيلم نفسه الذي تسيطر عليه مجموعة من المشاهد المتتالية حيث يلتقي المهندس والزوجة بمحض الصدفة المتكررة يؤسس لمناخه العبثي التهكمي. فالتشوهات التي أصابت المجتمع وشخصه أمست بالنسبة للمخرج فاجعة لدرجة كاريكاتورية، يتطلب التعبير عنها مستوى عالياً من السخرية. من هنا لن يكون مجدياً تناول الفيلم من منطلقات واقعية بحتة، والبحث عن تبريرات منطقية صارمة لسيرورة الأحداث وسلوكيات الشخصيات فيه، فالفيلم لم يرد الانطلاق من هذا المنظور ولا يجوز تحميله تبعات منطوق فني لم يختاره وتقييمه على أساسه.

لكن المعضلة التي تواجه أي مخرج في مثل هذه النوعية من الأعمال تكمن في قدرته على المحافظة على أسلوبية الفيلم، فلا يشتط به الخيال ويزيح ثقل الفيلم نحو الكوميديا الصرف، ولا يخضع لمغريات الواقعية واللحظات الدرامية المؤثرة، إذ في كلي الحالين سوف يحدث اختلال في توازن المناخ العام للفيلم وأجوائه. وللأسف في حل هذه المعضلة تحديداً تبرز إشكالية الفيلم الأساسية التي تجلت على عدة مستويات. مع مقدمة الفيلم وعلى الإيقاع الرتيب لظهور أسماء منجزيه نفاجئ بثلاثة خلفيات متنوعة: مناظر لمناطق أثرية، ولوحات جدارية كنسية، ورسوم كاريكاتورية. وعدا عن التمازج القبيح والمتناقض تشكيمياً لهذه الخلفيات، لا أستطيع أن أفهم جدواها، إذ أن وظيفتها لا تتعدى التهيئة لأجواء الفيلم التي تعكسها الرسوم الكاريكاتورية وحدها. وتعود في بداية الفيلم ونهايته لتتكرر مناظر الآثار! لماذا؟ هل هي نوع من الاستعارة التعميمية للواقع الذي يتصدى الفيلم لتشريحه أو لمقابلة هذا الواقع بالتاريخ الحضاري الباهر للبلاد. ربما، لكنها في هذه الحالة استعارة بائسة جاهزة، تأتي من خارج الفيلم ولا تفرضها أحداثه وأجوائه، ويمكن استخدامها بهذه الطريقة ولذات الدوافع في أي فيلم آخر دون أن يشكل ذلك فارقاً.

العديد من مجريات الفيلم جاءت كذلك مقحمة من خارج سياقه، وأبرزها ذاك الخيط الدرامي المتعلق بعائلة الزوجة. فهذا الخيط لم يقدم أي إضافة للخط الأساسي القائم على العلاقة الثلاثية بين الشخصيات. ولا أفهم لماذا تم إقحام هذا الخط في

الوقت الذي استغنى الفيلم فيه تماماً عن الروابط العائلية للرجلين الآخرين، وحسناً فعل مادام أن لا وظيفة درامية لها كما هو حال هذا الخيط. الأسوأ من ذلك هو الأسلوب الذي تم من خلاله تناوله، فكأننا إزاء فيلم آخر لا يمت للفيلم الذي نشاهده بأدنى صلة - باستثناء المشاهد التي ظهر فيها المهندس لدى العائلة - دموع وصراخ وبؤس... دراما واقعية قاسية بكل معنى الكلمة لا تنقصها القوة المشهدية والتمثيلية، ورغم ذلك ولهذا السبب تحديداً أطاحت بالمناخ التهكمي العام للفيلم ومزقت أجوائه المرحة إلى أشلاء. وهو ما قامت به كذلك طيلة الفيلم الموسيقا التصويرية، التي جاءت في عاطفيتها المفرطة وميلودراميتها غير منسجمة على الإطلاق معه.

في مكان آخر من الفيلم لم تكن السيطرة على الأجواء هي المشكلة، كما في مشهد بيت الرفيق الشيوعي، فلو جاء هذا المشهد في سياق بانورامي يصور نماذج مختلفة من الشخصوس الذين يلتقي معهم المهندس بحكم عمله، لكان موقعه في الفيلم مبرراً، لكن المشهد جاء يتيماً منقطع الصلة عن أي سياق، حتى أنه لم يضيف ما يغني شخصيته درامياً ويضيف معلومات جديدة عنه للمشاهد، ولم يثر الخط الدرامي الأساسي بأي صورة كانت.

وإذا كنا قد أشرنا إلى صرامة وجدية الخط العائلي للزوجة، الذي وصل إلى ذروته في الأداء التمثيلي لوالدتها. فنجد على الطرف الأخر أداء مناقضاً تماماً يندرج في إطار

كوميدي تهريجي مطلق، ونقصد تحديداً شخصيات رجال المرافقة لرجل الأعمال، الذين جعلهم الفيلم جميعاً جمعاً من الخرسان، لكن هل تنسجم هذه الجرعة الزائدة من المبالغة الكوميديّة - مع ما تحمله من رمزية إلى عالم هذا الرجل المغلف بالأسرار - وسوية السخرية المهيمنة على مناخ الفيلم؟ أشك في ذلك. وما دمنا نتكلم عن الأداء التمثيلي لا يسعنا سوى الإشادة بأداء أبطاله الثلاث فارس الحلو وسلوم حداد وسلافة معمار الذين كانوا مطالبين بتأدية أدوار مركبة تتطلب انفعالات تقع في مساحة وسطى بين الجد والهزل، وقد نجحوا غالباً في ذلك.

الفيلم امتد لأكثر من ساعتين وأعتقد أنه لو لم يكن المونتاج خائفاً متردداً وعاجزاً عن التدخل في اللحظة المناسبة والقطع حيث يجب لجااء الفيلم أكثر تماسكاً وتوازناً ومنتعة.

مجلة «الوردة» السورية 2006.

